التقـريـر الشهــري

تقرير الحالة الإيرانية

يناير-فبراير 2018

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

يناير-فبراير 2018

الفهـرس

الملخص التنفيذي 4
الشأن الداخلي 6
الملف السياسي 6
أولًا: الأقليات في إيران تدعو إلى تغيير الدستور 7
طرح تعديل الدستور 8
تجربة تعديل الدستور في إيران 8
الإجراءات القانونية الواجب اتباعها لتعديل الدستور الإيراني 8
ثانيًا: رسالة كروبي.. شرارة انطلاق الدعوة
للاستفتاء والانتخابات المبكرة 9
روحاني يدعو للاستفتاء العام 10
رسالة أحمدي نجاد إلى خامنئي 11
الملف العسكري 13
أولًا: تَحطُّم المدمرة دماوند.. شكوك حول
جودة الصناعات الحربية الإيرانيَّة 13
ثانيًا: مناورة "محمد رسول الله" 15
المـلَفّ الاقتصادي 17
أولًا: الدلالات الاقتصادية لبعض بنود وقرارات الموازنة العامة
المقبلة 2019/2018 17
النتائج: 20
ثانيًا: مؤشرات اقتصادية كلية خلال الشهرين 20
ثالثًا: أداء القطاع النفطي 22
رابعًا: أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية 23
النتائج 25
الدور الإيراني ومرحلة تدافع القوى
وتغير قواعد الاشتباك في سوريا 28
الشأن العربي 28
المحـور الأول 28
أولًا: الإصرار الإيراني على مد مناطق النفوذ
والسيطرة على الموارد 29
1- البعد البراغماتي في السياسة الخارجية الإيرانية 29
2- القوة الناعمة الإيرانية كإحدى أدوات السيطرة والنفوذ 30

تقرير الحالة الإيرانية

يناير-فبراير 2018

صادر عن المعهد الدولي
للدراسات الإيرانية

rasanah-iiis
info@rasanah-iiis.com
+966112166696

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

3- تأمين سوريا المفيدة باستهداف الغوطة
الشرقية عسكريًّا..... 31
ثانيًا: التدافع الإقليمي والدولي
لتقاسم مناطق النفوذ في سوريا..... 33
1- الاستهداف الإسرائيلي العسكري للمواقع الإيرانية
في ريف دمشق وحمص..... 33
2- العملية العسكرية التركية في عفرين..... 34
3- التصعيد الأمريكي لمجابهة الخطر الإيراني في سوريا 35
المحور الثاني
التحركات الأممية-البريطانية ضد الأنشطة الإيرانية في اليمن 37
1- إثبات التقرير الأممي انتهاك إيران القرار 2216 37
2- مشروع القرار البريطاني الداعي لمعاقبة إيران 38
الفيتو الروسي ضد مشروع القرار البريطاني..... 39
ضغوط جديدة: ملامح السياسة الأمريكية
تجاه إيران بعد عام من رئاسة ترامب..... 42
الشأن الدولي 42
أولًا: الاحتجاجات الإيرانية 43
ثانيًا: مواجهة إقليمية..... 44
ثالثًا: البرنامج النووي..... 47
رابعًا: العقوبات..... 49
خامسًا: مستقبل العَلاقات على ضوء استراتيجية الأمن القومي
الأمريكي 2018 50
تطوُّرات العَلاقات الروسية-الإيرانية..... 52
أولًا: المِلَفّ النووي..... 52
ثانيًا: المواقف من الأزمات الإقليمية 53
ثالثًا: العَلاقات الاقتصادية 54
رابعًا: التعاون العسكري والأمني 56
خاتمة 57
النتائج..... 58
الشأن الداخلي 58
الشأن العربي..... 58
الشأن الدولي 59

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المركز.

الملخص التنفيذي

يرصد هذا التقرير أبرز التطورات على الساحة الإيرانيَّة خلال شهرَي يناير وفبراير 2018، ليقدِّم للقارئ العربي المهتمّ بالشأن الإيرانيّ وصفًا دقيقًا للحالة الإيرانيَّة خلال الفترة محل الرصد والتحليل. يشتمل التقرير على ثلاثة أقسام رئيسية، يهتم الأول بالشأن الداخلي الإيرانيّ، في حين يختصّ الثاني بتفاعلات إيران مع الشأن العربي، ويتناول الثالث الحراك الإيرانيّ على الصعيد الدولي في إطار العلاقات الإيرانيَّة بالدول الكبرى.

في الشأن الداخلي يتناول التقرير ثلاثة محاور: يختص المحور الأول بالملفّ السياسي، ويَتطرَّق إلى موضوعين هما رسالة كروبي إلى خامنئي كشرارة لانطلاق للدعوة إلى الاستفتاء وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، باعتبارها رسالة علنية من زعيم الحركة الخضراء ورئيس البرلمان الذي حُدّدت إقامته

جبريًّا بعد أحداث 2009م، ينتقد فيها المرشد ويحمِّله مسؤولية تَرَدِّي الأوضاع في إيران. وقد أحدثت هذه الرسالة أصداء كبيرة في إيران لدرجة أنّ تبعَتها دعوة الرئيس الإيرانيّ روحاني لإجراء استفتاء ودعوة أحمدي نجاد إلى انتخابات مبكرة. وفي الجزء الثاني من الملف السياسي نتناول دعوة إمام الأقلية السنية في إيران لإجراء تعديلات دستورية، تسوِّي بين أهل السنة والشيعة داخل الدولة الإيرانيَّة.

أما المحور الثاني من الشأن الداخلي فخُصّص للملف العسكري والأمني، وتناولنا فيه تَحطُّم المدمرة دماوند مؤشِّرًا على مستوى جودة التصنيع الحربي الإيرانيّ، ثم رصد وتحليل مناورة "محمد رسول الله" واستعراض الأسلحة الجديدة التي اختبرتها إيران في أثناء المناورة وخارجها.

وتناول المحور الثالث من الشأن الداخلي الملفّ الاقتصادي من خلال تحليل أبرز القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة الإيرانيَّة مع تحليل أداء أهم القطاعات والمؤشّرات الكلية للاقتصاد باختصار خلال شهرَي يناير وفبراير 2018.

وفي الشأن العربي ركز التقرير خلال شهري يناير وفبراير 2018م على محورين: تناول الأول الدور الإيرانيّ ومرحلة تدافع القوى وتغيُّر قواعد الاشتباك في سوريا، مستعرضًا الإصرار الإيرانيّ على مد مناطق النفوذ والسيطرة على الموارد من خلال البعد البراغماتي في السياسة الخارجية الإيرانيَّة، والقوة الناعمة الإيرانيَّة، كإحدى أدوات السيطرة والنفوذ، لتأمين "سوريا المفيدة" باستهداف الغوطة الشرقية عسكريًّا، ثم التدافع الإقليمي والدولي لتقاسم مناطق النفوذ في سوريا من خلال الاستهداف الإسرائيلي العسكري للمواقع الإيرانيَّة في ريف دمشق وحِمْص، والعملية العسكرية التركية في عفرين، والتصعيد الأمريكيّ لمجابهة الخطر الإيرانيّ في سوريا، وتطرق الثاني إلى التقرير الأممي الذي أكَّد انتهاك إيران للقرار 2216، ثم مشروع القرار البريطاني الداعي إلى معاقبة إيران لانتهاكها القرار السابق الإشارة إليه.

أما الشأن الدولي فانقسم إلى محورين، تناول الأول التطورات التي طرأت على العلاقات الإيرانيَّة-الأمريكيَّة، وذلك تحت عنوان رئيسي هو "ضغوط جيدة: ملامح السياسة الأمريكيَّة تجاه إيران بعد عام من رئاسة ترامب"، ويغطي الجزء الأول منه الموقف الأمريكيّ تجاه الاحتجاجات التي شهدتها إيران مطلع عام 2018، وردود الفعل الإيرانيَّة على تلك الاحتجاجات، ويغطي الجزء الثاني التصعيد الأمريكيّ تجاه السلوك الإيرانيّ في المنطقة، لا سيما في سوريا واليمن، أما الثالث فيتناول الموقف الأمريكيّ من الاتِّفاق النووي على ضوء موافقة ترامب للمرة الأخيرة على تمديد تعليق العقوبات لمدة ثلاثة أشهُر، مع وضع شروط لتعديل الاتفاق، والرفض الإيرانيّ للموقف الأمريكيّ ومساعيها لمواجهة هذه الضغوط، ويتناول القسم الرابع أهمّ العقوبات التي فرضتها الولايات المتَّحدة على إيران، في حين يتناول القسم الأخير موقع إيران في السياسة الأمريكيَّة على ضوء استراتيجية الأمن القومي 2018، وعلى ضوء آخر تقارير وكالة الاستخبارات الأمريكيَّة، ومستقبل العلاقة على ضوء تلك التطورات.

أما المحور الثاني من الشأن الدولي فاستقرأ التطوُّرات التي طرأت على العلاقات الإيرانيَّة-الروسية، وذلك تحت عنوان رئيسي هو "تطورات العلاقات الروسية-الإيرانيَّة"، وألقى الضوء على أهمّ تطورات العلاقة خلال شهرَي يناير وفبراير 2018، ويغطي الجزء الأول من هذا المحور الموقف الروسي من تطورات الملف النووي، على ضوء التطورات الأخيرة التي شهدها هذا الملف، ومنها تهديد الولايات المتَّحدة بالانسحاب من الاتفاق النووي، ويغطي الجزء الثاني المواقف من الأزمات الإقليمية في سوريا واليمن، ومن ضمنها الموقف الروسي في مجلس الأمن بعد عرض بريطانيا مشروع قرار لإدانة إيران وفرض عقوبات عليها بسبب انتهاكها قرارات مجلس الأمن وتصدير أسلحة إلى الحوثيين في اليمن، أما القسم الثالث فيتناول تطورات العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأهمّ مظاهرها والتحديات التي تواجهها حسب المسؤولين في البلدين، وأخيرًا يتناول القسم الرابع الملفين العسكري والأمني بين البلدين.

الشأن الداخلي

الملف السياسي

أولًا: الأقليات في إيران تدعو إلى تغيير الدستور

شهدت إيران موجات قوية من الاحتجاجات الشعبية عمّت معظم المدن الإيرانية منذ الأسبوع الأخير من عام 2017م، وعلى الرغم من إعلان قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري انتهاء الاحتجاجات في 3 يناير 2018م، لكنها استمرت فعليًا طيلة شهرَي يناير وفبراير، وإنما كانت تخفت بشكل تدريجي إلى أن تحولت إلى مظاهرات ليلية متصلة ثم متفرقة إلى أن توقفت بشكل شبه كامل.

القمع الأمني الذي تم توجيهه للمحتجّين في الشوارع مسفرًا عن 25 قتيلًا و3700 معتقل[1]، وفق تصريح المتحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية، لم يمنع الفاعلين السياسيين من تقديم مطالب سياسية، بل حفزهم على ذلك كحلول للدولة للقضاء على أسباب الاحتجاجات وعبور حالة الانسداد السياسي التي تعيشها إيران، بسبب يأس المواطن الإيراني من أن يؤدي الصراع الصوري المحدود بين ثنائية النظام (المحافظون والإصلاحيون) إلى تغيير حقيقي يحقق آمال وطموحات المواطنين على مختلف الأصعدة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا.

لقد عبّرت الأقلّية السنّية (أكبر الأقلّيات عددًا في إيران) على لسان إمام جمعة أهل السنّة في زاهدان (جنوب شرق إيران) عبد الحميد إسماعيل زهي، المعروف بمولوي عبد الحميد، عن رغبة الأقلية السنّية في إجراء تعديلات على الدستور الإيراني، إذ أعلن في خطبة الجمعة الأولى في شهر يناير أن جميع مشكلات الشعب وضغوطه ليست اقتصادية، وأنه يجب حل الضغوط السياسية والاجتماعية أيضًا، وأن يصبح الشعب الإيراني حرًا في إطار الدستور، مؤكدًا على أن بعض مواد الدستور تحتاج إلى تغيير.

وأضاف إمام جمعة أهل السنّة أن البطالة والأحوال المعيشية للشعب هي إحدى المشكلات الأخرى التي يتعيّن على المسؤولين التفكير بها، كما يجب توفير الحرّيات الدينية التي عدّها مشروعة وفقًا للدستور والاهتمام بمطالب الشعب. ونوّه بأنه لا ينبغي تفضيل قوم على آخرين بسبب الدين، وقال إنّ بعض مواد الدستور تحتاج إلى تغيير[2].

وهنا يشار إلى أنه في الدستور الإيراني يوجد تمييز ضد أهل السنّة، ففي المادة الثانية عشرة من الدستور تم إعلان المذهب الشيعي الاثنا عشري المذهب الرسمي للبلاد، وفي المادة 115 تم تخصيص المناصب العليا بالنظام، أي القيادة (المرشد) والرئاسة، للشيعة وتم حرمان أهل السنّة وأتباع باقي المذاهب من اعتلاء هذه المناصب.

وقد أرسل مولوي عبد الحميد منذ فترة رسالة إلى المرشد الإيراني علي خامنئي، وطالب فيها برفع التمييز ضد أهل السنّة، وقد ردّ علي خامنئي على هذه الرسالة في خطوة غير مسبوقة، وعدّ أن الإطار الذي من المقرر أن يعمل المسؤولون وفقه لرفع التمييز ضد أهل السنّة هو «التعاليم الدينية والدستور»[3].

وقال مولوي عبد الحميد في إشارة إلى ردّ خامنئي على رسالته المذكورة: «إننا نتوقع من المجلس الأعلى للأمن القومي إبلاغ أمر المرشد لكل أجهزة النظام ومؤسساته من أجل التنفيذ»، ومضى مؤكدًا: «إننا نتوقع من الرئيس أن يشدد على المسؤولين بشأن تنفيذ العدل ورفع التمييز بشكل سريع، حتى لا يكون هناك تمييز وفروق بين أفراد الشعب، وألا يخضعوا للضغوط المحلية الموجودة في بعض الوزارات والإدارات»[4]، في حين تطالب الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية بتعديل البنود الدستورية التي تميز بين المواطنين الإيرانيين على أساس المعتقد الديني ولا تنص صراحة على المساواة بينهم[5].

---

(1) آخرين آمار كشته شدگان در تظاهرات؛ سخنگوی قوه قضائیه: 25 تن در خیابان کشته شدند، رادیو فردا، http://cutt.us/JUhDt

(2) تأکید مولانا عبد الحمید اسماعیل‌زهی بر ضرورت بازنگری در قانون اساسی ایران، شبکه جهاني كلمه، http://cutt.us/Jrq8V

(3) متن نامه مولوی عبد الحمید به رهبر انقلاب، فرارو، http://cutt.us/pByyf

(4) امام جمعه اهل سنت: قانون اساسی ایران نیاز به تغییر دارد، رادیو فردا، http://cutt.us/EqnXr

(5) المواد الطائفية في دستور ايران، شبكة الدفاع عن أهل السنة، http://cutt.us/RGARf

طرح تعديل الدستور

يتفق كثير من الفاعلين السياسيين في إيران على ضرورة تعديل الدستور، ولا يمانع المرشد من إجراء تعديلات عليه وفق تصريح له، لكن لكل منهم رؤية خاصة عن طبيعة التعديلات المرجو تنفيذها على النص الدستوري. إذ يرى الإصلاحيون أن تعديل الدستور يجب أن «يعيد تشكيل العَلاقة بين رئيس الجمهورية والمرشد، وأن يقلص صلاحيات المرشد ومؤسسات الدولة المعينة من قِبله لصالح رئيس الجمهورية والمؤسسات المنتخبة من قبل الشعب»[1].

كما يرى خامنئي ومن ورائه المحافظون أن «التعديل يمكن أن ينص على تحويل نظام الحكم في إيران من رئاسي إلى برلماني، بمعنى اقتسام الصلاحيات الضئيلة الممنوحة لرئيس الجمهورية بينه وبين رئيس للوزراء يصل إلى منصبه عبر الاقتراع المباشر والحصول على الأغلبية البرلمانية، بينما تبقى صلاحيات المرشد كما هي»[2]، في حين تطالب الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية بتعديل البنود التي تميز بين المواطنين الإيرانيين على أساس المعتقد الديني ولا تنص صراحة على المساواة بينهم[3].

تجربة تعديل الدستور في إيران

تم تعديل الدستور الإيراني في عام 1989م، وقد عدلت بعض البنود فيه مثل إلغاء شرط المرجعية في اختيار المرشد، وإلغاء منصب رئيس الوزراء، كما أضيفت إليه المادة رقم 177 التي توضح كيفية تعديل الدستور.

الإجراءات القانونية الواجب اتباعها لتعديل الدستور الإيراني

يتم تعديل الدستور الإيراني بناءً على مقترح يقدمه المرشد بعد التشاور مع مجمع تحديد مصلحة النظام إلى رئيس الجمهورية ليقوم الأخير بتشكيل لجنة إعادة النظر في الدستور الإيراني، ويبلغ العدد الإجمالي لأعضاء لجنة إعادة النظر في الدستور 93 عضوًا، يقوم المرشد باختيار 80 عضوًا منهم بشكل مباشر أو عبر مناصبهم التي عينهم فيها من قبل. كما يقدم المرشد مشروع التعديل،

(1) جمشيد برزگر، تغيير قانون اساسى يک ضرورت وچند هدف، عصر ايران، http://cutt.us/X2Bp7
(2) خامنه اى به يک تيم تخصصى حقوقى براى بررسى تغيير در قانون اساسى ماموريت داد، اطلاعات نت، http://cutt.us/5rpop
(3) فرشته قاضي، دشوارى هاى اقليت بودن در ايران، http://cutt.us/HKiJV 29

بمعنى أن المرشد هو من يملك حق الدعوة للتعديل ويقدم البنود المقترح تعديلها.

مع كل ما سبق يمكن أن يمثل تعديل الدستور الإيراني مخرجًا من حالة الانسداد السياسي التي تعيشها إيران إذا ما تحرك الضغط الشعبي صوب المطالبة بتعديل الدستور وليس الإطاحة بالنظام.

ثانيًا: رسالة كروبي.. شرارة انطلاق الدعوة للاستفتاء والانتخابات المبكرة

استطاع كروبي، الشيخ البالغ من العمر 80 عامًا والمحكوم عليه بالإقامة الجبرية منذ عام 2009م، أن يزيد أتون غضب الجماهير ويجرئ النخبة السياسية على انتقاد خامنئي عبر رسالة وجّهها إليه في 29 يناير 2018م.

الرسائل العلنية الموجهة إلى خامنئي بمثابة التقليد السياسي الذي يتبعه المعارضون الإيرانيون للردّ على ديكتاتورية خامنئي عبر سنوات، وكان مهدي كروبي أبرز من أرسل رسائل علنية وسرّية لخامنئي، إذ أرسل خمس عشرة رسالة له قبل أن يفرض عليه المرشد الحالي الإقامة الجبرية عقابًا له لتزعمه الحركة الخضراء في مظاهرات عام 2009، ثم أرسل كروبي رسالة واحدة فقط إلى خامنئي في أثناء فترة إقامته الجبرية الممتدة حتى الآن.

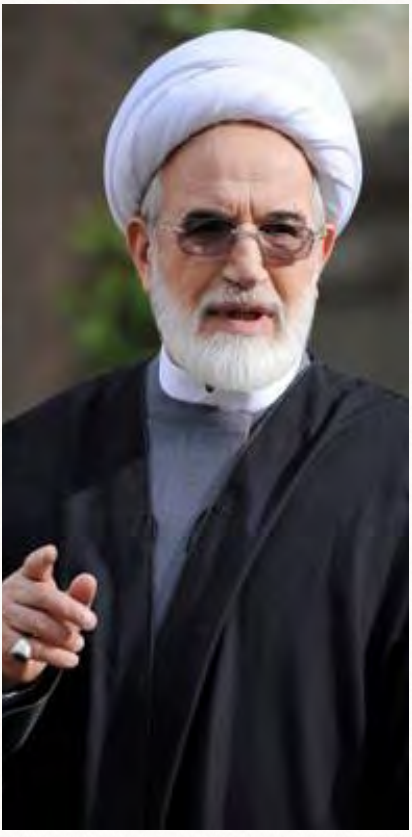

إنّ كروبي في أثناء الإقامة الجبرية كتب رسالتين، الأولى كانت لروحاني بمثابة عقد محاكمة للسلطة المستبدّة، والثانية لخامنئي في صيغة توجيه الاتهام إلى السلطة المستبدّة للمحاكمة، وتلاوة صحيفة الادعاء بحق خامنئي[1]، السبب المباشر وراء رسالة كروبي لخامنئي كان تصريحًا أدلى به خامنئي في 27 ديسمبر 2017م، إذ قال: «إنّ الأشخاص الذين يسيطرون اليوم على جميع إمكانيات إدارة الدولة لا يحق لهم أن يلعبوا دور المعارضة ويتحدثوا بكلام ضد الدولة، بل ينبغي أن تتم مساءلتهم»[2].

ردّ كروبي على خامنئي قائلًا: «بدلًا من انتقاد الآخرين عليك أن تتحمل مسؤولية سياساتك على مدار ثلاثة عقود، وبعد الدعم الصريح من جانبكم لنتائج الانتخابات المهندسة عام 2009م لم ألقَكم، ومنذ فبراير 2010م قد نُقلت بقرار منكم إلى عدة أماكن رهن الإقامة الجبرية. ومع هذا قررت مراسلتكم، أولًا مبدأ المساءلة مبدأ شامل ولا يُستثنى منه أحد، وكل شخص يجب أن تتم مساءلته على قدر مساهمته ووجوده في السلطة. أنت الوحيد من بين رفقاء الثورة الذي كان له منصب الإرشاد كحاكم وولي مطلق مدة 29 عامًا، وبناءً عليه فإن جميع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عليها إيران الآن هي نتيجة مباشرة لسياساتكم الاستراتيجية والتنفيذية، وعليك أن تتحمل مسؤولية

(1) حسين عليزاده، يادداشت: نگاهی به دو نامه مهدی کروبی از حصر، http://cutt.us/LclDu

(2) رهبر انقلاب: كساني كه همه إمكانات كشور را دارند يا داشتند حق ندارند نقش اپوزيسيون بازي كنند، كيهان، http://cutt.us/uibqX

سياساتك على مدار ثلاثة عقود مضت»[1].

الرسالة التي وجّهها كروبي إلى خامنئي حوَت 13 إدانة لخامنئي، كان منها: تحميل خامنئي مسؤولية إطلاق يد الحرس الثوري في التلاعب بالحياة السياسية وممارسة الاحتكارات الاقتصادية، كذلك تحويل مجلس الخبراء من هيئة منتخبة تتولى اختيار المرشد وعزله إلى هيئة تابعة للمرشد وإدارة مكتبه، والتلاعب بنتائج الانتخابات، وإيصال أحمدي نجاد إلى منصب الرئاسة ثم حرمانه من حق الترشح في انتخابات الرئاسة، بالإضافة إلى السماح للأجهزة الأمنية بالتدخّل في شؤون الحوزة الدينية ورجال الدين، والاستيلاء على ثروات إيران ووضعها تحت تصرف عدد من الهيئات الثورية[2].

ومما لا شك فيه أن التوقيت الذي وجّهت فيه هذه الرسالة وما سبقها من تصريح من قِبل خامنئي ذو دلالة كبيرة، فرسالة كروبي صدرت في نفس يوم اندلاع الاحتجاجات الشعبية في الأسبوع الأخير من عام 2017م، وبعد انحسار موجة الاحتجاجات ظهرت الدعاوى لتعديل الدستور الإيراني، ثم دعوة حسن روحاني لإجراء استفتاء عام.

روحاني يدعو للاستفتاء العام

في ذكرى الإعلان عن قيام الجمهورية في 11 فبراير، اختار حسن روحاني الدعوة لإجراء استفتاء عام للخروج من الأزمة السياسية، مستندًا في ذلك إلى المادة رقم 59 من الدستور الإيراني التي تنص على ما يلي: «يجوز ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الاستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد تصديق ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، حول القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المهمّة جدًّا»[3].

روحاني في أثناء دعوته إلى الاستفتاء أعلن قائلًا: «ربما لم نكن واضحين ولسنا على قدر الشفافية اللازمة في اتخاذ القرارات وتوضيح الحقائق للناس، ولم يعُد لدينا من سبيل للحفاظ على البلاد سوى المشاركة الشعبية»[4].

لا شك أن روحاني يشعر بضغوط من المرشد والتيار المحافظ تحت دعوى فشل الحكومة في حل المشكلات الاقتصادية، وفي نفس الوقت يدرك أن خامنئي لن يسمح بأي حل سياسي ينتقص من صلاحياته عبر تعديل الدستور أو أي مشروع إصلاحي آخر، وبالتالي يسعى روحاني إلى الاستناد إلى أي عنصر قوة يمكّنه من الخروج من حالة

(1) نامه مهدی کروبی به خامنه ای: به جای انتقاد از دیگران بار مسولیت سیاست های سه دهه گذشته تان را پذیرا باشیدن پیک ایران، http://cutt.us/me5iK

(2) متن کامل نامه مهدی کروبی به رهبر ایران، العربیه نت، http://cutt.us/7YweD

(3) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إيران، رابطة الثقافة والعَلاقات الإسلامية- مديرية الترجمة والنشر، طهران، 1997م، ص 62

(4) رئیس جمهور ایران همه پرسی را راه خروج از بن‌بست سیاسی دانستن بی بی سی فارسی، http://cutt.us/4EOfL

الانسداد السياسي التي تعيشها إيران حاليًا، بحكم هيمنة المرشد والحرس الثوري على كل مناحي الحياة في إيران، وبالتالي دعوته للاستفتاء جاءت كون المادة 59 من الدستور لا تشترط موافقة المرشد على الاستفتاء، وإنما تمنح هذا الحق لرئيس السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) وتقيد الحق بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان، على عكس الدعوة لتعديل الدستور التي يشترط لها دعوة المرشد وتشكيله لجنة للتعديل وتقديمه لمقترح التعديل، لكن هل روحاني، الذي لم يستطع الحصول من البرلمان على موافقة لتعديل ميزانية القوّات المسلحة الإيرانية تقلّص ميزانية الحرس الثوري، قادر على جمع موافقة ثلثي أعضاء البرلمان لإجراء استفتاء عام؟

روحاني لم يستطع خلال إعلانه عن الدعوة للاستفتاء تحديد موضوع الاستفتاء، فهو لم يذكر على أي شيء يريد أن يستفتي الشعب، مما يجعل دعوته أقرب إلى جسّ النبض سواء من الشارع الإيراني أو التيار المحافظ، من كونها إجراءً سياسيًا محكمًا سبق التخطيط له، ومِن ثَم جاء الرد من أحد رموز التيار المحافظ وهو آية الله أحمد خاتمي إمام جماعة صلاة الجمعة في طهران، إذ قال يوم 15 فبراير: «إنني أخبر شبكة المعادين للثورة... أنّ رغبتهم في إجراء استفتاء عام لن تتحقق أبدًا، كما أن الدستور لم يحدّد آلية قانونية لتنفيذ المادة رقم 59»[1].

لا شك أن روحاني يعلم جيدًا أن أي عملية انتخابية تخضع لسلطة مجلس صيانة الدستور، لكن الاستفتاء ليس عملية انتخابية ولم تشهد الجمهورية الإيرانية عمليات استفتاء سوى الاستفتاء على إقامة الجمهورية، والاستفتاء على الدستور الإيراني، وذلك قبل تشكل مؤسسات الحكم الحالية في إيران، بمعنى أن إجراء استفتاء في إيران عملية تكاد تكون غير مسبوقة، ومن الصعب تنفيذها إلا بتوافق جميع فصائل النخبة الحاكمة وأجهزة الدولة الإدارية والأمنية والعسكرية، وهو أمر يصل احتمال تحققه إلى حد المستحيل.

رسالة أحمدي نجاد إلى خامنئي:

منذ إجبار أحمدي نجاد على عدم الترشح للانتخابات الرئاسية عام 2017م من قِبل خامنئي، وبعد أن وجّه إليه الأخير نصيحة علنية بعدم الدخول للانتخابات، ثم منعه بقرار من مجلس صيانة الدستور إثر عدم امتثاله للنصيحة، يصرّ أحمدي نجاد على الوجود الدائم على الساحة السياسية، عبر سلسلة من الانتقادات العلنية للأخوين لاريجاني اللذين يتوليان رئاسة كل من السلطة القضائية والبرلمان.

أحمدي نجاد لم يتخلّف عن ركب تقديم الحلول للخروج من الأزمة السياسية بعد الاحتجاجات الشعبية، فقدم يوم الأربعاء الموافق 20 فبراير 2018م رسالة علنية للمرشد علي خامنئي، يقترح فيها إجراء إصلاحات أساسية في السلطات الثلاث ومؤسسات وهيئات متعدّدة ومكتب المرشد أيضًا. لقد طالب أحمدي نجاد في رسالته بالحرية وعدم تعقّب جميع الأشخاص الذين تعرضوا للملاحقة القضائية بسبب اعتراضهم على الأوضاع الموجودة حاليًا في إيران، كما طالب أحمدي نجاد بإجراء انتخابات حرة وفورًا لكل من رئاسة الجمهورية والبرلمان ودون هندسة للانتخابات من قِبل مجلس صيانة الدستور أو تدخّل المؤسسات العسكرية والأمنية[2].

على الرغم من أن أحمدي نجاد يستهدف بمقترحاته تلك رئيس السلطة القضائية في المقام الأول كونه يراه السبب المباشر لحالة عدم الرضا الجماهيري، نتيجة لغياب العدالة في الجهاز القضائي الإيراني، وتمادي رئيس السلطة القضائية في إصدار أوامر اعتقال لكل من ينتقد الأوضاع في إيران، أو ينتقد رئيس السلطة القضائية نفسه، فإن هذه المقترحات تعكس في نفس الوقت

(1) احمد خاتمی: هرگز به آرزوی خود برای همه‌پرسی عمومی نخواهید رسید، عصر ایران، http://cutt.us/y2551
(2) أحمدی‌نژاد خطاب به خامنه‌ای: رئیس قوه قضاییه را برکنار وانتخابات زود هنگام برگزار کنید، یورونیوز، http://cutt.us/lQaff

إدراك أن النظام الإيراني بات في أزمة حقيقية تتمحور حول المرشد ومكتبه والمؤسسات الخاضعة له بشكل مباشر، وأحمدي نجاد يعيد تقديم نفسه كبديل لروحاني لتكرار حقبته التي تم فيها سحق الإصلاحيين وكل مؤسساتهم ومشروعهم، فهل يقدم خامنئي على إعادة استخدام ورقة أحمدي نجاد؟

لا شك أن إيران على موعد قادم من الاحتجاجات الشعبية، ولعل فترة المهرجانات المصاحبة للاحتفال برأس السنة الإيرانية في 21 مارس القادم فترة ملائمة من حيث وجود تجمّعات جماهيرية تلقائية، فهل ستحوّل الترتيبات الأمنية المشددة التي سيتخذها النظام الإيراني في هذه الفترة دون تجدّد الاحتجاجات؟ أم أن دعوات إصلاح الأوضاع السياسية من نخبة النظام الإيراني سوف تحفز الشعب على المطالبة بتنفيذ الإصلاحات؟

في كل الأحوال، فإن المؤكد أن النظام الإيراني ما بعد احتجاجات نهاية 2017م لم يعُد كسابق عهده، وأنه يعاني أزمة سياسية عميقة تستوجب تنازلات من المرشد الذي بات عقبة صعبة وحقيقية أمام كل المساعي الإيرانية للإصلاح.

الملف العسكري

أولًا: تَحطُّم المدمرة دماوند.. شكوك حول جودة الصناعات الحربية الإيرانيَّة

تُولِي إيران قدرات قواتها البحرية أهمِّيَّة قصوى، سواء في مياه الخليج العربي والبحار المفتوحة، أو مياه بحر قزوين، وتسعى إلى صدارة القوات البحرية في منطقة الشرق الأوسط، عبر برامج تصنيع حربي، تعوِّض بها نقص المعدات وقِدمها ومحدودية قدراتها، لذا تعلن إيران بشكل متتالٍ وسريع عن إنجازاتها في التصنيع الحربي المَحلي في مختلف أنواع الأسلحة، بما فيها صناعة القطَع البحرية الكبيرة، ربما بما لا يتوافق مع حجم قدراتها العلمية والمادية، وكان أبرز ما أعلنت إيران عن تصنيعه المدمرة دماوند التي دخلت الخدمة بأسطول الشمال المتمركز في ميناء أنزلي ببحر قزوين في 9 مارس 2015م.

المدمرة دماوند التي تَحطَّمت في الأسبوع الأخير من شهر يناير 2018م، على أثر اصطدامها بحاجز أمواج في منطقة ضحلة لا يزيد عمقها على 5 أمتار، هي ثاني سفينة حربية تصنعها إيران من طراز "موج"، وهو نسخة محلية من الفرقاطة الإنجليزية (alvand) التي اشترت البحرية الإيرانيَّة في عهد الشاه أربع قطع منها هي سبلان وسهند والبرز وألوند، ومع نمو القدرات البحرية لدول بحر قزوين بعد الاستقلال عن الاتِّحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات مسَّت الحاجة لدى إيران إلى تدعيم قواتها البحرية في بحر قزوين، وكان من المستبعَد نقل إحدى قطعها البحرية من الخليج العربي إلى مياه بحر قزوين، فاتجهت إيران إلى بناء قطع بحرية في قاعدة الشهيد تمجيدي على بحر قزوين، وتَوَلَّى الدكتور سمنداني، أحد العلماء الإيرانيِّين المتخصصين في بناء السفن، الإشراف على بناء المدمرة دماوند[1] فخرجت مواصفاتها على النحو التالي:

---

(1) ناوچه دماوند دومين كشتى جنگى كلاس موج نيروى دريايى ارتش ايران غرق شد، سرويس اخبار امنيتى / ايران بريفينگ، http://cutt.us/Ky1f0

طول السفينة	100 متر
السعة القصوي	1300 طن
عدد الطاقم	140-110 في حالة الحرب
السرعة	30 عقدة
المدفعية	مدفع 76مم فجر 27
النِّظام الصاروخي	4 منصات لإطلاق صواريخ مضادة للسفن طراز نور أو قادر
المدفعية المضادة للطيران	مدفع 40مم فتح - مدفع 20مم
الصواريخ المضادة للطائرات	4 صواريخ محراب 2صاروخ صياد[1]

عندما أُعلنَ عن تَحطُّم المدمرة دماوند ظهرت روايتان مختلفتان الأولى من وسائل الإعلام الإيرانيَّة التي تحدثت على مدار عدة أيام عن غرق المدمرة، لكن المسؤولين في بحرية الجيش الإيرانيّ أنكروا غرق المدمرة وقالوا إنهم رفعوا الأجهزة والمعدات القيمة من المدمرة وأخرجوها من المياه ثم أُرسلت لإجراء الإصلاحات اللازمة عليها، وفي أثناء ارتطام المدمرة بحاجز الأمواج قفز 6 من طاقمها في البحر وتوُفِّي اثنان منهم، حسب تصريح المتحدث الرسميّ باسم الجيش الإيرانيّ[1].

تستخدم إيران، ضمن سياسة التضخيم التي تتبعها في الحديث عن قدراتها العسكرية، وصف "المدمرة" إشارةً إلى السفينة الحربية دماوند التي لا تعدو أن تكون فرقاطة صغيرة الحجم وَفْق المعايير العالمية، فالمدمرة في التعريف البحري هي قطعة سريعة قوية التحمل وعالية المناورة تُستخدم لمرافقة القطع الأكبر أو القوافل وحمايتها من القطع الحربية المعادية القريبة والمتوسطة وتعمل في مجموعات، ووفق التعريف التقليدي يجب أن تكون الإزاحة (وزن السفينة أو وزن الماء الذي تزيحه كي تبقى طافية) للسفينة الحربية حتى تُسَمَّى مدمرة، 7-11 ألف طن، لكن هذا التصنيف التقليدي حسب الوزن غير مُعتمَد في البحرية الحربية حاليًا، بل يعتمد تصنيف القطعة على مواصفاتها وتسليحها والغرض منها[2]، ووفق كلا التصنيفين لا يمكن إطلاق اسم "مدمرة" على السفينة الحربية دماوند، فوزنها لا يزيد على 1300 طن[3]، وأقصى ما يمكن أن يطلق عليها هو "فرقاطة" صغيرة الحجم، وما ذلك إلا لطول بدنها الذي يصل إلى 100 متر، وإن كان وزنها لا يصنّفها إلا كورفت، وهي ثانية أصغر الوحدات البحرية المصنفة كسفن سطح، وبإزاحة تتراوح بين 550 طن و3000 طن، بعد زوارق الصواريخ الأصغر حجمًا[4].

غرقت الفرقاطة دماوند بعد 18 يومًا من حادثة الاصطدام، وعلى الرغم من نشر صور لها بعد الحادثة مباشرة توضح أن جزءًا كبيرًا منها قد غرق بالفعل، فإن مسؤولي بحرية الجيش الإيرانيّ أصروا على ترديد أن الأضرار التي لحقت بالسفينة الحربية يمكن إصلاحها، وعلى النقيض نشرت وسائل الإعلام الإيرانيَّة أن الأمواج تسببت في أن تتشقّ السفينة إلى نصفين، ومِن ثَمَّ غرق

(1) چرا ناوچه دماوند در خزر دچار خسارت اساسی شد؟ن بي بي سي فارسي، http://cutt.us/Zn3WF
(2) تصنيف وأنواع بعض قطع السطح البحرية العالمية، المجموعة 73 مؤرخين، http://cutt.us/WgSZa
(3) قابليت‌های جماران 2 از زبان وزير دفاع، خبرگزاری فارس, http://cutt.us/H6tFe
(4)تصنيف وأنواع بعض قطع السطح البحرية العالمية، مرجع سابق

كل المعدات والأسلحة التي على متنها[1].

الأسلوب الذي تناولت به قيادة البحرية حادثة غرق الفرقاطة جعل الإيرانيّين يفقدون قدرًا كبيرًا من الثقة بالتصريحات التي تخرج عن المؤسَّسة العسكرية الإيرانيَّة، بسبب إخفائها حقيقة ما حدث على الرغم من إعلان وسائل الإعلام الأجنبية عنه منذ اليوم الأول، والأهمّ من ذلك أيضًا هو فقدان الثقة بالصناعات الحربية الإيرانيَّة، إذ غرقت أحدث فرقاطة حربية نتيجة لأمواج بحرية، في حين أنها يجب أن تكون مصمَّمة للصمود أمام القصف الصاروخي والمدفعي!

وعلى أثر الإعلان عن غرق الفرقاطة تعالت موجات من السخرية بحقّ القوات المسلَّحة الإيرانيَّة داخل إيران، لأن الأخيرة أعلنت من قبل أنها على استعداد لإرسال فرق من القوات الخاصَّة لإنقاذ ناقلة النِّفْط الإيرانيَّة سانشي التي غرقت أمام سواحل الصين في الأسبوع الثاني من يناير 2018م[2]. وقالوا إنه كان من الأولى أن تتمكن البحرية من إنقاذ دماوند خلال 18 يومًا من حادثة اصطدامها في مياه داخل بحر مُغلَق بدلا من أن تنقل فِرَقًا إلى بحر الصين لإنقاذ ناقلة النِّفْط[3].

ثانيًا: مناورة "محمد رسول الله"

أجرت قوات الجيش الإيرانيّ مناورة مشتركة تحت اسم "محمد رسول اللّه" لمدة يومين في منطقة ساحل منطقة مكران (جنوب شرق إيران) وبحر عمان، وشاركت فيها كل من القوات البرية والبحرية والجوية وقاعدة الدفاع الجوي.

هدفت المناورة إلى الارتقاء بالمهارات ومعنويات منتسبي الجيش، ونقل تجارب المقاتلين أصحاب الخبرة إلى الشباب المشتركين في المناورة، وتقييم التكتيكات المدرَّب عليها، وتقييم قوة التحرُّك وقوة النيران والتنسيق بين القوات والارتقاء بالقدرات المخططة من أجل تنفيذ المناورة المشتركة والعمليات في أي فترة زمنية، وفي النهاية، الارتقاء بقدرات الجيش الدفاعية لتنفيذ المهام المكلَّف بها[4].

تسعى إيران من خلال إجراء هذه المناورة إلى جوار الهدف العسكري، لإقرار الأمن في هذه المنطقة الحدودية المشتركة مع باكستان، بخاصَّة مع التطورات التي حدثت في مشروع ممر "الشمال-الجنوب" الذي تسعى إيران من خلاله لربط الهند بروسيا وشماليّ أوروبا من خلاله، وقد نجحت بالفعل في تطوير ميناء تشابهار الموجود بمنطقة ساحل مكران "بلوشستان" وتمرير أول شحنة قمح من الهند إلى أفغانستان عبره، دون مرور بالأراضي الباكستانية[5]، كما أن إيران تكثِّف وجودها الأمني والعسكري في هذه المنطقة لأهميتها الاقتصادية من حيث توافر الثروات الطبيعية وكونها قاعدة جسر التواصل البحري مع الهند التي أصبحت إيران تُولِيها اهتمامًا بالغ في برامجها الاقتصادية المستقبلية[6].

تميزت مناورة "محمد رسول اللّه" باختبار عدد من الأسلحة التي أعلنت إيران عن إنتاجها، ومنها: صاروخ "قدير" بمدى 300 كيلومتر الذي أنتجته القوات البحرية الإيرانيَّة.

اختبرت إيران صاروخ "قدير" خلال المرحلة الثانية من مناورة محمد رسول اللّه، وتم إطلاق

---

(1) «ناوشكن» دماوند پس از 18 روز پرالتهاب غرق شد!، تابناک، http://cutt.us/ixhcL

(2) تكاوران ارتش در انتظار كاهش حجم آتش براى ورود به نفتكش سانچى، تسنيم، http://cutt.us/0zC8d

(3) ناوچه دماوند دومين كشتى جنگى كلاس موج نيروى دريايى ارتش ايران غرق شد، سرويس اخبار امنيتى / ايران بريفينگ، http://cutt.us/slTE

(4) فردا، آغاز رزمايش مشترک ارتش در سواحل مكران و دريای عمان، وكالة تسنيم، http://tn.ai/1633591

(5) وصول أول شحنة قمح هندية لأفغانستان عبر ميناء تشابهار الإيراني، وكالة أنباء فارس، http://cutt.us/2COoY

(6) مسئله آباد سازي سواحل مكران، دبيرخانه ستاد توسعه سواحل مكران، http://cutt.us/ssMZI

أحد هذه الصواريخ من المدمرة قندي. جديرٌ بالإشارة أن صاروخ قدير صنعته هيئة الصناعات الجوية التابعة لوزارة الدفاع وإسناد القوات المسلَّحة، من فئة كروز، وصُمّم ليكون قادرًا على إصابة الأهداف من بُعد 300 كيلومتر. كما أن هذا الصاروخ يتمتع بإمكانية الانطلاق السريع وعلى ارتفاع منخفض، ومضادّ للحرب الإلكترونية، كما يتميز بمعدَّل خطأ ضئيل في مواجهة السفن المتقدمة.

كذلك فإن صاروخ قدير، على غرار الصواريخ الإيرانيَّة الأخرى من فئة كروز، يتمتع بإمكانية الإطلاق من منظومات القذف من الساحل والبحر ومختلف السفن والطائرات المروحية، وهذا يزيد نطاق ومرونة العمليات في الوحدات البحرية التابعة للجيش والحرس الثوري.

وكان العميد أحمد وحيدي أعلن في مارس 2013م عن نجاح اختبار صاروخ قدير من فئة كروز، وكُشف عنه لأول مرة في أغسطس 2014م، ثم بدأ خط إنتاجه في نفس العام، ونُقل عدد كبير منه إلى القوات البحرية التابعة للحرس الثوري، إذ أعلن قائد القوات البحرية التابعة للحرس الثوري العميد علي فدوي عن تنصيب هذا الصاروخ على مروحيات القوات البحرية التابعة للحرس الثوري، وبعد ذلك سُلّمت هذه الصواريخ للقوات البحرية التابعة للجيش الإيرانيّ في نوفمبر 2015م، وبعد مرور أسبوع واحد أعلن فدوي عن تجهيز المدمرات بهذه الصواريخ.

وتُعتبر هذه المرة الأولى التي تطلق فيها وحدات القوات البحرية التابعة للجيش الإيرانيّ صاروخًا من فئة كروز بمدى 300 كيلومتر.

وخارج إطار المناورة أعلنت إيران عن إنتاج روبوت استطلاع ARIO-RS10 صممته الصّناعات الدّفاعية الإيرانيَّة بهدف الاستفادة منه في العمليات العسكرية قصيرة المدى، وتنفيذ عمليات الاستطلاع والمراقبة المستدامة للمراكز الحساسة داخل إيران، بعد تزويده بمُجنزَرات من أجل تنفيذ العمليات العسكرية قصيرة المدى وتنفيذ عمليات مراقبة متواصلة للمراكز الحساسة في البلاد، والمقرات العسكرية وعدد من المناطق الخاصَّة.

يحتوي هذا الروبوت على كاميرا تعمل بالأشعة تحت الحمراء لاستخدامات الرؤية الليلية والنهارية، كما يمكنه العمل في مختلف أوقات اليوم. ويبلغ الوزن الإجمالي لروبوت ARIO-RS10 نحو 200 كيلوجرام، في حين يبلغ طوله نحو 130 سنتيمترًا.

أما ارتفاع الروبوت فيبلغ 94 سنتيمترًا مع الكاميرا، ودون الكاميرا نحو 45 سنتيمترًا، كما يمكنه حمل منظومات تزن كحد أقصى 100 كيلوجرام. ومن خصائص هذا الروبوت أن كاميراته بالأشعَّة تحت الحمراء تمتلك إمكانية تحديد الشخص من بُعد 850 مترًا في وضح النَّهار، كما يمكن التّحكُّم في هذا الروبوت من مسافة 500 متر في ظلّ الرؤية المباشرة من بُعد من قبل الوحدات المختصة[1].

ومع كثافة إعلان إيران عن إنجازاتها في مجالات التصنيع العسكري يلزم متابعة تلك الإنجازات والوقوف على مدى كفاءتها، مع الأخذ في الاعتبار عدم تجاهل تجربة الفرقاطة دماوند التي قد تشير إلى أن الصناعات العسكرية الإيرانيَّة باستثناء القدرات الصاروخية هي أقرب إلى أن تكون نمرًا من ورق.

---

(1) ساخت ایران|ربات شناسایی ARIO-RS01 + عکس، تسنیم، http://cutt.us/cZlqo

الملَفّ الاقتصادي

أولًا: الدلالات الاقتصادية لبعض بنود وقرارات الموازنة العامة المقبلة 2019/2018

لم يكن يعرف حسن روحاني أن لائحة الموازنة العامة للدولة التي قدمها إلى البرلمان لإقرارها في العاشر من ديسمبر 2017 ستكون سببًا مباشرًا في إشعال احتجاجات شعبية واسعة غطت أغلب أرجاء إيران أواخر العام الميلادي الماضي، وبداية العام الجديد، بسبب بعض البنود المقترحة في الموازنة للعام الإيراني المقبل[1].

وبهدف تقليص عجز الموازنة المتزايد كانت حكومة روحاني قد طالبت في مشروع الموازنة بزيادة أسعار البنزين والديزل بنسب 50% و33% على التوالي، ورفع الدعم عن 34 مليون فرد يشملهم الدعم، إذ ترى الحكومة أنهم غير مستحقّين لذلك الدعم (45500 تومان للفرد في الشهر أو ما يقارب 10 دولارات بسعر الصرف الحرّ). وبرّرت الحكومة هذه القرارات بأنها أتت لخلق فرص عمل إضافية للشباب[2]، وطالبت الحكومة أيضًا بالسحب من صندوق التنمية الوطنية من أجل تمويل ميزانية الدفاع وحل مشكلات بيئية، وهو ما أثار غضب الشارع الإيراني. وفي محاولة لاحتواء الغضب الشعبي الذي امتد لأكثر من أسبوعين من المظاهرات، رفض البرلمان الإيراني مشروع الموازنة الجديدة في الثامن والعشرين من يناير 2018، ما اضطرّ حكومة روحاني إلى إجراء تعديلات فيها وتقديمها مرة أخرى إلى البرلمان لتتم الموافقة عليها أواخر شهر فبراير، وسيتم تطبيقها بداية العام الإيراني الجديد 1397، أي في الحادي والعشرين من مارس 2018، بنفقات تقدَّر بـ429 ألف مليار تومان، أي 122,5 مليار دولار بسعر الصرف الرسمي[3].

ونحلل في ما يلي الدلالات التي يمكن استشفافها من مشروع الموازنة الجديدة بعد إقرارها من البرلمان، والدوافع وراء بعض البنود والقرارات المعدلة:

أولًا: تراجعت الحكومة عن قرار زيادة أسعار الطاقة لاحتواء الغضب الشعبي من السياسة الحكومية أو صانعي القرار والقيادة الإيرانية عامة، كما ظهر في شعارات المتظاهرين، وكان مبررها من قرار رفع أسعار الطاقة في البداية هو خلق فرص عمل إضافية من خلال تقليل نفقات الدعم وإعادة توجيهها لمسارات أخرى منتجة للوظائف، في محاولة منها لحل أزمة بطالة حقيقية تزايدت في أثناء الولاية الأولى لحسن روحاني[4]، لكنها لم تستطع التراجع عن قرار إلغاء الدعم عن الملايين من غير المستحِقّين كما تراهم الحكومة

(1) يبدأ العام الإيراني في 21 مارس من كل عام بالتقويم الميلادي.

(2) موقع جام جم أونلاين، مجلس به كليات بودجه 97 راى نداد، 8 بهمن 1396، http://cutt.us/EXnAJ

(3) عماد آبشناس، الجزيرة نت، ماذا تحمل ميزانية إيران للعام المقبل؟ 12 ديسمبر 2017، https://goo.gl/3qmzFA.

(4) وصل معدل البطالة بنهاية 2017 إلى 12,4% وفق المعدلات الرسمية للبنك المركزي الإيراني، وأكثر من ذلك بكثير وفق التقديرات غير الرسمية التي يذكر بعضها أن البطالة تصل إلى 45% بين الشباب.

الإيرانية، واكتفت فقط بتقليل أعداد من سيتم حذفهم من قائمة الدعم من 34 مليونًا إلى 21 مليون إيراني خلال العام المالي القادم[1]، ما اضطرها إلى زيادة الأموال المخصصة للدعم بمقدار 7 تريليونات تومان أو 1,52 مليار دولار، ليبلغ إجمالي المخصص للدعم في الموازنة 6,52 مليار دولار[2].

ومع هذا هناك عامل آخر ضاغط بقوة على حكومة روحاني يدفعها إلى تقليل نفقاتها عبر حتمية حذف ملايين من الإيرانيين من قائمة الدعم، وهو عجز الموازنة المتزايد خلال السنوات الأربع الماضية، الذي كان عندما تسلّم روحاني الحكم نحو 3,5 مليار دولار وزاد بنحو 180% مع نهاية الولاية الأولى، ليصل إلى أكثر من 9,6 مليار دولار[3]، كما يظهر من الشكل البياني التالي:

تزايد عجز الموازنة ينعكس بالسلب على كل من حجم الأعمال والاستثمارات وعلى المواطن البسيط بدرجة أكبر، فعادة ما يتم تمويل عجز الموازنة بإحدى الطرق الآتية أو بأكثر من طريقة منها، كزيادة رسوم الخدمات الحكومية أو الرسوم الجمركية أو الضريبية على حساب المواطن، أو السحب من صندوق التنمية الوطنية الإيراني، أو استدانة الحكومة من البنوك المحلية أو الأجنبية عن طريق أذون الخزانة، أو بأسوأ طريقة ممكنة وهي طبع مزيد من النقود دون حساب. والحقيقية أن الحكومة الإيرانية جربت أغلب الطرق السابقة من قبل، وخصوصًا طبع النقود بنسب تخطت 30% خلال العام الماضي، مما كان سببًا مباشرًا في زيادة الضغوط التضخمية على المواطنين في النهاية خلال العام الماضي 2017.

ثانيًا: على الرغم من إلغاء قرار زيادة أسعار الوقود وتقليص عدد من سيتم إلغاء الدعم عنهم، فإن هذا لا يمنع من وجود دلالات وانعكاسات سلبية محتملة في المستقبل لمثل هذه القرارات حتى وإن تم إلغاء بعضها ومراجعة بعضها الآخر. إنّ مثل هذه القرارات الفجائية تدل على وجود خلل ما في الإدارة أو خلل في توقّع ردود الأفعال المستقبلية على القرارات الاقتصادية، كذلك انفصال متخذي القرار عن الأوضاع الحياتية للمواطنين ونقص في إدراك مدى انعكاسات قراراتهم المفاجئة على مستويات الأسعار وعلى تكاليف معيشة المواطن، وربما كان من الأفضل التدرج في زيادة الأسعار أو إلغاء الدعم النقدي خلال السنوات الأربع الماضية أو السنوات المقبلة، وتوضيح الأسباب المنطقية لاتخاذها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤدي سياسة تغيير الأسعار بشكل فجائي إلى اهتزاز الثقة في بيئة الاستثمار لما تحدثه التغيرات السعرية المفاجئة من خلل في التوازن المالي لدى قطاع الأعمال الخاص والمستثمرين المحليين والأجانب، فلا يمكن معها تحديد التكلفة المتوقعة بدقة واتخاذ قرارات بالاستثمار من عدمه بناءً عليها، بالإضافة إلى اهتزاز صورة النظام السياسي القائم في نظر كل من أصحاب الأعمال والمواطنين على حد سواء[4].

ثالثًا: ارتبطت الموازنة بعدد من البنود والإجراءات اللافتة للنظر، والتي قد يكون لها دلالات خاصة في الحقيقة، إذ كان من اللافت للانتباه موافقة المرشد الإيراني على سحب 4 مليارات دولار من صندوق التنمية الوطني لتحقيق بعض أهداف الموازنة، إذ إنّ النسبة الأكبر من المبلغ ستخصص لأغراض التسلح والدفاع (62% أو 2,5 مليار دولار) ونحو 4% تذهب إلى الإذاعة والتلفزيون، بينما تذهب 34% (1,35مليار دولار) إلى أغراض إعمار مناطق منكوبة ومواجهة مشكلات صحية وبيئية[5].

---

(1) بي بي سي فارسي، نوبخت: حذف يارانه افراد پر درآمد در 3 ماه امكان پذير نيست، 2 اسفند 1396، https://goo.gl/tgSQdk

(2) Financial Tribune, MPs Approve New Budget Outlines, February 2018 ,01, https://goo.gl/CZW4Rh

(3) Financial Tribune, Iran Budget Deficit Estimated at 9,6$b, 24 August 2017, https://goo.gl/fQN7Kg

(4) انظر: صحيفة كيهان، غفلت دولت از بديهيات بودجه‌نويسى موجب نارضايتى مردم شد(خبر ويژه)، 23 دى 1396، https://goo.gl/B1vaWH

(5) صالح حميد، العربية نت، إيران..2,5 مليار دولار للإنفاق العسكري من أموال التنمية، 25 يناير 2018، https://goo.gl/RLJyCR

توزيع المخصصات المالية التي وافق عليها المرشد يعكس بوضوح استمرار سيطرة النزعة الأمنية على توجهات القيادة العليا في البلاد على حساب الإنفاق التنموي، فأغلب المبلغ سيوجَّه للدفاع (والنصيب الأعظم للحرس الثوري) بنسبة الثلثين تقريبًا، مع جزء صغير للإعلام الموجه، والثلث المتبقي يذهب لأغراض تنموية.

أما مخصصات الموازنة الموجهة للمؤسسات الدينية والثقافية فلها نصيب لا يستهان به في نفقات العام المقبل مقارنة بقطاعات حيوية أخرى كالتربية والتعليم العالي والزراعة والصناعة، إذ خصص للمؤسسات الدينية والثقافية ما يقارب مليارَي دولار في مشروع الموازنة القادم، التي تضم مؤسسات مثل هيئة الإذاعة والتلفزيون، ووزارة الإرشاد، ومركز خدمات الحوزات العلمية ودعم نشر الكتب والمطبوعات التابعة لوزارة الإرشاد، ومنظمة الشؤون السينمائية، ومكتب ممثل المرشد في الحرس الثوري، ومكاتب تمثيل المرشد في الجامعات، ومعاهد وجامعات دينية، ومساعدات لمؤسسة أوقاف مسجد الرضا، وغيرها من المؤسسات الدينية والثقافية المرتبطة بترسيخ وإعلاء قيم ومبادئ الثورة بالأساس والترويج لها داخل وخارج إيران[1]، بينما لم يصل إجمالي المخصص للتربية وللتعليم العالي والزراعة على سبيل المثال[2] مقدار ما خصص للثقافة والدين.

ومع هذا كان من الجيد أن تخصص الموازنة مبلغ 4,2 مليار دولار للقطاع الإنتاجي -إذا ما قورن بموازنات سابقة- بهدف خلق 634 ألف وظيفة خلال العام المالي المقبل[3] لاحتواء الغضب الشعبي من تزايد البطالة في إيران، خصوصًا بين الشباب، في حين أنه من المتوقع أن ينضم 840 ألف شخص إلى سوق العمل[4] خلال العام المالي 2019/2018، أي سيظل هناك قرابة 200 ألف شخص عاطل عن العمل، هذا في حال ما استطاعت الحكومة الوفاء بالتزامها كاملة.

دلالات وأرقام في الموازنة الجديدة
تم إلغاء قرار زيادة أسعار البنزين بنسبة 50%.
تقدر نفقات الموازنة بـ122,5 مليار دولار، أكثر من 70% منها نفقات تشغيلية للحكومة.
تقليل أعداد المحذوفين من قوائم الدعم النقدي من 34 إلى 21 مليون شخص.
تكلفة الدعم بأشكاله بالموازنة 6,5 مليار دولار.
ارتفع عجز الموازنة بمقدار 180% مع نهاية الولاية الأولى لروحاني، مسجلًا 9,6 مليار دولار.
مليارا دولار تم تخصيصها لمؤسسات ثقافية ودينية ولم تصل قطاعات مجتمعة إلى نفس الرقم.
4,2 مليار دولار تم تخصيصها للقطاع الإنتاجي وتوليد وظائف.

(1) جزئيات بودجه نهادهاي فرهنگی، ايران، http://cutt.us/6vi7P

(2) عماد آبشناس، مرجع سابق.

(3) Financial Tribune, Iran's Budget Bill Allocates 4,2$b to Production, Job, Creation 12 December 2017, https://goo.gl/Bt3pKi

(4) رويترز، رئيس إيران يعرض ميزانية متحفظة لعام 2018 مع تلبد آفاق الاقتصاد بالتوتر مع أمريكا، 10 ديسمبر 2017، https://goo.gl/1vHtNL

وافق المرشد على سحب 4 مليارات دولار من صندوق التنمية لصالح الموازنة.	
62% من مبلغ صندوق التنمية تذهب إلى التسلح والدفاع (2,5 مليار دولار).	
بعض الدلالات في الموازنة	رغم تقليل العدد لم تلغ الحكومة قرار رفع الدعم عن الملايين لتقليلَ ضغوط عجز الموازنة المتزايد.
	عكست القرارات السريعة والفجائية خللًا في توقع ردود الأفعال الشعبية، وانفصال متخذي القرار عن الأوضاع الحياتية لعامة الشعب، واهتزاز الثقة في بيئة الاستثمار.
	تخصيص أموال لنشر الثقافة والدين بما يفوق المخصص للتربية والتعليم العالي والزراعة على سبيل المثال.
	سيطرة النزعة الأمنية على توجهات القيادة العليا.

النتائج:

الاحتجاجات الشعبية دفعت الحكومة إلى التراجع عن بعض قراراتها كرفع أسعار الطاقة، لكن عجز الموازنة المتزايد لم يمكنها من التراجع عن حذف الملايين من قوائم الدعم النقدي، كما أنه اضطرها إلى السحب من احتياطي صندوق التنمية لتحقيق بعض من أهداف الموازنة، وتمت موافقة المرشد على قرار السحب، خصوصًا أن ثلثي المبلغ سيذهب للدفاع والتسلح، وكان من الملاحظ تخصيص جزء لا يستهان به من الموازنة للمؤسسات المرتبطة بالترويج الديني والثقافي داخل وخارج إيران، وذلك مقارنة ببعض القطاعات الحيوية مجتمعة كالزراعة والتربية والتعليم الجامعي، ومع هذا فقد تم تخصيص مبلغ جيد نسبيًّا لخلق فرص عمل واحتواء أزمة البطالة المتزايدة في إيران بقدر المستطاع. ومن المتوقع أن يزداد عجز الموازنة العامة خلال العام المقبل مع نفقات الحكومة المتزايدة أو ستضطر إلى اللجوء إلى بعض أو كل أساليب مواجهة العجز كما سبق التوضيح، كالاستدانة وزيادة الرسوم الحكومية وطبع النقود، وهي وسائل تزيد من الثقل على كاهل عامة الشعب.

ثانيًا: مؤشرات اقتصادية كلية خلال الشهرين

في الجزء الثاني من المِلَفّ الاقتصادي نتناول باختصار المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال شهرَي يناير وفبراير، وأداء القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية غير النفطية لما لها من دور هام في إدراك المتغيرات الاقتصادية التي تطرأ خلال فترة زمنية ممتدة وبناء صورة أكثر قربًا ووضوحًا.

لقد توقع تقرير حديث للبنك الدولي أن يسجل الاقتصاد الإيراني نموًّا خلال عام 2018 بمعدل 4%، لكنه حذر من تأثير استمرار النزاعات في المنطقة على تحقيق معدلات نموّ جيدة واستقرار

أسعار النفط[1]. أما في حالة إيران فإن ارتفاع أسعار النفط نتيجة أي نزاع يزيد عادة من معدلات النمو للمكانة النسبية التي يحتلها النفط في الاقتصاد الإيراني، سواء في الصادرات الخام أو في الصناعات التحويلية، خصوصًا البتروكيماويات.

ويتجه التضخم في إيران إلى العودة إلى معدل مكون من رقمين مرة أخرى، إذ ارتفعت خلال شهرَي يناير وفبراير 2018 إلى 10,5% وفق مركز أبحاث البرلمان الإيراني بعدما كانت أقل من 9,5% خلال أغلب شهور عام 2017. وتوقّع رئيس اللجنة الاقتصادية بالبرلمان الإيراني محمد بور إبراهيمي أن يكون التضخم في عام 2018 مكونًا من رقمين بعدما ظل قرابة عامين مكونًا من رقم واحد[2]، وبالطبع هذا وفق الإحصاءات الرسمية الخاصة بمعدل التضخم العام، لكن عند النظر إلى معدلات أسعار بعض السلع الفردية، خصوصًا المواد الغذائية الأساسية واللحوم والبيض، فقد حققت ارتفاعًا وصل إلى 50 في المئة خلال الأشهر الثلاث الماضية.

وتتحكم في معدلات التضخم مجموعة من العوامل، منها أسعار الفائدة البنكية وأسعار صرف العملات الأجنبية وحجم السيولة والإنتاج، وتوقع مركز أبحاث البرلمان أن يكون لتلك العوامل دور في ازدواجية معدل التضخم خلال العام الحالي.

التضخم	
عوامل مساعدة على زيادة معدل التضخم	زيادة حجم السيولة وطبع النقود.
	خفض البنك المركزي لأسعار الفائدة البنكية.
	تراجع أسعار صرف العملة.
	عدم كفاية المعروض من الإنتاج وتزايد الواردات.

وتحسن ترتيب إيران درجة واحدة في مؤشر الفساد الصادر مؤخرًا (فبراير 2018) عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2017، ليحتل الترتيب 130 من بين 180 دولة على مستوى العالم بعدما كانت في الترتيب 131 خلال العام السابق، ومع هذا فلا يزال ترتيبها متدنيًا للغاية وفق التصنيف العالمي وأقل بكثير عن ترتيب أغلب دول الإقليم ومنها الدول العربية، وأيضًا هو متدنٍّ مقارنة بترتيب إيران في فترات سابقة، إذ كانت إيران في المرتبة الـ88 عالميًا عام 2005، وانهار ترتيبها في عام 2009خلال فترة أحمدي نجاد إلى المركز 168[3].

ترتيب إيران في مؤشر مدركات الفساد العالمي (لـ180 دولة)			
2017	2016	2005	2009
130	131	88	168

ويُعَدّ الفساد من أهم المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني ويعيق النمو

(1) صحيفة ابرار اقتصادي، نرخ رشد اقتصادى إيران در سال 2018: 4 درصد، 25 دى 1396، ص4، https://goo.gl/6An51f

(2) () وكالة أنباء تسنيم، http://cutt.us/ZGOH

(3) TRANSPARENCY INTERNATIONAL: https://www.transparency.org ،2017 CORRUPTION PERCEPTION INDEX.

الاقتصادي واستقرار الاستثمار المحلي وجذب الأجنبي، في حين أن تطوّر واستقرار أي اقتصاد مرتبط بدرجة كبيرة بمكافحة الفساد وتطبيق القانون.

ثالثًا: أداء القطاع النفطي

أعلنت الحكومة الإيرانية عن مخطط لرفع حجم الإنتاج اليومي ليصل إلى 4,7 مليون برميل يوميًا خلال السنوات الأربع المقبلة، وذلك في حال تمكّنت إيران من توقيع اتفاقية تطوير حقول إنتاج مع شركات دولية. هذا وقد بلغ حجم إنتاجها اليومي من النفط قرابة 3,82 مليون برميل يوميًا خلال عام 2017[1]، وساهمت أهمّ سلعة تصديرية لدى إيران في جنيها قرابة 40 مليار دولار خلال العام الماضي عبر تصدير مليونين و130 ألف برميل من النفط يوميًا خلال عام 2017، و490 ألف برميل يوميًا من الغاز المسال. وذهب 62% من صادرتها النفطية إلى الدول الآسيوية، و38% من صادراتها النفطية إلى الدول الأوروبية، وكانت إيطاليا أكبر المستوردين للنفط الإيراني في أوروبا، بينما كانت الصين أكبر المستوردين من آسيا[2].

ومع هذا نلاحظ صعوبات أمام الحكومة الإيرانية في زيادة حجم الإنتاج النفطي وفق المخطط له، فبعد أن كشفت من قبل عن خطة في عام 2017 لزيادة إنتاجها النفطي إلى 4 ملايين برميل يوميًا بنهاية مارس 2018 -ولم يحدث هذا حتى الآن- أعلنت مرة أخرى أن الزيادة ستكون خلال الأعوام المقبلة عامة، ويبدو أن هذا التراجع بسبب عدم تحصيل كامل مستحقاتها المالية لدى المشترين نتيجة للضغوط البنكية الدولية، ولذلك قللت من حجم إيراداتها المتوقعة من صادرات النفط الخام في موازنة عام 2018 إلى نحو 30 مليار دولار بدلًا من 35,7 مليار دولار (زادت الإيرادات الفعلية مع ارتفاع سعر النفط) في موازنة العام السابق، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط مقارنة بالعام الماضي، ما يشير إلى اتجاه بعدم زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ خلال العام الحالي، بعكس ما تم إعلانه مسبقًا.

وجدير بالذكر أنه خلال شهر يناير أعلن وزير النفط الإيراني بيجن زنغنه عن اكتشاف عملية اختلاس في قطاع النفط بقيمة 100 مليار تومان (أكثر من 21 مليون دولار بسعر صرف السوق الحر، 4700 تومان للدولار)، وهروب المختلس للخارج[3]. ومثل هذه الوقائع لا تُعَدّ غريبة في قطاع النفط الإيراني الذي شهد عمليات اختلاس كبرى، آخرها كان منذ عامين، القضية الشهيرة لرجل الأعمال الإيراني بابك زنجاني المتهم باختلاس 2,7 مليار دولار في شكل عمولات غير قانونية، ومن قبلها قضية اتهم فيها مجتبى علي خامنئي باختلاس 1,6 مليار يورو من عائدات النفط، ومع أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته إلا أن انتشار الفساد في إيران يجعل من عمليات الاختلاس أمرًا متكررًا اعتاد الإيرانيون على سماعه من حين لآخر.

الطـاقـة
أنتجت إيران من النفط 3,82 مليون برميل يوميًا خلال 2017.
صدرت مليونين و130 ألف برميل نفط يوميًا.

(1) صحيفة ابرار اقتصادي، افزايش 2/7 درصدى قيمت نفت ايران در سال 2017، أول بهمن 1396، ص http://cutt.us/ZJGB 4
(2) صحيفة ابرار اقتصادي، إيران در سال 2017 روزانه 2 ميليون بشكه نفت خام صادر كرد، 12 دى 1396، ص4 https://goo.gl/8Tuogm
(3) صحيفة ابرار اقتصادي، اختلاس 100 ميليارد تومانى در بخش اكتشاف نفت، 30 دى 1396، ص2، https://goo.gl/VRXF29

490 ألف برميل يوميًا من الغاز المسال.	
جنت 40 مليار دولار من صادرات الطاقة 2017.	
62% من صادرات النفط ذهبت لآسيا.	
38% من صادرات النفط ذهبت لأوروبا.	
الصين أكبر مستورد لنفط إيران في آسيا، وإيطاليا في أوروبا.	
قضايا فساد في قطاع الطاقة	بابك زنجاني: 2,7 مليار دولار عمولات غير قانونية.
	مجتبي علي خامنئي: اختلاس 1,6 مليار دولار.
	موظف نفطي هارب: اختلاس أكثر من 21 مليون دولار.

رابعًا: أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية

عادة ما يتفوّق حجم الواردات على حجم صادرات البلاد إذا ما استبعدنا الصادرات النفطية لإيران، وكانت الجمارك الإيرانية قد أعلنت خلال شهر فبراير عن إجمالي واردات خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الإيراني الحالي 1396 (من أبريل 2017 حتى يناير 2018) بلغ 42,8 مليار دولار، بينما سجّلت الصادرات غير النفطية (بما في ذلك مكثفات الغاز والبتروكيماويات) قرابة 37 مليار دولار، وشكلت صادرات البتروكيماويات نسبة 30% من إجمالي الصادرات غير النفطية و16% لمكثفات الغاز. وذهبت النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الإيرانية خلال الفترة إلى الصين ثم الإمارات ثم العراق، وكانت أبرز الدول التي تستورد منها إيران هي الصين والإمارات وكوريا الجنوبية وألمانيا على الترتيب[1].

وعلى الرغم من تحقيق الميزان التجاري إجمالًا لفائض (الصادرات النفطية وغير النفطية مقابل الإيرادات)، لكن الأمر لم ينعكس على قوة العملة الإيرانية أمام العملات الأجنبية وبخاصة الدولار الأمريكي، نتيجة لمجموعة من العوامل، على رأسها التأثر الشديد بالاضطرابات الداخلية من حين لآخر، والنزاعات المتكررة مع العالم الخارجي، والحصار البنكي الذي لا يزال قائمًا بشكل يضع قيودًا على حرّية التجارة ودخول الاستثمارات وتسلُّم إيرادات النفط بالدولار، بالإضافة إلى الانفاق الخارجي سنويًا بعشرات مليارات الدولارات على الصراعات الإقليمية، وكان سعر الدولار قد كسر حاجز 4700 تومان في السوق الحرة بنهاية فبراير من العام الحالي، بينما كان الدولار يساوي 4200 تومان في ديسمبر[2] 2017، أي إنّ العملة المحلية انخفضت أمام الدولار بنسبة 12% خلال شهرين فقط.

أما صناعة الصلب كواحدة من أهم الصناعات في إيران بعد الصناعة النفطية فهي تنمو

(1) Financial Tribune, IBID.

(2) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تداعيات المظاهرات على الاقتصاد الإيراني وأسعار الطاقة العالمية، 4 يناير 2018، https://goo.gl/7MT35E

بمعدلات مرتفعة بدعم من الحكومة، إذ ارتفع إنتاج الصلب بمعدل 16% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني (أواخر مارس حتى ديسمبر 2017) مقارنة بنفس الفترة من العام الذي سبقه، وزادت صادرات البلاد منه بمعدل 80%، مسجلة 4 ملايين و614 ألف طن[1].

وخارج صناعة الصلب لا تزال تعاني الصناعة الإيرانية عامة من تعرقل وركود قدَّرَه أحد مسؤولي الصناعة في إيران بـ15 إلى 20 في المئة من الوحدات الصناعية العاملة في البلاد والبالغ عددها 85 ألف وحدة حتى شهر فبراير[2]، بينما قدَّرَه مسؤولون آخرون بنسب أكبر بكثير تصل إلى 70% من الوحدات الصناعية، تعمل بطاقة إنتاجية منخفضة.

ويعود التعثر الصناعي إلى عدم كفاية رأس المال ونقص المعدّات والآلات الصناعية، بالإضافة إلى نقص العملات الأجنبية ومنافسة البضائع المهربة الرخيصة للصناعات المحلية المكلفة، وهي أمور مجتمعة تضع تحديات أمام نموّ القطاع الصناعي.

ولتوفير التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية وتنفيذ مشروعات عمرانية، وقَّع عدد من البنوك الإيرانية خلال يناير الماضي عقد تمويل بقيمة 5 مليارات يورو مع مؤسسة Invi talia Investment Global الإيطالية لتمويل مشروعات عمرانية وإنتاجية في إيران، في خطوة فسّرها رئيس هيئة الاستثمار في إيران محمد خزائي بأنها مؤشر على نية أوروبية لتعزيز التعاون مع إيران[3].

قطاعات غير نفطية	
التجارة الخارجية غير النفطية	واردات إيران: 42,8 مليار دولار (من 21مارس 2017 حتى 21 يناير 2018).
	صادرات إيران غير النفطية: 37 (خلال نفس الفترة وشاملة صادرات البتروكيماويات).
	أهم الدول المصدرة لإيران: الصين، الإمارات، كوريا الجنوبية، ألمانيا.
	أهم الدول المستوردة من إيران: الصين، الإمارات، العراق.

(1) صحيفة إيران، رشد 80 درصدي صادرات فولاذ خام إيران، ص6، 9 بهمن 1396. http://soo.gd/mp3y
(2) صحيفة ابرار اقتصادي، ص8، https://goo.gl/ZFwVed
(3) صحيفة ابرار اقتصادي، با حضور 2 بانک ايرانى، قرار داد فاينانس 5 ميليارد يورويى إيران وإيطاليا امضاء شد، 23 دي 123 دي 1396، ص3، https://goo.gl/gopfnL

الصناعة في إيران	نمت صناعة الصلب بـ16% (خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني أواخر مارس حتى ديسمبر 2017).
	صدرت إيران 4,6 مليون طن من الصلب بزيادة 80% خلال نفس الفترة.
	تعاني 15-20% من الوحدات الصناعية عامة من الركود.
	70% من المصانع تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية القصوى.
	قرض مع إيطاليا لتمويل مشاريع إنتاجية وعمرانية بقيمة 5 مليارات يورو.
عوامل تؤثر على قوة العملة	الاضطرابات الداخلية والخلافات المتكررة مع العالم الخارجي.
	الحصار البنكي الدولي.
	إهدار المليارات على الصراعات الإقليمية.
الطيران	من أصل 200 طائرة جديدة لتحديث الطيران منذ عامين لم تتسلّم إلا 11 طائرة.
	ضغوط أمريكية لعدم إتمام الصفقات.

من ناحية أخرى، فتحت حادثة سقوط طائرة الركاب الإيرانية في الثامن عشر من فبراير العام الجاري باب التساؤل حول صفقات تحديث أسطول الطيران الإيراني المتقادم بعدما راح ضحية الحادثة الأخيرة 60 راكبًا[1]، وبعد الاتفاق النووي وقعت إيران على اتفاقيات شراء عدد ضخم من الطائرات يصل إلى 200 طائرة، ومع انقضاء عامين على الاتفاق النووي لم تتسلّم إيران إلا 11 طائرة فقط بسبب ضغوط الحكومة الأمريكية بالأساس على شركات الطيران الأوروبية والأمريكية لتعطيل أو حتى منع إتمام الصفقات.

النتائج:

نخلص مما سبق إلى أنه مع توقعات بارتفاع أسعار النفط خلال عام 2018، توقّع البنك الدولي نموّ الاقتصاد الإيراني بمعدّل جيّد يدور حول 4,3%، مع تحذيره من أثر النزاعات في المنطقة على استقرار الاقتصاد وعودة ارتفاع معدلات التضخم، ومع هذا لا يزال الفساد أهمّ المشكلات الهيكلية المهددة للاقتصاد الإيراني، يؤكد هذا التقدم البطيء للغاية الذي حققته إيران في ترتيبها في مؤشر الفساد العالمي بمقدار رتبة واحدة خلال في عام 2017 (صدر التقرير في فبراير 2018) لتحتل

(1) سي إن إن بالعربية، «الطائرة الإيرانية» سقطت بعد بـ50 دقيقة.. ووصول الإسعاف الجوي لها «صعب جدًّا»، 18 فبراير 2018، https://goo.gl/Hixnif

الترتيب 130 من بين 180 دولة على مستوى العالم.

وقد ساهم النفط كأهم سلعة تصديرية لإيران في إضافة 40 مليار دولار لإيرادات البلاد خلال 2017، وغير معلوم مقدار ما تم تحصيله منها بالفعل بسبب الصعوبات في تحصيل الإيرادات بالدولار، وهذا ما دفع الحكومة إلى تقليل توقعاتها بشأن إيرادات العام المقبل ومخططات زيادة الإنتاج بكميات كبيرة، لكن على الرغم من تحقيق الميزان التجاري لفائض بمليارات الدولارات، مستفيدًا من صادرات الطاقة، فإن هذا لم ينعكس على استقرار أسعار العملة المحلية التي استمر تراجعها بنسبة 12% خلال الشهور الثلاثة الأخيرة، تأثرًا بالاضطرابات الداخلية والخارجية والنزاعات الإقليمية التي تكلف إيران المليارات كل عام، بالإضافة إلى حرمان الاقتصاد والشعب من خدمات ومنتجات دولية في أمسّ الحاجة إليها، منها على سبيل المثال تحديث أسطول الطائرات القديم، فبعد مرور أكثر من عامين على تطبيق الاتفاق النووي لم تتسلّم إيران إلا 11 طائرة فقط من صفقات تضم 200 طائرة حديثة، ودفع 60 راكبًا إيرانيًّا ثمن ذلك خلال شهر يناير الماضي بعدما لقوا حتفهم على متن إحدى طائرات الرحلات الجوية الداخلية.

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

إعلان تأسيسي

بِسْم الله الرحمن الرحيم

بعـون اللـه وتوفيقـه، نعلن تأسـيس المعهد الدولي للدراسـات الإيرانيـة "Rasanah"، وإدراج مركز الخليج العربـي بعد تطويره وتوسـيع مهامّـه تحـت مظلـة المعهد، إلى جانـب مركز آخَر متخصـص في التدريـب والتأهيـل، وعديد من الوحـدات الإعلامية والتطويرية والإدارية، ومكتبة رقمية.

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة) هو مؤسسة غير ربحية (NGO) مسجَّلة في قائمة المؤسسات الأهلية المرخَّصة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السـعودية، بموجب القرار الوزاري رقم (95756) وتاريخ (12/5/1439)، وقد أسَّس المعهد الباحث في الشؤون الإيرانية سعادة الدكتور محمد بن صقر السلمي. جدير بالذِّكر أن للمعهد مجلس أمناء ستُعلَن أسماء أعضائه قريبًا على الموقع الرسمي للمعهد، وعبر وسائل الإعلام المختلفة.

يهـدف المعهـد الدولـي للدراسـات الإيرانية إلـى تقديم الأبحـاث المعمقة والدراسـات الاستشـرافية والتقارير الاسـتراتيجية المتخصصـة والرصـد الإعلامي بعدة لغات، مـن بينها العربية والفارسـية والإنجليزية والعبرية والأوردية، عـلاوة على عديد من الدورات المكثفة والمتوسـطة، وجميعها تعتمدها المؤسسـة العامّة للتعليم الفني والتدريب المهني ووزارة التعليم، ويشرف عليها مدرِّبون متخصصون في الجوانب الاستراتيجية واللغوية من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

وإلى جانب اسـتمرار الشـراكات البحثية السـابقة التي عقدها مركز الخليج العربي للدراسـات الإيرانية مع عديد من المؤسسـات البحثية المختلفة، يطمح المعهد الدولي للدراسات الإيرانية إلى توسيع الشراكات مع المؤسسات الحكومية والأهلية المهتمّة بالشـأن الإيرانـي محليًّـا وإقليميًّـا ودوليًّا، علاوة علـى مراكز الفكر والدراسـات حول العالـم، والعمل على تنفيذ مشـاريع بحثية وتنظيم مؤتمرات وورش عمل وندوات مشتركة داخل المملكة وخارجها.

ولضمان جودة المنتج وتنوُّع الأفكار والمدارس البحثية، يسعى المعهد لاستقطاب الكفاءات المحلية والعالمية المتخصصة في الدراسـات الإيرانيـة، واسـتضافة الباحثين الزائرين مـن كل دول العالم، وتقديم بعـض الفرص التدريبيـة المجانية لطلاب العلوم السياسية، وتدريس بعض اللغات ومن بينها الفارسية والإنجليزية.

لقـد حقَّـق مركـز الخليج العربي للدراسـات الإيرانيـة خلال العاميـن الماضيين نجاحـات كبيرة، مـن أبرزها ريادته على المسـتوى الإقليمي في مجال الدراسـات الإيرانية، وتحقيقه مراكز متقدمة على مسـتوى العالَم وَفْقًا لتصنيف مراكز الفكر ومؤسَّسـات المجتمع المدني الصادر عن جامعة بنسـلفانيا الأمريكية، إذ صُنّف المركز مؤخّرا في المرتبة الثامنة والعشـرين عالَميًّا بين مراكز الفكـر المتخصصة في الدراسـات الإقليمية، والعاشـر على مسـتوى منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا. ونحـن إذ نفخر بتحقيـق هـذا الإنجـاز خلال فترة وجيزة، فإن المعهد الدولي للدراسـات الإيرانية يسـعى لتحقيق مسـتويات أفضل وأعلى خلال المرحلة القادمة، والوصول إلى الريادة العالمية في مجال الدراسات الإيرانية الشاملة.

ختامًا، يسرُّنا إعلان تدشين موقع المعهد على الشبكة العالمية عبر الرابط التالي
www.rasanah-iiis.org

وأيضًا حسابات المعهد على منصات التواصل الاجتماعي
Rasanah-iiis

الشأن العربي

المحـــور الأول

الدور الإيراني ومرحلة تدافع القوى وتغير قواعد الاشتباك في سوريا

تجاوزت إيران الخطوط الحمراء ومناطق نفوذ الفواعل الإقليمية والدولية الأخرى في سوريا، من خلال استراتيجيتها المتبعة بالسيطرة على الموارد وتوسيع وتأمين مناطق نفوذها وتمدّدها على أكبر مساحة جغرافية ممكنة هناك، سواء سياسيًا أو عسكريًا، وباستهداف الغوطة الشرقية على نحو يضمن لها نفوذًا وتحكّمًا أكبر في المعادلة السورية الجديدة في مرحلة ما بعد داعش.

لقد دخلت سوريا مرحلة تدافُع القوى وتغيير قواعد الاشتباك بين الفواعل الإقليمية والدولية سعيًا وراء توسيع وتأمين مناطق النفوذ، إذ استهدفت إسرائيل عسكريًا أهدافًا إيرانية في سوريا وأسقطت طائرة مسيّرة إيرانية الصنع على حد قولها، واتهمت إيران باستهداف طائرة مقاتلة إسرائيلية، كما بدأت حكومة أنقرة عملية عسكرية في عفرين السورية لتأمين حدودها ومناطق نفوذها، فضلًا عن التصعيد العسكري الأمريكي لمجابهة الخطر الإيراني على الأراضي السورية بضرب أهداف إيرانية في دير الزور، ما يهدد باشتعال حرب كارثية في المنطقة.

أولًا: الإصرار الإيراني على مد مناطق النفوذ والسيطرة على الموارد

1- البعد البراغماتي في السياسة الخارجية الإيرانية:

رغم تصدير القيادة الإيرانية خطابًا سياسيًا يركز على تصدير شعارات نصرة المستضعفين، ومواجهة قوى الاستكبار العالمي والدفاع عن المقدسات، وغيرها من شعارات الترويج للنظام، فإن السياسة الخارجية الإيرانية تحكمها محدّدات، من أبرزها المحدّد البراغماتي، وليس أدل على ذلك من نقل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري، الجنرال قاسم سليماني، عن المرشد علي خامنئي قوله: «عندما ننظر إلى الدول التي لدينا معها عَلاقات، فإننا ننظر إلى مصالحنا»[1]، ومن بين الأدلة الجديدة على المحدّد البراغماتي الرغبة الإيرانية في السيطرة على الجزء الأكبر من الموارد السورية وتوسيع مناطق النفوذ، ما يتعارض ومصالح الفواعل الإقليمية والدولية في مرحلة تدافُع القوى للحصول على الرقم الأكبر في المعادلة السورية الجديدة، تأكيد المستشار العسكري للمرشد اللواء يحيى رحيم صفوي على ضرورة الحصول على نصيب إيران من الموارد السورية، واسترداد النفقات التي أنفقتها في سوريا، إذ قال: «من حقنا أن نحصل على نصيبنا من ثروات سوريا.. نفطها.. غازها.. ثرواتها المعدنية»[2]، لافتًا إلى أن السوريين مستعدّون أن يعيدوا هذه النفقات من النفط والغاز وخام الفوسفات السوري لإيران[3]، مقترحًا تأسيس تحالف إقليميّ ليضمّ فضلًا عن إيران وروسيا وسوريا، العراق وباكستان، لمواجهة الدور الأمريكي في المنطقة[4].

إنّ المحدّد البراغماتي يقوم على استغلال موارد الدول المستهدفة بالمشروع الإيراني، كشرايين جديدة لضمان استمراريته، وتقليل الاعتماد على الموارد الاقتصادية الإيرانية التي باتت تشهد تردّيًا يتجلّى في تراجع المؤشرات الاقتصادية وارتفاع معدل البطالة ومساكن الصفيح وتدنّي مستويات الدخل... إلخ، كما وتستمرّ المؤشرات الإيرانية الدالة على الاستراتيجية الإيرانية طويلة الأمد للبقاء في سوريا، إذ أكد القائد العام لقوّات الحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري أن «سوريا ستتحرر من تنظيم داعش كما تحررت العراق»[5]، وحديث السفير الإيراني لدى سوريا جواد ترك

---

(1) الصحافة الإيرانية 21 أغسطس 2017، سليماني: إيران في سوريا سعيًا وراء مصالحها، http://cutt.us/KPkKT

(2) موقع كتابات الإلكتروني، إيران في سوريا.. لا نية للرحيل وإن اندلعت كبرى المعارك، http://cutt.us/rugSY

(3) إيسنا، رحيم صفوى: سوريا وعراق محل رقابتهاى ژئواستراتژيكى امريكا وروسيه بوده وخواهد بود، http://cutt.us/AZrxr، وخبر أونلاين، مشاور رهبرى: ايران بايد هزينههايى كه در سوريه كرده را برگرداند/ روسها امتياز اقتصادى از سوريه گرفتند، http://cutt.us/4VqxG.

(4) المنار اللبنانية، اقتراح إيراني بإنشاء تحالف مع روسيا وسوريا وباكستان والعراق لمواجهة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، http://cutt.us/0PHPs

(5) جام جم، فرمانده سپاه پاسداران: سوريه به زودى آزاد مى شود، http://v.ht/NkOK

آبادي بأن بلاده «ستشارك في إعادة إعمار سوريا لتعود إلى ما كانت عليه قبل الأزمة»[1].

إنّ الناظر إلى التوغل الإيراني في سوريا يجد أن مناطق النفوذ الإيرانية تتمحور في ما يعرف بسوريا المفيدة، تحديدًا في «الوسط»، أي في ريف حمص وصولًا إلى الحدود العراقية، حيث مطار التياس العسكري والمعروف بالإنجليزية بـ«t4»، الذي تستخدم إيران أجزاء منه كقاعدة عسكرية، وفي ريف حلب الجنوبي، وكذلك منطقة السيدة زينب بمحيط جنوب العاصمة دمشق، والتي تُعَدّ محطة رئيسية لإيران وحلفائها، كونها تتيح سيطرة أكبر تمتد حتى مطار مرج السلطان قرب مطار دمشق الدولي، وفي منطقة الشيخ مسكين بالجنوب السوري، ثم بالقنيطرة باتجاه الحدود مع إسرائيل[2].

إنّ التصريحات الواردة في الأعلى، وخصوصًا تصريح صفوي حول السيطرة على الموارد السورية، من أهم الأدلة التي تدحض أو تبطل الأقاويل الإيرانية بأن التوغل الإيراني في سوريا يأتي لمحاربة الإرهاب، أو القيام بأدوار استشارية كما كان يزعم المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية بهرام قاسمي، إذ قال: «إنّ وجود القوّات في سوريا استشاريّ بناءً على طلب الحكومة السورية لمكافحة الإرهاب»[3]، مضيفًا: «حال وصول سوريا إلى الاستقرار فلن يكون هناك حاجة لحضور إيراني في سوريا»[4].

2- القوة الناعمة الإيرانية كإحدى أدوات السيطرة والنفوذ:

تركز إيران على عناصر القوة غير المادية وعلى الأخص القوة الناعمة كجزء أصيل ضمن أدوات توسيع نطاق النفوذ والسيطرة، ولذلك تلجأ إلى تأسيس منظمات ثقافية وعلمية وخيرية في الدول المستهدفة لتوفير غطاء مدنيّ لأنشطة الحرس الثوري في الخارج، وفي هذا السياق يأتي تأكيد علي ولايتي مستشار المرشد للشؤون الدولية، ورئيس هيئة أمناء الجامعة الإسلامية الحرة[5]، على موافقة الرئيس السوري بشار الأسد على إقامة فروع للجامعة في كل المدن السورية، مؤكدًا أيضًا موافقة رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الدكتور همام حمودي على تأسيس أفرع للجامعة في كربلاء والنجف وبغداد والبصرة وأربيل[6].

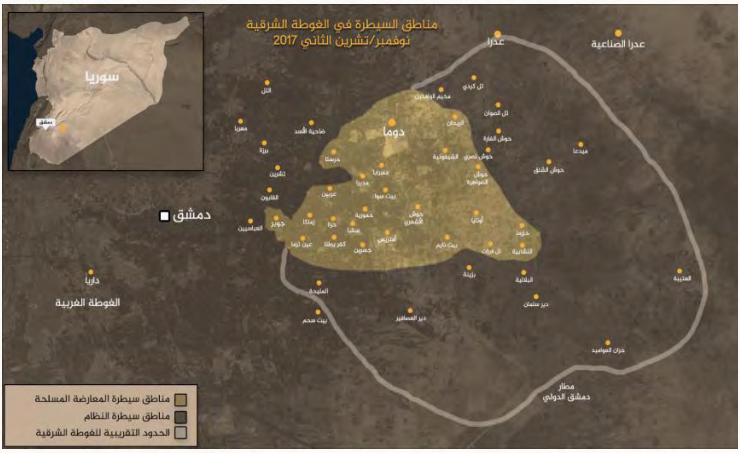

(1) وكالة مهر، ترک آبادی: ایران در مرحله بازسازی در کنار سوریه قرار دارد، http://cutt.us/logFV
(2) موقع كتابات الإلكتروني، إيران في سوريا.. لا نية للرحيل وإن اندلعت كبرى المعارك، http://cutt.us/rugSY
(3) ایسنا، سخنگوی وزارت امور خارجه با رد برخی از ادعاها: حضور نیروهای ایرانی در سوریه کاملا منطبق بر موازین ومقررات بین‌المللی است، http://cutt.us/Py0XK
(4) جام جم، در گفت‌وگوی تفصیلی امیر عبد اللهیان با جام‌جم مطرح شد بموقع وارد سوریه وعراق نمی‌شدیم، امروز در ایستگاه‌های مترو با داعش درگیر بودی، http://jjo.ir/tnzephvq
(5) ميدل إيست أونلاين، جامعة آزاد: قوة إيران الناعمة في سوريا والعراق، http://cutt.us/Sd34Y
(6) دنياي اقتصاد، دستور بشار اسد برای تأسیس واحدهای دانشگاه آزاد در تمام شهرهای سوریه، http://cutt.us/pa9P

وتجدر الإشارة إلى أن إيران هي المستفيد الأول والأخير من مسألة تدمير الجامعات والمراكز التعليمية في دول التمدّد الإيراني، خصوصًا العراق وسوريا، في أثناء المعارك، إذ سيوفر ذلك لإيران فرصة لتأسيس جامعاتها ومراكزها التعليمية في سوريا والعراق، وبالتالي يصبح من الصعب على إيران انكار تشغيل قوتها الناعمة لغرس منظومتها الفكرية لدى الشباب الشيعي في سوريا والعراق واليمن ولبنان، ويسهل القول بأنها تسهر على حشدهم وتجنيدهم ضمن أنشطتها الخارجية لتوسيع نطاق النفوذ[1].

3- تأمين سوريا المفيدة باستهداف الغوطة الشرقية عسكريًّا:

في عملية عسكرية بدأت بتاريخ 2018/2/5 على الغوطة الشرقية[2] بدعم إيراني-روسي، أسفرت عن مقتل ما يقارب 600 شخص، وإصابة ما يزيد على 2500 آخرين من إجمالي 400 ألف يقطنونها، وذلك حتى 28 فبراير 2018[3]، وكان عددهم مليونين ومئتَي ألف قبل اندلاع الأزمة في 2011[4]، وتقف وراء الحملة العسكرية عدة أسباب:

(1) **تأمين حزام العاصمة دمشق جيو-استراتيجيًا:** فالناظر إلى الخريطة الجغرافية يجد أن الغوطة تحزم دمشق من الشرق والغرب والجنوب، وبالتالي فالسيطرة عليها تتيح للنظام السوري وحلفائه الإيرانيين السيطرة على المناطق الاستراتيجية بالنسبة إلى العاصمة، بوصفها المدخل الجنوبي الشرقي لعاصمة سوريا المفيدة دمشق، وإشرافها على طريق مطار دمشق الدولي ذي الأهمية العسكرية، واتصالها المباشر بطرق تفضي إلى محافظتَي درعا والسويداء باتجاه الحدود العراقية شرقًا وباتجاه الحدود الأردنية جنوبًا[5].

(2) **استبعاد المعارضة من محيط العاصمة:** الغوطة الشرقية تُعَدّ آخر معاقل المعارضة في محيط دمشق، ولذلك يعدّها النظام السوري والإيرانيون من أخطر المواقع على مناطق نفوذهم ومصدر تهديد حقيقي للاستقرار في العاصمة، نتيجة تطويقها للعاصمة جغرافيًّا وقربها من المناطق الاستراتيجية كالمؤسسات السياسية والقواعد العسكرية والأمنية الخاضعة لسيطرة النظام والإيرانيين، فضلًا عن التخوّف من لجوء المعارضة إلى التسلل عبر الأنفاق تحت الأرض إلى العاصمة، إذ سبق أن تمكنت المعارضة من إخراج آلاف من المدنيين ونقل الأدوية عبر أنفاق ربطت حرستا بحي القابون وبرزة قبل سيطرة النظام عليهما[6].

ولأجل تثبيت وتوسيع مناطق نفوذها ضربت المسار السياسي (الأستانة وسوتشي) عرض الحائط، وكذلك كل القرارات الدولية ذات الصلة.

إنّ إيران لعبت دورًا في هندسة العملية العسكرية على الغوطة الشرقية من خلال دعم النظام السوري باستخدام القوة العسكرية المفرطة لتركيع المعارضة والاستيلاء عليها وضمّها إلى سوريا المفيدة باستخدام النظام السوري السلاح الكيماوي والقصف المدفعي والغارات الجوية المكثفة، وبذلك يكون الأسد وحلفاؤه الإيرانيون قد ارتكبوا انتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني الخاصة بحماية المدنيين والمواقع المدنية والتفرقة بين المدنيين والمقاتلين وعدم استخدام الأسلحة المحرمة دوليًّا[7]، بمقتل ما يقارب 600 مدني، وتهجير الآلاف بشكل قسري، وتدمير الجامعات والمستشفيات والمدارس

---

(1) الوطن، فريد أحمد حسن، الأهداف الخفية لجامعة «آزاد»، http://cutt.us/2UOh
(2) الجزيرة نت، مصدر الخريطة: الغوطة الشرقية.. منطقة سورية تتعرض للإبادة، http://cutt.us/twuB9
(3) سي إن إن، حتى بعد أمر بوتين.. القصف يستمر على الغوطة الشرقية، http://cutt.us/Hbyll
(4) مرجع سبق ذكره، الغوطة الشرقية.. منطقة سورية تتعرض للإبادة http://cutt.us/twuB9
(5) العربي الجديد، عبسي سميسم، حملة النظام السوري على الغوطة: تمهيد للاقتحام البري، http://cutt.us/718E8
(6) المرجع السابق، حملة النظام السوري على الغوطة: تمهيد للاقتحام البري، http://cutt.us/718E8
(7) المازين. أورج، المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، http://cutt.us/NoEvm

ومحطات الكهرباء، ومنع وصول المساعدات الإنسانية[1]، وبذلك نكون أمام انتهاكات إيرانية-سورية لاتفاقيات وقرارات دولية ترتب مسؤولية دولية، هي على النحو التالي:

الانتهاكات الإيرانية-السورية للاتفاقات والقرارات والهدن الدولية في الغوطة الشرقية			
الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
لاتفاق خفض التصعيد	لقرار مجلس الأمن الدولي 2401	لمسار التسوية السياسية للأزمة	للهدنة الإنسانية الروسية
الموقع بتاريخ 4 مايو 2017، والقاضي بإقامة أربع مناطق آمنة في سوريا لمدة 6 أشهر قابلة للتمديد، إذ تعدّ إيران من بين الدول الثلاث الضامنة لتنفيذ الاتفاق بالإضافة إلى روسيا وتركيا[2].	الذي قدمته الكويت والسويد، والقاضي بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا، خصوصًا الغوطة الشرقية، لمدة 30 يومًا على الأقل، والعمل على إيصال المساعدات الإنسانية، وتسهيل إخلاء الجرحى والمرضى في جميع أنحاء سوريا، ويناشد القرار جميع الأطراف احترام وتنفيذ القرار 2268 (2016)، المتعلق بإدخال المساعدات الإنسانية من مناطق عبور محدّدة دون إعاقة من أي جهة لبقاء السكان على قيد الحياة، ويطالب القرار جميع الدول ذات التأثير على أطراف النزاع باستخدام نفوذها لوقف الأعمال العسكرية، وتشدد الفقرة الخامسة من مشروع القرار على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية وعمليات الإخلاء[3].	من خلال محادثات الأستانة واجتماعات سوتشي وغيرها من الاجتماعات التي تعطي الأولوية للخيار السياسي على العسكري، وهذا يؤكد الرواية القائلة بأن الخيار السياسي مجرد ستار إيراني-روسي للظهور بمظهر من يريد الحل السياسي، ولكن في حقيقة الأمر يعتمدون على الخيار العسكري[4].	التي أعلنتها موسكو يوم 2018/2/26، لمدة خمس ساعات يوميًّا (من الساعة التاسعة صباحًا إلى الساعة الثانية ظهرًا)، والتي كان من المفترض العمل بها منذ 2018/2/27، لفتح «ممر إنساني» لإخراج الجرحى المدنيين من المنطقة[5].

(1) الجزيرة نت، كارثة الغوطة.. امتحان آخر للضمير الإنساني!، http://cutt.us/CigEz
(2) الجزيرة نت، النص الكامل لاتفاق «وقف التصعيد» بسوريا، http://cutt.us/0B0QD
(3) العربي 21، نص قرار مجلس الأمن رقم 2401 بشأن الهدنة في سوريا، http://cutt.us/sSogw
(4) مرجع سبق ذكره، كارثة الغوطة.. امتحان آخر للضمير الإنساني!، http://cutt.us/oQZGg
(5) مرجع سبق ذكره، حتى بعد أمر بوتين.. القصف يستمر على الغوطة الشرقية، http://cutt.us/Hbyll

وبتأكيد رئيس هيئة القيادة العامة للقوّات المسلحة الإيرانية الجنرال محمد باقري بأن إيران والنظام السوري سيواصلان الهجمات العسكرية على الغوطة الشرقية التي يسيطر عليها من تصنّفهم طهران والنظام بأنهم «إرهابيون»، نكون أمام اعتراف إيراني بهندسة إيرانية للعملية العسكرية على الغوطة[1]، مبررًا ذلك بسعي الجيش السوري لتطهير أراضيه من الإرهابيين، ليتمكن من توفير الأمن لأهالي دمشق، إذ أطلق المعارضون بالغوطة الشرقية قذائف نحو دمشق[2]، كما اعترف مندوب سوريا في الأمم المتحدة بشار الجعفري يوم 2018/2/25 بأن بلاده «ستستمر في محاربة الإرهاب أينما وُجد على الأرض السورية، إذ يُعَدّ ذلك ضمن حقوق السيادة والدفاع عن النفس»[3].

ثانيًا: التدافع الإقليمي والدولي لتقاسم مناطق النفوذ في سوريا

1- الاستهداف الإسرائيلي العسكري للمواقع الإيرانية في ريف دمشق وحمص:

يبدو أن متخذ القرار الإسرائيلي ينوي بالطبع الحصول على نصيبه من المعادلة السورية في مرحلة ما بعد داعش من ناحية، وتحجيم الخطر الإيراني في المناطق المصنفة أمنًا قوميًا إسرائيليًا من ناحية أخرى، إذ قصف الطيران الإسرائيلي بتاريخ 2018/2/10 نحو 12 هدفًا إيرانيًا وسوريًا في ريفَي دمشق وحمص، أرجعتها تل أبيب إلى اختراق إحدى المقاتلات الإيرانية دون طيار للمجال الجوي الإسرائيلي، تم إسقاطها بمجرد دخولها المجال الجوي لإسرائيل[4]، عادّةً أن الحادثة هجوم إيراني على سيادة إسرائيل، واعترفت بتحطم إحدى مقاتلاتها إف-16 في سوريا[5].

وقد نفت السلطات الإيرانية على لسان العميد سلامي أن تكون الطائرة التي أسقطتها إسرائيل إيرانية بقوله: «إننا لن نؤكد أي خبر من الجانب الإسرائيلي لأن الإسرائيليين كاذبون»[6]، كما أكد بهرام قاسمي أن مزاعم وادعاءات إسرائيل مرفوضة، مضيفًا: «الادعاء بتحليق طائرة إيرانية فوق مجالها الجوي وكذلك تدخّل إيران في إسقاط المقاتلة الإسرائيلية أمر مضحك»[7].

وقد انعكس التصعيد بين الجانبين على كلمتَي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الإيراني جواد ظريف أمام مؤتمر ميونيخ للأمن 2018/2/18، بينما حذر نتنياهو طهران ووكلاءها من الاعتداءات المسلحة في سوريا، ملوّحًا بقطعة قائلًا إنها ما تبقّى من الطائرة الإيرانية التي أسقطتها إسرائيل، مضيفًا: «إسرائيل لن تسمح للنظام بلفّ حبل الإرهاب حول عنقها، وإننا سنتحرك إذا لزم الأمر ضد إيران نفسها، وليس ضد وكلائها فحسب»[8]، مستطردًا: «الحكومة الإسرائيلية وضعت خطوطًا حمراء بالنسبة إلى الوضع في سوريا، تتحرك بموجبها»[9]، وهي:

الأول: إطلاق النار على إسرائيل انطلاقًا من سوريا.

الثاني: تسليح حزب الله اللبناني بالمعدات الحربية عبر سوريا.

الثالث: بناء قواعد ومصانع أسلحة عسكرية إيرانية في سوريا ولبنان[10].

بينما وصف ظريف كلمة نتنياهو بـ«السيرك الهزلي»، مشيرًا إلى أن إسرائيل تتخذ العدوان

---

(1) العربية نت، إيران تخرق الهدنة.. و«تلتزم» بمواصلة ضرب الغوطة، http://cutt.us/wuSFS
(2) المرجع السابق، إيران تخرق الهدنة.. و«تلتزم» بمواصلة ضرب الغوطة، http://cutt.us/wuSFS
(3) سي إن إن، المرصد السوري: طائرات النظام قصفت الغوطة بعد قرار وقف إطلاق النار، http://cutt.us/iqdYy
(4) العربية نت، إسرائيل: الهجوم على المواقع السورية الأكبر منذ 1982، http://cutt.us/bG3Zt
(5) العربية نت، اشتباك إيراني-إسرائيلي فوق سوريا.. وإسقاط F16 إسرائيلية، http://cutt.us/QmfnC
(6) موقع عصر إيران، چند نكته درباره سرنگونی جنگنده اسرائيلی توسط سوريه، http://cutt.us/eqMQb
(7) ايسنا، شمخانی: ايران هيچ نقشی در سقوط جنگنده اسرائيلی ندارد، http://cutt.us/nLI1e
(8) موقع أكاديمية دي دبليو دوت كوم، نتنياهو في مؤتمر ميونيخ: سنتحرك ضد إيران إذا لزم الأمر، http://cutt.us/TQgZF
(9) الجزيرة نت، إسرائيل تحدّد خطوطها الحُمر في سوريا وتهدد إيران، http://cutt.us/fqRSn
(10) فلاديمير ساجين، آيا ايران واسراييل در آستانه جنگ تمام عيار قرار گرفته اند؟، https://goo.gl/KgY1ne

سياسة ضد جيرانها في سوريا ولبنان[1].

2- العملية العسكرية التركية في عفرين:

في ما يعدّ تدافعًا تركيًّا لضمان دور بارز في مرحلة ما بعد داعش في سوريا من ناحية، وإحباط المشروع الكردي بتحجيم أنشطة حزب العمال الكردستاني والحيلولة دون تمدّده على طول الشريط الحدودي السوري-التركي، واستبعاد الأكراد من غرب الفرات إلى البحر المتوسط ومِن ثَمّ عدم تشكيل ولاية كردية على طول شريطها الحدودي، من ناحية أخرى[2]، بدأت العملية العسكَرية التركية «غصن الزيتون» بالتنسيق مع الفصائل المعارضة السورية لنظام بشار الأسد بتاريخ 2018/1/20 في مدينة عفرين السورية. وقبل أيام قليلة من بدء العملية أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن العملية العسكرية ستحاصر مدينة عفرين، وتستهدف على ما تقول أنقرة التي أرسلت قوّات برية وغارات جوية وقصفًا مدفعيًّا لمقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية الذين تصنفهم أنقرة بالإرهابيين[3]، وتعدّ السلطات التركية أن وحدات حماية الشعب الكردي السورية (YPG)، المدعومة أمريكيًّا، هي امتداد لحزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، الذي تصنفه أنقرة وواشنطن ضمن التنظيمات الإرهابية، كما تصنف أنقرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري (PYD) كمنظمة إرهابية أيضًا[4].

ورغبة منها في الاستئثار بالنصيب الأكبر من المعادلة السورية الجديدة، أدانت السلطات الإيرانية بمن فيها الرئيس حسن روحاني عملية غصن الزيتون ورفضتها لعدة أسباب من وجهة نظرها، أولها أنها مخالفة لمسار التسوية السياسية رغم شنها عملية مماثلة على الغوطة الشرقية. ثانيها أنها تهدد وحدة الأراضي السورية رغم أنها مزقت سوريا بتدخلاتها. ثالثها أنها تنتهك السيادة الوطنية السورية رغم أنها أيضًا انتهكت السيادة السورية. رابعها أنها تدعم الجماعات الإرهابية والتكفيرية رغم أنها أيضًا تسلح الميليشيات الشيعية ضد أبناء المكوّن السني، ومطالبة تركيا على لسان بهرام قاسمي الالتزام بعملية التسوية السياسية ووقف عملياتها العسكرية، متناسية عمليتها المماثلة على الغوطة الشرقية[5]، مقابل أن تحصل على ما تستطيع السعي إليه عبر عمليتها العسكرية من خلال المسار السياسي في الأستانة وسوتشي[6].

وقد أشارت صحيفة «اعتماد» الإيرانية إلى أن أنقرة تلقت الضوء الأخضر الروسي لبدء «غصن الزيتون»، ودللت على ذلك بثلاثة مؤشرات، الأول: الاستدعاء المتبادل للسفراء الروسي والتركي، إذ استدعت وزارة الخارجية التركية يوم 2018/1/20 السفير الروسي في أنقرة، كما استدعت أيضًا الخارجية الروسية السفير التركي في موسكو للتباحث بشأن العملية العسكرية والاطلاع على مساراتها المحتملة. الثاني: الموقف المتقاعس لمسؤولي روسيا بعد انطلاق العملية العسكرية. الثالث: تراجع القوّات الروسية من منطقة عفرين قبل بدء العملية بيوم واحد في 2018/1/19 باتجاه مدينتَي نبل والزهراء شمالي حلب الخاضعتين لسيطرة نظام الأسد[7]. وهو ما دفع إلى إعلان النظام السوري المدعوم إيرانيًّا عن اتخاذه إجراءات لإرسال قوّات سورية مدعومة إيرانيًّا لحماية الأكراد

---

(1) عرب 48، ظريف يصف خطاب نتنياهو بميونخ بـ«السيرك الهزلي»، http://cutt.us/ERstQ
(2) صحيفة شرق، سناريوهای محتمل ترکیه در عفرین، https://goo.gl/wDx9Te
(3) النهار اللبنانية، عملية «غصن الزيتون» في عفرين.. تعثّر تركي على الأرض لا يطابق الخطاب السياسي، http://cutt.us/Xx0iQ
(4) سي إن إن، تركيا: عملية «غصن الزيتون» بدأت.. وغارات جوية على عفرين رغم تهديدات نظام الأسد، http://cutt.us/3LtgW
(5) وكالة تسنيم، قاسمي: به حفظ تماميت ارضی سوريه تأكيد داريم/نقش تركيه برای راه‌حل سياسی ادامه يابد، http://cutt.us/7QeVC
(6) وكالة فارس، قاسمي در نشست هفتگی با خبرنگاران: تركيه عملياتش در سوريه را متوقف كند/ آمريكا حق دخالت در امور داخلی ايران را ندارد، http://fna.ir/a3vakp
(7) صحيفة اعتماد، شاخه زيتوني براي سركوب شركاي جنگ با داعش، http://soo.gd/23Cl

في مواجهة القصف التركي لمواقعهم، إذ اتفقت وحدات حماية الشعب الكردي مع نظام الأسد على دخول قوّاته إلى عفرين لمساعدتهم في مواجهة الجيش التركي، وذلك رغم الخلافات العميقة بين الأكراد ونظام دمشق حول مستقبل سوريا، وهو ما جعل بدوره وزير الخارجية التركي تشاووش أوغلو يقول ردًّا على تلك الخطوة: «إذا دخلت الحكومة السورية لحماية الأكراد، فلا شيء يمكنه وقف الجنود الأتراك»[1].

وقد قيّم الخبراء والمتخصصون الإيرانيون عملية «غصن الزيتون» من خلال تحليل أبعادها العسكرية، مؤكدين خسارة أنقرة استراتيجيًا، مدللين على ذلك بعدم قدرة الجيش التركي على حسم المعركة لصالحه أمام الأكراد السوريين، كون القوّات التركية متخصصة في الحروب النظامية، لارتباطها بالتدريبات الخاصة بالناتو ذات الطبيعة الكلاسيكية، وهذه التدريبات غير فعالة في حرب المدن والحروب غير المتماثلة، ويعكس ذلك عدم قدرة الجيش التركي على السيطرة على الأماكن الاستراتيجية سوى بعض التلال الاستراتيجية مثل كورني وهزار وبرصايا.

أضف إلى ذلك أنّ المعارك الكلاسيكية التي تتبعها تركيا تعتمد بشكل كبير على القوّات الجوية لا البرية، ونظرًا لأن القوّات الكردية مجهزة بصواريخ مضادة للطائرات التي تحمل على الكتف والمعروفة باسم «استرلا2» والصواريخ المضادة للدبابات بنفس مستوى صواريخ «التاو» الأمريكية، ومع مراعاة أن المعارك الحالية في سوريا وعفرين تعدّ معارك مدن قائمة على حرب العصابات، فإنه يمكن الادعاء بأن استراتيجية القوّات التركية ستكون عاجزة في هذا النوع من الاشتباكات[2]، علاوة على إسقاط قوّات سوريا الديمقراطية طائرة تركية على محور «راجو» غربي عفرين وخسائر في الأرواح[3].

3- التصعيد الأمريكي لمجابهة الخطر الإيراني في سوريا:

أيضًا في تطوّر سِباق السيطرة وتأمين مناطق النفوذ في سوريا تبنّت إدارة ترامب إجراءات تصعيدية عسكرية وسياسية ضد الاستراتيجية الإيرانية في سوريا لمحاصرتها وتقليم أظافرها في المنطقة وفق الاستراتيجية التي أعلنها دونالد ترامب في سبتمبر 2017.

فعلى الصعيد العسكري، شن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة بتاريخ 2018/2/7 غارات جوية مكثفة ضد أهداف سورية وإيرانية بدير الزور، ردًّا على قيام قوّات مدعومة إيرانيًا تتبع حركة النجباء العراقية وحزب الله اللبناني ولواء فاطميون، بشنّ عمليات عسكرية ضد مواقع تسيطر عليها قوّات سوريا الديمقراطية المدعومة أمريكيًا، وقصفهم بلدة خشام وحقل الغاز كونيكو بالمدفعية المصنّفتين مناطق نفوذ أمريكي، وذلك في رسالة تحذِّر فيها إيران وروسيا من أنها لن تتهاون مع أي محاولة للهجوم على مناطق نفوذها وسيطرتها[4].

ومن ناحية أخرى، أعلن التحالف الدولي يوم 2018/1/14 أنه يعمل مع فصائل سوريا الديمقراطية على تشكيل قوة أمنية حدودية جديدة قوامها 30 ألف فرد تحت قيادة قوّات سوريا الديمقراطية بمساعدته، تتمركز على الحدود التركية-العراقية، وعلى طول نهر الفرات[5]، بينما نفى تيلرسون اعتزام بلاده إنشاء أيّ قوة مثل تلك في سوريا[6].

وفي المقابل عدّ بهرام قاسمي إعلان التحالف الدولي تشكيل قوّات حدودية في سوريا دليلًا حيًّا

---

(1) تركيا تحذر سوريا من مساعدة الأكراد في عفرين، بي بي سي عربي، http://cutt.us/moT3x
(2) جام جم، شاخه زيتون، اشتباه استراتژيک آنکارا، http://cutt.us/u7gwC
(3) قناة العالم، قسد تعلن إسقاط طائرة تركية في عفرين، http://cutt.us/JlDTo
(4) نداء سوريا، الضربات الأمريكية للنظام السوري في دير الزور... الأسباب والآثار، http://cutt.us/IGNH
(5) العربي سبتونيک، التحالف بقيادة أمريكا يعلن تشكيل قوة حدودية مع فصائل سورية قوامها 30 ألفًا، http://cutt.us/e7trK
(6) يني شفق، أمريكا.. خطوة ثانية للوراء «لا ننشئ أي قوة حدودية»، http://cutt.us/W3Zv

على التدخّل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول، مضيفًا أن ذلك القرار يأتي في وقت يحصد فيه النظام السوري وحلفاؤه انتصارات كبيرة في مكافحة الإرهاب، مطالبًا واشنطن بإخراج قوّاتها بأسرع ما يمكن من سوريا[1]، كما عدّ رئيس المجلس الاستراتيجي والعَلاقات الخارجية الإيرانية كمال خرازي أن الحضور الأمريكي في سوريا لن يساعد في إحلال السلام، وهو غير قانوني[2].

وعلى الصعيد السياسي، طالب وزير الخارجية ريكس تيلرسون إيران، بتاريخ 2018/2/13، بسحب قوّاتها من أربع دول عربية: العراق، سوريا، لبنان، اليمن، مصرّحًا بأن بلاده تسعى لتوسيع حضورها العسكري في سوريا، إذ قال: «إنّ إيران تحاول الإضرار بالمصالح الأمريكية في سوريا، وقد أنفقت ملايين الدولارات من أجل الحفاظ على الأسد، وبالتالي فإن جزءًا من الحل لإنهاء الأزمة يتمثل في استهداف النفوذ الإيراني[3].

وفي كلمة له أمام مؤتمر ميونيخ للأمن الذي انطلق بتاريخ 2018/2/17، حذّر مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي هربرت ريموند ماكماستر من تزايد قوة ما وصفها بـ«شبكة وكلاء» إيران في المنطقة، مضيفًا: «إيران تبني وتسلّح شبكة قوية على نحو متزايد من الوكلاء في دول مثل سوريا والعراق واليمن»، داعيًا إلى تحرك دولي ضد طهران لوقف بناء وتسليح ما سماه شبكة جيوش بالوكالة في كل من العراق وسوريا على غرار حزب الله اللبناني، بهدف تأليب تلك الجيوش ضد الدول التي تتبنى سياسات تعارض المصالح الإيرانية[4]، وكشفت كلمته عن ركائز الإدارة الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة ترامب:

الركيزة الأولى	الركيزة الثانية	الركيزة الثالثة
مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة بمحاصرة الأنشطة الإيرانية الخاصة بتقديم الدعم المالي والعسكري للوكلاء والأذرع الشيعية في سوريا والعراق واليمن ولبنان.	التصدي لبرنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية لما له من تهديد على أمن المنطقة بشكل عام وحلفاء واشنطن بشكل خاص وتهديد الملاحة الدولية والتجارة العالمية.	الحيلولة دون امتلاك طهران لأسلحة نووية تهدد السلم والأمن الدوليين.

(1) وكالة فارس، ايران اعلام تشكيل نيروى مرزى جديد آمريكا در سوريه را مداخله آشكار در امور داخلى اين كشور خواند، http://fna.ir/a3c000

(2) صحيفة ايران، در واكنش به تصميم واشنگتن براى افزايش حضور نظامى در سوريه خرازى: حضور امريكا در خاک سوريه غيرقانونى است، ص 3 http://cutt.us/fOlxt

(3) المرجع السابق،http://cutt.us/fOlxt

(4) شبكة باريس نيوز، ماكماستر يحذر من «شبكة وكلاء» إيران، http://cutt.us/tDEOQ

المحور الثاني

التحركات الأممية-البريطانية ضد الأنشطة الإيرانية في اليمن

لطالما رفضت السلطات الإيرانية أدلة وبراهين دولية عديدة، من بينها أدلة أمريكية وسعودية تثبت انتهاكها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 لعام 2015 الذي يحظر على الدول تصدير الأسلحة لكل من: علي عبد الله صالح، وعبد الخالق الحوثي، والكيانات والأفراد الذين حددتهم اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة 19 من القرار 2140 (2014)، والكيانات والأفراد المُدرَجة أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار، وهم: عبد الملك الحوثي، وأحمد علي عبد الله صالح، وجميع الأطراف التي تعمل لصالحهم أو تأتمر بأمرهم في اليمن. ويوضح القرار أن الحظر يشمل جميع أنواع الأسلحة والعتاد وعربات النقل العسكرية والأجهزة وقطع الغيار للموادّ المذكورة، بالإضافة إلى حظر تقديم المساعدة الفنية وخدمات التدريب أو دعم ماليّ للأنشطة العسكرية التي يُشرف عليها الأشخاص المذكورون[1]، وتَحَدَّت قرارات المجتمع الدولي بإرسالها شحنات التسليح المتكررة للحوثيين دون أدنى اعتبار للقرار. وقد أكَّد الرئيس حسن روحاني بطلان الأدلَّة الأمريكية والسعودية، راجعًا ذلك إلى محاولات أمريكية لإضعاف الاتِّفاق النووي[2]، ونفى قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري ذلك متسائلًا: «كيف يمكن إرسال الأسلحة إلى دولة تخضع للحصار الكامل؟!»[3]، ورفض المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية بهرام قاسمي ذلك قائلًا: «هذه المزاعم واهية وغير مدعومة بالمستندات والوثائق»[4].

من حق الجمهورية الإيرانية تفنيد ورفض أدلَّة الاتهامات الموجَّهة إليها ونفيها كأي وحدة دولية، بخاصَّة إذا ما كان بينها وبين الدول المقدمة للأدلَّة المُدينة لإيران مِلَفّات عالقة وخلافات، وإن كانت أدلَّة قوية، ولكن يصبح التساؤل المنطقي: هل لو قدَّمَت المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة أو وحدات دولية أخرى بخلاف الولايات المتحدة والسعودية، أدلَّة منطقية ووثائق حقيقية تؤكِّد الأدلَّة الأمريكية والسعودية حيال انتهاك إيران القرار 2216، هل ستقبل إيران بذلك، ولن تتذرَّع بغياب المستندات وأنها مجرَّد مزاعم لإضعاف الاتِّفاق النووي، إذا إنها -كما افترضنا -منظَّمات دولية أو وحدات دولية أخرى غير الولايات المتحدة غير الراضية حاليًّا عن الاتِّفاق النووي، أو السعودية التي تختلف مع إيران في عدة مِلَفّات إقليمية؟

ومن بين المستندات والوثائق الجديدة أمام صانع القرار الإيراني، التي تؤكِّد صدق الأدلة السعودية والأمريكية حول انتهاك إيران القرار 2216، ما يلي:

1- إثبات التقرير الأممي انتهاك إيران القرار 2216:

أثبت تقرير للأمم المتحدة -مكوَّن من 79 صفحة أعدَّه فريق من الخبراء الأمميين- عُرض على مجلس الأمن بتاريخ 2018/1/9 انتهاك الجمهورية الإيرانية القرار رقم 2216 بإرسالها صواريخ

---

(1) موقع الأمم المتحدة، للاطلاع على نص القرار رقم 2216 لعام 2015، http://cutt.us/6DlRO

(2) وكالة إيسنا، روحانی در تماس تلفنی پوتین: اتهامات واشنگتن وریاض مبنی بر إرسال موشک از ایران به یمن کاملا تبلیغاتی وبی‌أساس است، http://soo.gd/SWIY

(3) باشگاه خبرنگاران جوان، سرلشکر جعفری در گفت‌وگو با: امکان إرسال موشک از ایران به یمن وجود ندارد/ موشک‌های بازسازی شده یمنی عربستان را هدف قرار داده‌اند، https://goo.gl/VbpiY3

(4) وكالة مهر، سخنگوی وزارت خارجه: ادعای إرسال موشک به یمن کذب وسناریویی ناشیانه است، http://cutt.us/dVxGj

باليستية للحوثيين، وأن بقايا الصواريخ التي أطلقها الحوثيون على الرياض تثبت أنها إيرانية الصنع، **أبرز بنوده**[1]**:**

» «إيران لم تمتثل للفقرة 14 من القرار رقم 2216 حول حظر نقل الأسلحة لصالح الأطراف المشار إليها أعلاه».

» «الخبراء تعرفوا على مخلفات صواريخ مرتبطة بتجهيزات وآليات عسكرية مسيرة من منشأ إيراني دخلت اليمن بعد صدور القرار 2216».

» «مواصفات بقايا الصواريخ مطابقة لصاروخ قيام-1 الإيراني التصميم والصنع، وأن الطائرات دون طيار مماثلة في شكلها في التصميم لطائرات مسيرة إيرانية تصنعها المؤسسة الإيرانية لصنع الطائرات».

» «طهران لم تتخذ التدابير اللازمة لمنع توريد أو بيع أو نقل صواريخ بركان-2 بشكل مباشر أو غير مباشر وخزانات أكسدة سائلة ذاتية الدفع تعمل بالوقود الحيوي للصواريخ وطائرات دون طيار من نوع أبابيل (القاصف-1) إلى الحوثيين»[2].

2- مشروع القرار البريطاني الداعي لمعاقبة إيران:

تقدمت بريطانيا بمشروع قرار -بدعم أمريكي/فرنسي- في أثناء جلسة مجلس الأمن الدولي المؤرخة 2018/2/26 أُحبط بفيتو روسي، إذ إنّ اعتماد أي قرار في مجلس الأمن يتطلب موافقة 9 أعضاء يكون من بينها أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين من إجمالي 15 عضوًا (5 أعضاء دائمو العضوية و10 غير دائمي العضوية) على أن لا تستخدم أي دولة من الدول الخمس الدائمة العضوية حق النقض (الفيتو)[3]، وبالنسبة إلى المشروع البريطاني فقد حصل على تأييد 11 عضوًا، وامتنع عضوان عن التصويت هما الصين وكازاخستان، ومعارضة عضوين هما بوليفيا وروسيا التي تتمتع بحق النقض[4].

يدعو مشروع القرار البريطاني إلى تحرك أكبر ضد إيران بالاستناد إلى أدلة تقرير الأمم المتحدة المشار إليه أعلاه حول انتهاك إيران القرار 2216 بتصدير أسلحة للحوثيين، وتشير مسودة القرار إلى «قلق مجلس الأمن إزاء النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء الأممي بشأن اليمن، بأن إيران لا تمتثل للحظر المفروض على تصدير الأسلحة للحوثيين وفق القرار 2216»، وأن أي نشاط مرتبط بتصدير أسلحة للحوثيين بموجب القرار يعدّ مبررًا لفرض عقوبات[5]. **وفي ما يلي أبرز بنود مشروع القرار حول الانتهاكات الإيرانية:**

» أسلحة إيرانية الأصل أُدخلت إلى اليمن، بعد بدء قرار الحظر المفروض على تصدير الأسلحة للأطراف المشار إليها في القرار 2216.

» تأييد إفادة فريق الخبراء الأمميين ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التزويد المباشر أو غير المباشر أو البيع أو النقل للمواد المحظورة إلى أشخاص أو كيانات مصنفة تحت العقوبات في اليمن.

» إيران انتهكت الفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2216، لعدم اتخاذها التدابير اللازمة لمنع تصدير 3 أنواع من المواد المحظورة أو بيعها أو نقلها إلى أشخاص أو كيانات مصنفة «تحت العقوبات»، بما في ذلك الصواريخ الباليستية القصيرة المدى (...) والمعدات العسكرية ذات الصلة، وتكنولوجيا الطائرات من دون طيار التي يمكن اعتبارها معدات عسكرية.

---

(1) إيران بوست، تقرير أممي: صواريخ الحوثيين الباليستية إيرانية، http://cutt.us/nXTyR
(2) سكاي نيوز، تقرير للأمم المتحدة يدين إيران.. أدلة على تسليح الحوثيين، http://cutt.us/dmAAr
(3) موقع الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الخامس، التصويت، المادة 27، http://cutt.us/64pKK
(4) فيتو روسي ضد إدانة إيران بشأن انتهاك حظر الأسلحة في اليمن، بي بي سي عربي، http://cutt.us/3SeS2
(5) الشرق الأوسط، روسيا ترفض مشروع قرار بريطاني في مجلس الأمن يدين إيران، http://cutt.us/zeMPL

وكما كان مرجحًا، هاجمت إيران بشدة الحكومة البريطانية، إذ اتهم بهرام قاسمي بريطانيا بأنها «غير صادقة في تعاملها مع أزمة اليمن، إذ ترفع شعارات الحل السلمي بينما تستخدم الآليات الدولية في الوقت ذاته للدفاع عن المعتدي»، مضيفًا: «إيران لا ترسل أي سلاح إلى اليمن، وإن مثل هذه التصريحات إنما هي صادرة من قبل من يريدون التملص من المسؤولية وتوجيه الاتهام إلى إيران واستغلال الوضع القائم ضدها»[1]، كما ذكر السفير الإيراني لدى بريطانيا حميد بعيدي نجاد أن «الفيتو الروسي ضد قرار مشروع مناهض لإيران يعدّ هزيمة أخرى للأمريكيين»، وأضاف: «الولايات المتحدة تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف، وهي أن يتم اعتبار إيران منتهكة لقرار فرض العقوبات على اليمن أولًا، وأن يتم إدراج موضوع الصواريخ الإيرانية ضمن جدول أعمال مجلس الأمن ثانيًا، وأن تمهد لوضع عقوبات دولية جديدة ضد إيران ثالثًا»[2].

الفيتو الروسي ضد مشروع القرار البريطاني:

وفي قرار مغاير للاستراتيجية الأمريكية المتبعة منذ تولي الرئيس دونالد ترامب مقاليد الحكم في يناير 2017 لمحاصرة الأنشطة الإيرانية في المنطقة وتحميلها المسؤولية في الأمم المتحدة، ما قد يفاقم الخلافات الأمريكية-الروسية حول بعض المَلَفّات في المنطقة، استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) على مشروع القرار البريطاني المدعوم من الولايات المتحدة وفرنسا ضد الجمهورية الإيرانية، مبررة ذلك بأن «التقرير الأممي -الذي استندت إليه بريطانيا- لا يحمل أدلة على تورط مباشر للسلطات الإيرانية في إيصال الصواريخ إلى اليمن، وترى أن قطع الصواريخ التي عرضتها واشنطن، حتى ولو كانت إيرانية الصنع، لا يكفي للدلالة على أن إيران قامت بدور مباشر في نقلها إلى اليمن في خرق لقرار الأمم المتحدة الصادر عام 2015»[3]، وعدم قدرة التقرير على استيفاء معايير الإثبات، والافتقار إلى أي معلومات عن الأرقام التسلسلية للأسلحة الإيرانية الصنع التي يمتلكها الحوثيون[4].

وفي المقابل قدمت روسيا -في جلسة مجلس الأمن ذاتها- مشروع قرار بديل للمشروع

(1) إيلاف، طهران تهاجم موقف لندن بشأن اليمن، http://cutt.us/LrtR4
(2) وكالة مهر، السفير الإيراني في بريطانيا: الفيتو الروسي حول مشروع قرار ضد إيران واليمن هزيمة لأمريكا، http://cutt.us/tpJNZ
(3) الحياة، أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا يدينون إيران لتسليح الحوثيين، http://cutt.us/GPV0o
(4) وكالة أنباء الأناضول، بريطانيا تدافع «بشدة» عن مشروع قرارها بمجلس الأمن حول اليمن، http://cutt.us/d0mn9

البريطاني بشأن تمديد تدابير عقوبات مفروضة على الأشخاص المشار إليهم حتى 26 فبراير 2019[1]، وتمديد ولاية فريق الخبراء باليمن حتى 28 مارس 2019، وقد اعتمده مجلس الأمن الدولي بالإجماع برقم 2402 في الجلسة ذاتها بتاريخ 2018/2/26[2]، وبموجب هذا القرار[3] تصبح العقوبات المفروضة على الشخصيات اليمنية المشار اليها في القرار 2216 قد تم تمديدها لمدة عام إضافي[4].

فيتو روسي يُحبِط مشروع القرار البريطاني ضدّ الانتهاكات الإيرانية للقرار رقم 2216		
	مشروع القرار البريطاني	مشروع القرار الروسي
التاريخ	جلسة مجلس الأمن المؤرخة 2018/2/26.	جلسة مجلس الأمن المؤرخة 2018/2/27.
المضمون	انتهاك إيران قرار مجلس الأمن رقم 2216 بتغذيتها الحوثيين بأسلحة.	تمديد العقوبات المفروضة على الأشخاص المشار إليهم لعام جديد حتى 2019/2/26.
اعتماد المشروع	يتطلب 9 أصوات بينهم الأصوات الخمسة الدائمة العضوية على ألا تستخدم أي دولة من الخمس الدائمة حق النقض (الفيتو).	
التصويت	11 صوتًا مؤيدًا من إجمالي 15 عضوًا، مع فيتو روسي.	15 صوتًا مؤيدًا (إجماع).
النتيجة	عدم اعتماد القرار.	اعتماد القرار.

المصدر: الجدول من إعداد وحدة الدراسات والبحوث، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

وبعد أن تبيّن مدى مصداقية الأدلة عبر التقرير الأممي حول انتهاك إيران القرار 2216، هددت الإدارة الأمريكية يوم 2018/2/27 بالتحرك «أحادي الجانب» ضد إيران نتيجة الفيتو الروسي على مشروع القرار البريطاني، وقالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي: «إذا كانت روسيا ستواصل التستر على إيران فسوف تكون الولايات المتحدة وحلفاؤها بحاجة إلى

(1) للمزيد عن قرار مجلس الأمن رقم 2140 لعام 2014 انظر الرابط التالي من موقع الأمم المتحدة، http://cutt.us/gLX5i
(2) موقع الأمم المتحدة، مجلس الأمن يمدد العقوبات المفروضة على اليمن بعد اعتماد مشروع قرار روسي ورفض مشروع بريطاني، http://cutt.us/cvkZC
(3) للاطلاع على نص القرار، نص مشروع قرار روسيا المعتمد من مجلس الأمن بشأن اليمن، انظر الرابط التالي، http://cutt.us/MUOhv
(4) المرصد بوست، مجلس الأمن يصوت بالإجماع لتمديد العقوبات في اليمن وروسيا تستخدم حق الفيتو لمنع إدانة إيران، http://cutt.us/0E0VP

اتخاذ إجراء من تلقاء أنفسنا. إذا لم نحصل على إجراء في المجلس فسوف يتعين علينا عندئذ اتخاذ إجراءاتنا». وأضافت: «لقد أثبت هذا فحسب صحة كثير مما كنا نعتقد فيه بالفعل بأن إيران تحصل على تصريح من أجل أسلوبها الخطير وغير القانوني»[1]، وتابعت: «عرقلت روسيا مرارًا مجلس الأمن عن العمل ضد نظام الأسد الهمجي في سوريا، واليوم تحمي النظام الراعي للإرهاب في إيران، وعلى الرغم من وجود جبل من الأدلة الموثوقة والمستقلة التي تبيّن أن إيران انتهكت الحظر المفروض على الأسلحة في اليمن، مما أدى إلى سلسلة من الهجمات على أهداف مدنية، فإن روسيا تمنع المساءلة وتعرض المنطقة بأسرها للخطر»[2].

وقبل اعتماد القرار الروسي أدانت فرنسا عدم امتثال إيران للقرار 2216، وقال المتحدث باسم وكيل وزارة الخارجية الفرنسية ألكسندر جورجيني: "نأخذ هذه الإشارات الأمريكية على محمل الجدّ، ونُولي أهمية قصوى لامتثال إيران لجميع التزاماتها الدولية، بما يشمل حظر نقل الأسلحة الذي جاء في قراري مجلس الأمن الدولي 2216 و2231".[3].

(1) أورينت، بعد «الفيتو» الروسي.. واشنطن تهدد بإجراء أحادي الجانب ضد طهران، http://cutt.us/CdA1

(2) الحرة، بعد «الفيتو» الروسي بمجلس الأمن.. واشنطن تهدد بالتحرك ضد إيران، http://cutt.us/mKU4v

(3) France says takes U.S. claims Iran violated U.N. resolutions seriously, http://cutt.us/zsNR0

الشأن الدولي

ضغوط جديدة: ملامح السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد عام من رئاسة ترامب

شهدَت العَلاقات الأمريكية-الإيرانية تطوّرات مهمّة خلال شهرَي يناير وفبراير 2018، وذلك على وقع المواقف المتباينة في عدد من المَلَفّات والقضايا الرئيسية التي تحدّد مسار العَلاقات بين الطرفين، ومن أهمّها الاحتجاجات التي اجتاحت إيران مطلع العام، والموقف من المَلَفّ النووي، وتطوّرات الأحداث على الساحة الإقليمية، لا سيّما في اليمن وسوريا.

وعلى ضوء ذلك يحاول هذا التقرير رصد أهمّ التطوّرات التي شهدتها العَلاقات خلال شهرَي يناير وفبراير 2018 وأهم دلالاتها:

أولًا: الاحتجاجات الإيرانية

أيَّد الرئيس الأمريكي الاحتجاجات التي اجتاحت المدن الإيرانية بداية من 28 ديسمبر، واستمرّت خلال يناير من عام 2018[1]، وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، هيذر نويرت: «نحن نتابع التقارير حول مظاهرات سلمية متعدّدة من المواطنين الإيرانيين في عدة مدن عبر البلاد»، وأكدت أن «قادة إيران حوّلوا البلد الغني الذي يمتلك تاريخًا وثقافة ثرية إلى دولة مارقة مستنزَفة اقتصاديًا، يصدّر للعالم العنف وشلالات الدم والفوضى». وهذا الموقف الأمريكي في الحقيقة انسجم مع التغييرات التي أحدثها ترامب وأعضاء إدارته في ما يخص المَلَفّ الإيراني خلال العام الماضي، إذ تبنّت الإدارة الجديدة وجهة نظر ترى أن تغيير سلوك إيران مرتبطٌ بتغييرات داخلية تمس طبيعة النظام، على سبيل المثال تصريح وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب بأن «السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إيران تتضمن تغيير النظام»، وعبّر عن الاتجاه نفسه المستشار السابق لوزير الدفاع الأمريكي، الذي قال: «إنّ إيران إذا استمرّت في إجراءاتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، فالطريق الوحيد المتبقي هو متابعة فكرة تغيير النظام في إيران»[2]. ومن قبلها اتهم ترامب إيران برعاية الإرهاب، وهو نفس الاتهام الذي وجّهه وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس لإيران بقوله: «إنها أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم»، معتبرًا أن «تحسين العَلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران يجب أن يسبقه تغيير النظام في طهران»[3]، فضلًا عن اتخاذ بعض الإجراءات فعليًا كتأسيس الولايات المتحدة وحدة مختصة بالشؤون الإيرانية داخل مؤسسة الاستخبارات الأمريكية تحت قيادة شخص متشدد يدعى مايكل دي أندريا، وهذه التطوّرات بطبيعة الحال تكرس لنهج جديد في التعامل مع إيران[4].

كما قدمت الولايات المتحدة طلبًا بعقد مجلس الأمن اجتماعًا طارئًا بعنوان «استعراض الاحتجاجات في إيران»[5]، لكن الاجتماع لم يسفر عن إدانة لإيران، إذ إنّ الولايات المتحدة وجدت معارضة من جانب روسيا التي عدّت أن ما يحدث في إيران هو «وضع داخلي لا يهدد السلم والأمن الدوليين»، مشيرةً إلى أن الدعوة للاجتماع من جانب الولايات المتحدة «تدخّل في الشؤون الإيرانية الداخلية»، وقد أيدت روسيا دول بوليفيا وإثيوبيا وغينيا الاستوائية، كما كان الموقف الفرنسي متحفظًا، وهو ما أضعف الموقف الأمريكي في مجلس الأمن[6].

كما صدّق مجلس النواب الأمريكي في 9 يناير 2017 على القرار رقم 676 الذي ينص على دعم حرية التعبير للشعب الإيراني، وإدانة قمع الاحتجاجات المشروعة، ومنع الوصول إلى تكنولوجيا

---

(1) سكاي نيوز عربي: ترامب عن إيران: أخيرًا فهموا.. ونراقب الوضع عن كثب، 31 ديسمبر 2018. goo.gl/oJ19TP

(2) صحيفة وطن أمروز http://soo.gd/cxaF

(3) أخبار الآن: وزير الدفاع الأمريكي: يجب تغيير النظام الإيراني، 11 يوليو 2017. http://cutt.us/K1zJ1

(4) صحيفة ابتكار: دیپلمات ارشد پیشین کشورمان طی مقاله ای تشریح کرد مرکز ثقل اختلافات فعلی آمریکا ومتحدانش با ایران، 06 مهر 1396. http://cutt.us/EWjw8

(5) خبر گزاری تسنیم: ، شکستی دیگر در برابر اقتدار ایران؛ آیا رسوایی‌های دیگری در انتظار دولت آمریکاست http://cutt.us/66D1y

(6) الحياة: واشنطن تحذر طهران من أن العالم «يراقب» أفعالها، 5 يناير 2017. goo.gl/QrkY1f

الاتصالات، وذلك بأغلبية 415 صوتًا. ودعا هذا القرار الحكومة الأمريكية إلى تنفيذ عقوبات ذات أهداف محدّدة للردّ على انتهاك طهران الدائم لحقوق الإنسان، وطالبت الحكومات والمنظمات الديمقراطية بدعم حق الشعب الإيراني في الحياة في مجتمع حُرّ. وتعدّ القرارات الصادرة عن مجلس النواب ومجلس الشيوخ هي لإعلان المواقف والتوصيات فقط وليس لها أي أثر تنفيذي[1].

في المقابل عدّت إيران الاحتجاجات نتيجة لمؤامرة خارجية تقودها الولايات المتحدة من أجل زعزعة النظام الإيراني، واتهمت السلطات عناصر التجسس الأمريكية بأنها تقف خلف الاضطرابات الأخيرة[2]، واعتراضًا على دعوة الولايات المتحدة مجلس الأمن لمناقشة الاحتجاجات الإيرانية، عدّ مندوب إيران في منظمة الأمم المتحدة، غلام علي خوشرو، أن الإجراءات التدخّلية الأمريكية السافرة تتناقض مع القواعد العرفية للقانون الدولي[3]، بينما عدّ القائد العام للجيش، عبد الرحيم موسوي، الموقف الأمريكي تعبيرًا عن العداوة المتجذرة والعميقة للأمريكيين الذين يبحثون عن أي طريقة ليوجّهوا ضربة إلى النظام[4].

ثانيًا: مواجهة إقليمية

على صعيد المساعي الأمريكية للحدّ من النفوذ الإقليمي لإيران، طالب وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، في مقابلة أجرتها معه قناة «الحرة»، إيران بسحب قوّاتها من سوريا والعراق واليمن ولبنان، مشيرًا إلى أن وجودها في تلك البلدان يشكل عاملًا لعدم الاستقرار. وما يؤكد وجود اتجاه داخل الإدارة الأمريكية يتبنى فعليًّا العمل على وضع حدّ لدور إيران الإقليمي، ما قاله ماكماستر مستشار الأمن القومي الأمريكي، في أثناء مؤتمر ميونيخ للأمن في 2018/2/17، من أن «إيران تبني وتسلّح شبكة قوية على نحو متزايد من الوكلاء، في دول مثل سوريا والعراق واليمن»، وأضاف أن «شبكة وكلاء إيران أصبحت أكثر قوة، وأن الوقت حان للتصرف تجاه طهران»[5].

وكانت الولايات المتحدة قد وجّهت إلى إيران اتهامات مباشرة بالتدخّل في اليمن، إذ تم توجيه الاتهام إلى طهران بمّد الحوثيين بالصواريخ مما مثل خرقًا للالتزامات الدولية[6]، وتعززت هذه الاتهامات بعد صدور تقرير نشرته الأمم المتحدة خلص فيه فريق من الخبراء إلى أن إيران تنتهك الحظر المفروض على الأسلحة من قِبل الأمم المتحدة على اليمن[7]. وقد فشل مجلس الأمن في تَبني مشروع قرار أعدّته بريطانيا، يدين إيران لعدم التزامها بالعقوبات الدولية المفروضة على اليمن، إذ أصرّ المندوب الروسي على عدم

(1) خبرگزاری فارس: . مجلس نمایندگان آمریکا در حمایت از ناآرامی‌ها در ایران قطعنامه صادر کرد http://cutt.us/RwUT1
(2) خبرگزاری تسنیم: اتفاقات اخیر با هدایت بیگانگان صورت می‌گیرد،12 دی 1396. http://cutt.us/Fd3lY
(3) خبرگزاری برنا: نامه ایران به شورای امنیت: مداخله‌های آمریکا در امور ایران در تناقض با قواعد آمره حقوق بین‌الملل است. http://cutt.us/WE0U0
(4) خبرگزاری فارس: دشمنی آمریکا با ایران نیاز به تحلیل خاصی ندارد/ دشمن از روز اول دنبال سرنگونی نظام بود.http://fna.ir/a3aa7t
(5) الجزيرة نت: ماكماستر يحذر من «شبكة وكلاء» إيران، 17 يناير 2018. goo.gl/ftT55q
(6)باشگاه خبرنگاران جوان: از اتهام‌زنی به ایران تا شرط عجیب آمریکا برای ماندن در برجام!. http://cutt.us/xJl7N
(7) Nikki Haley: Nikki Haley: The U.N.'s Uncomfortable Truths About Iran, FEB .17 ,2018. goo.gl/X5B7UP

الإشارة إلى إيران في القرار، واستخدم حق الفيتو، كما اعترضت بوليفيا على القرار، بينما نجحت روسيا في ذات الجلسة في تمرير قرار آخر بالإجماع لكنه لم يُشِر من بعيد أو قريب إلى إيران، ويدعو إلى تسوية الأزمة في اليمن عبر عملية انتقال سياسي[1].

وقد أثار الفيتو الروسي الولايات المتحدة وهددت بالتحرك المنفرد ضد إيران، وقالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي للصحفيين خلال زيارتها إلى تيجوسيجالبا عاصمة هندوراس: «إذا كانت روسيا ستواصل التستر على إيران فسوف تكون الولايات المتحدة وحلفاؤنا بحاجة إلى اتخاذ إجراء من تلقاء أنفسنا. إذا لم نحصل على إجراء في المجلس فسوف يتعين علينا عندئذ اتخاذ إجراءاتنا»، ولم تحدّد هيلي الإجراء الذي قد يتم اتخاذه[2].

في المقابل رفضت الحكومة الإيرانية الاتهامات الأمريكية، وأنكرت أي صلة لها بتهريب الأسلحة إلى الحوثيين، وأوضحت أن مساعدتها لليمن تشمل الجوانب الإنسانية للشعب اليمني، فضلًا عن دعم الحركات الشعبية المطالبة بالحرية والإسلام في المنطقة بلا تردد[3]. كما عدّ المسؤولون الإيرانيون أن فشل الولايات المتحدة في إثارة مجلس الأمن ودفعه إلى تبني قرار يدين إيران، هو مكسب، بل ذهب مساعد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بعيدًا وعدّه عزلة دولية للولايات المتحدة[4]، بينما عدّت جهات إيرانية أخرى فشل قرار يدين عَلاقة إيران بالحوثيين من جانب الولايات المتحدة أنه دليل على تراجع دورها الإقليمي[5].

وفي سوريا في السابع من فبراير 2018 وفي المناطق التي تنتشر بها قوّات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، جنوب دير الزور، وعلى بعد ثمانية كيلومترات من خط تجنب المواجهة في شرق نهر الفرات الذي أنشأته واشنطن وموسكو، قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة إلى قوّات عسكرية تابعة لإيران وقوّات سورية وروسية متحالفة معها. وقد أسفرت العملية عن «مقتل نحو مئة شخص، من بينهم ما يقدر بنحو ثلاثين عنصرًا من قوّات الدفاع الوطني السوري، وأربعين سوريًّا آخرين، وثلاثين مقاتلًا روسيًّا (يشاركون في الحرب بموجب عقود)، كما دُمّرت نحو عشرين مركبة، منها تسع دبابات»[6].

وعلى الساحة العراقية تواترت معلومات «غير مؤكدة» من داخل إيران عن سعي الولايات المتحدة لزيادة قوّاتها العسكرية العاملة في شمال العراق، وعدّت إيران أن هذه الخطوات تستهدف الحدّ من طموحات إيران الإقليمية، وأن هذا الانتشار قد يكون مرتبطًا بنشاط القوّات الأمريكية في شمال شرق سوريا، بوصف ذلك إعادة تمركز للقوّات

(1) عبد الحميد صيام: مجلس الأمن يفشل في إدانة خرق إيران للعقوبات على اليمن بسبب الفيتو الروسي.. والمشروع الروسي يُعتمد بالإجماع، القدس، 26 فبراير 2017. http://www.alquds.co.uk/?p=887668

(2) القبس الإلكتروني: أمريكا تهدد بالتحرك ضد إيران بعد الفيتو الروسي بمجلس الأمن. http://alqabas.com/506431/

(3) خبرگزارى صدا وسيما: امريكا در خيمه شب بازى عليه ايران موفق نمى‌شود، 09 بهمن 1396. goo.gl/bwsPmh

(4) وكالة سبوتنك: عراقجي: فشل إدانة إيران في مجلس الأمن دليل على عزلة أمريكا دوليا، 27 فبراير 2018. goo.gl/tXGbcC

(5) باشگاه خبرنگاران جوان: آمريكايى‌ها با بهانه حضور ايران در يمن قصد دارند بر شكست‌هاى خود سرپوش بگذارد، 11 دى 1396. http://cutt.us/pbKGN

(6) موقع عربي 21: حسن أبو هنية: المواجهة الأمريكية-الإيرانية في سوريا، 18 فبراير 2017.goo.gl/6Eimwh

الأمريكية في تلك المنطقة من أجل مواجهة دور إيران[1]. وقد يعزز ذلك ما صرح به عضو مجلس إدارة الهيئة الصناعية في البرلمان، سيد جواد حسيني كيا، ردًّا على تحذير الولايات المتحدة للمسؤولين العراقيين من استمرار وجود إيران في العراق، إذ قال: «إنّ وجود إيران في العراق بناءً على طلب السلطات العراقية والشعب العراقي، وهذا الوجود لمواجهة مجموعات الإرهابيين التي تقوم الولايات المتحدة بتشكيلها وتزويدهم بالدعم المالي والأسلحة»[2].

وتمثل تلك التحركات الأمريكية على الساحة السورية والعراقية أهمية خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إذ إنها تحاول أن تقطع الطريق أمام إيران، بحيث لا تتمكن من إنجاز خططها الإقليمية، ولا سيّما مشروع التواصل الجغرافي من طهران إلى البحر المتوسط عبر سوريا والعراق، الذي تراهن عليه إيران من أجل تدشين مشروعها الإقليمي في المنطقة، لهذا عدّت إيران النشاط العسكري في تلك المنطقة مساعي أمريكية لمواجهة هذا المخطط[3]، في الوقت نفسه الذي يبدو من وجهة نظر إيران أن هذا الوجود المستند إلى التحالف مع الفصائل الكردية قد يصبّ في اتجاه تقسيم المنطقة، كوسيلة لحرمان إيران من تطلعاتها الجيوسياسية، لهذا عدّ روحاني في أثناء لقائه رئيس البرلمان السوري حمود يوسف الصباغ بأن «الخطة التي تشغل بال أمريكا مؤخرًا بشأن سوريا هي التآمر على وحدة الأراضي السورية وأمنها وأمن المنطقة خلافًا للقوانين الدولية»[4].

ولأجل الحّد من حركة إيران على الساحة الفلسطينية فقد أدرجت الولايات المتحدة في 31 يناير 2018 حركة «صابرين» الفلسطينية على لائحة العقوبات، وعدّت أن أنشطتها هي من أجل نشر الإرهاب العالمي، إلى جانب إدراج الرئيس الجديد للمكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية إسماعيل هنية على قوائم الإرهاب[5]. ومعلوم أن العَلاقات الإيرانية بحركة حماس وبحركات المقاومة قد نشطت خلال الفترة الأخيرة بعد الفتور الذي أصابها بعد أحداث الربيع العربي والدور الإيراني السلبي في دعم النظام السوري بقيادة بشار الأسد[6]. وقد عادت إيران لتولي الساحة الفلسطينية أولوية ضمن تحركاتها الإقليمية، إذ سبق وصرح المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بأنه يجب السعي لتسليح الضفة الغربية، لأن بذل الجهد في هذا الاتجاه سيؤدي بالتأكيد إلى انهيار إسرائيل، وذلك بحسب ما نقله رئيس الجامعة العليا للدفاع الوطني العميد أحمد وحيدي عن خامنئي[7]. وفي السياق ذاته التقى المساعد الخاص لرئيس البرلمان الإيراني في الشؤون الدولية أمير عبد اللهيان، بممثل حركة حماس خالد القدومي، في طهران في 30 يناير 2018، وعّد أن دور حماس والجماعات الجهادية في النضال ضد الكيان الصهيوني هو دور تاريخي. ومن جانبه أشاد خالد القدومي في هذا اللقاء بالدعم الإيراني للقضية الفلسطينية والقدس[8]. وتكتسب هذه التحولات أهمية خاصة في ظل تصاعد المواجهة الإيرانية-الإسرائيلية ودخول الولايات على خط التصعيد بعد أن أسقطت الدفاعات السورية طائرة إف 16، في الوقت نفسه الذي استهدفت قوّات الدفاع الجوي الإسرائيلي طائرة دون

---

(1) باشگاه خبرنگاران جوان: آمریکا با همکاری گروه‌های تروریستی قصد دارد محور مقاومت را تضعیف کند، 21 بهمن 1396. http://cutt.us/5CkQh

(2) وكالة أنباء خانه ملت: حسيني كيا: ترس آمريكا از فراگير شدن تفكر جمهوری إسلامی در منطقه است/حضور ايران در عراق به خواست ملت ومقامات عراقی بوده است،30 بهمن 1396. http://cutt.us/y1sUf

(3) صباح زنگنه: استراتژي متناقض، صحيفة اعتماد، 13يكشنبه 1396. goo.gl/CU2ckL

(4) خبرگزاری جمهوری إسلامی: در ديدار رئيس مجلس سوريه؛ روحانی: طرح جديد آمريكا توطئه‌ای برای تماميت أرضی وامنيت سوريه ومنطقه است. http://cutt.us/2RKxD

(5) راديو فردا: چرا آمريكا جنبش فلسطينيان شيعه شده مورد حمايت ايران را تحريم كرد؟، 18/بهمن/1396. http://cutt.us/2oA2f

(6) صحيفة آرمان امروز: پيام اسماعيل‌هنيه به روحانی، 9/5/1396. https://goo.gl/Ni2hNP

(7) خبرگزاری مهر: سردار وحيدی: همه چيز برای آزادی فلسطين آماده است، 2 بهمن 1396. http://cutt.us/yprqo

(8)خبرگزاری مهر: اميرعبد اللهيان تاكيد كرد؛ حماس وجهاد إسلامی 2 ركن اصلی مقاومت وايستادگی عليه صهيونيست ها، 10 بهمن 1396. http://cutt.us/wNDbJ

طيار فوق أجواء الأراضي المحتلة[1].

وتحاول إيران مواجهة التحركات الأمريكية التي تستهدف تقييد حركتها على الساحة الإقليمية من خلال فتح أفق للتعاون مع بعض الدول، كباكستان على سبيل المثال، التي رحب وزير دفاعها خرم دستغيرخان بتطوير العَلاقات والتعاون الثنائي الدفاعي ومواصلة المباحثات الثنائية حول القضايا الإقليمية، إذ قال: «إن التطوّرات والتغيرات المتسارعة في المنطقة تستلزم تعزيز التعاون الثنائي أكثر فأكثر»، وتبدو أهمية تلك الخطوة على ضوء الانتقادات التي وجّهها الرئيس الأمريكي إلى باكستان وإيران خلال الفترة الأخيرة[2].

ثالثًا: البرنامج النووي

يُعَدّ الملَفّ النووي إحدى أهمّ قضايا العَلاقات الأمريكية-الإيرانية، وفي إطار هذا الملَفّ قام الرئيس الأَمريكي دونالد ترامب في 12 يناير 2018 بتمديد العقوبات المتعلقة بالاتِّفاق النَووي لمدة 120 يومًا، ولكنه أعلن أنها المرة الأخيرة التي يقوم فيها بالتمديد. وقد سبق ووقع ترامب مرتين على التزام إيران بالاتِّفاق النووي خلال فترة رئاسته، ولكنه لم يؤكد ذلك في موعد التجديد في أكتوبر 2017[3]. وقد وضع ترامب أربعة شروط من أجل الاستمرار في الاتِّفاق النووي، أولها موافقة إيران على التفتيش العسكري لكل المواقع التي يطلبها المفتشون الدوليون، وثانيها عدم سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي، وثالثها عدم انتهاء القيود المفروضة على إيران في مجال الصناعة النووية. أما الشرط الرابع فهو ربط موضوع الصواريخ الإيرانية بالملَفّ النووي[4].

ومن الواضح أن ترامب يسعى إلى استخدام ورقة الاتِّفاق النووي من أجل احتواء إيران وإجبارها على الامتثال للضغوط ومعالجة قضايا الخلاف بين البلدين. لكن تواجه ترامب بعض الصعوبات، أهمها أن هناك معارضة لموقف ترامب من الاتِّفاق ظهرت بوادرها من تجاهل الكونغرس طلب إعادة

---

(1) زياد حلبي: اشتباك إيراني إسرائيلي فوق سوريا.. وإسقاط F16 إسرائيلية، العربية نت، 10 فبراير 2018. goo.gl/gQ98Y5

(2) خبر گزاری جمهوری إسلامی: امیرحاتمی: آمریکاییها راهبرد رژیم صهیونیستی را در بیثباتی منطقه دنبال میکنند. http://cutt.us/7ALJS

(3) خبر گزاری تسنیم: ترامپ تعلیق تحریمهای هستهای را تمدید کرد، 22 دی 1396. http://cutt.us/8zw6Y

(4) خبرگزاری فارس: شورای عالی امنیت ونهادهای مسؤول 4 گزینه را درصورت نقض برجام روی میز دارند/ تشریح واکنش ایران به نقض برجام، 23/10/1396. http://cutt.us/sHLZg

النظر في الاتِّفاق في أكتوبر 2017، مما اضطر ترامب إلى تمديد العمل بالاتِّفاق، كما أن الدول الأوروبية وإن كانت تتفق مع مخاوف الولايات المتحدة من البرنامج الصاروخي ولكن لا يعني ذلك ربط تلك القضية بالاتِّفاق النووي، إذ لا تريد الدول الأوروبية خسارة الاتِّفاق الذي تراه مناسبًا حتى الآن لمعالجة البرنامج النووي الإيراني[1]، كما يواجه ترامب موقفًا أكثر حدّة من روسيا والصين شركاء الاتِّفاق[2]، وقد يعني لجوء ترامب إلى انسحاب أحادي الجانب من الاتِّفاق إلى عزل للدور الأمريكي في ما يتعلق بالاتِّفاق، وقد لا تنجح الولايات المتحدة في هذه الحالة في استعادة سلة العقوبات أو فرض العزلة على إيران كما كان الوضع قبل الاتِّفاق.

في المقابل، ترى إيران أن تهديد ترامب وشروطه تسقط الخطوط الحمراء للحكومة وللدولة الإيرانية[3]، إذ إنه ينتهك البنود 26، و28، و29 من الاتِّفاق، ومن ثَمّ فقد أعلنت إيران أنها لا تقبل التفاوض على بنود الاتِّفاق من جديد ولا تقبل شروط ترامب[4]، فإيران ترى أنها «إذا تراجعت عن كل خطوة فإن الأمريكيين يتقدمون ولن تنتهي مطالبهم»، وذلك بحسب تعبير خامنئي[5]. كما رفضت إيران شروط ترامب، إذ أكد وزير الدفاع الإيراني حاتمي أن القدرة الصاروخية جزء من البنية الدفاعية للدولة[6]، كما هددت إيران بالعودة مرة أخرى إلى برنامجها النووي إذا لم يوقع ترامب على تعليق العقوبات ضد إيران[7].

بجانب ذلك حاولت إيران البحث عن مخرج لمواجهة المأزق الذي يواجه الاتِّفاق النووي الذي تعوّل عليه الحكومة الإيرانية كثيرًا، لهذا لجأت إلى فتح قنوات للحوار مع الدول الأوروبية المشاركة في الاتِّفاق، مستفيدة من مواقف بعض تلك الدول الذي يتعارض مع الموقف الأمريكي من الاتِّفاق، وفي هذا السياق قال نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي: «لو كان للأوروبيين رغبة في الإبقاء على الاتِّفاق النووي فيجب أن يقوموا بمساع خاصة حتى تتحفز الشركات والبنوك الأوروبية من المشاركة داخل إيران»[8]. كما جاءت مشاوراتَ وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، مع وزير الخارجية الروسي لافروف، في موسكو، ومن بعدها مع وزراء خارجية ثلاث دول أوروبية، فضلًا عن الممثل السامي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، في ذات السياق. وتعوّل إيران على تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزام إيران الكامل بتعهداتها في الاتِّفاق النووي، إذ أكدت الوكالة من خلال تسعة تقارير متتالية منذ توقيع الاتِّفاق النووي في 2015 على التزام طهران بتعهداتها وفق الاتِّفاق[9].

---

(1) خبرگزاری دانشجویان ایران – ایسنا: موسویان: خروج از برجام باعث افزایش بی‌اعتمادی بین‌المللی به آمریکا می‌شود 29 دی 1396. http://cutt.us/BWUQv

(2) رادیو فردا: روسیه می‌گوید با خروج آمریکا از توافق هسته‌ای، برجام پابرجا نخواهد ماند، 29/دی/1396. http://cutt.us/n3UA5

(3) سامان صفرزائی: تحلیلی بر حمایت پرشور رهبر آمریکا از ناآرامی های ایران.. ترامپ از خیابان ها چه می خواهد؟، دیپلماسی ایرانی، 15 دی 1396. 6ffYYA/goo.gl

(4) خبرگزاری مهر: برجام قابل مذاکره مجدد نیست/ بیانیه ترامپ نقض برجام است http://cutt.us/IQBwE

(5) خبر گزاری جمهوری إسلامی: در دیدار رئیس مجلس سوریه؛ روحانی: طرح جدید آمریکا توطئه‌ای برای تمامیت أرضی وامنیت سوریه ومنطقه است، مرجع سبق ذکره.

(6) آفتاب پایگاه خبری: هشدار وزیر دفاع به آمریکا بعد از اعتراضات اخیر: هرجا به ما لطمه بزنید، پاسخ خود را می‌گیرید، 20 دی 1396. https://goo.gl/pDR25b

(7) باشگاه خبرنگاران جوان: کواکبیان در گفت‌وگو با باشگاه خبرنگاران جوان: اگر ترامپ تعلیق تحریم‌ها را امضا نکند ایران جهان را شگفت‌زده می‌کند، 22 دی 1396. http://cutt.us/8bW0v

(8) خبر گزاری تسنیم: عراقچی: ایران برای همه سناریوها از جمله خروج آمریکا از برجام آماده است، 18 دی 1396. http://cutt.us/5FHRp

(9) خبر گزاری جمهوری إسلامی: ظریف: ادامه پایبندی ایران به برجام، مستلزم متعهد بودن کامل آمریکا است.. http://cutt.us/1TP1H

رابعًا: العقوبات

استمرارًا لسياسة الضغوط التي تبنّتها الولايات المتحدة تجاه إيران والتي شملت فرض عقوبات بنكية أكثر صرامة من الماضي، ومنع الاستثمار في إيران، وتهديد المستثمرين الأجانب[1]، فإن وزارة الخزانة قد أضافت خمس مؤسسات إيرانية إلى قائمة عقوباتها بذريعة التعاون في البرنامج الصاروخي الإيراني[2]. وضمّت وزارة الخزانة الأمريكية قائمة جديدة من الأشخاص والمؤسسات الإيرانية التي على صلة بإيران، إلى قائمة الحظر بمكتب مراقبة الأصول الخارجية التابع لهذه الوزارة، وقد تم إصدار العقوبات على 15 شخصًا ومؤسسة إيرانية بسبب ما عدّته واشنطن انتهاكًا لحقوق الإنسان ووضع الرقابة في إيران. وشملت هذه القائمة الجديدة ما يلي: رئيس السلطة القضائية الإيرانية صادق آملي لاريجاني، ورئيس شركة اتصالات الموجة الخضراء (مجموعة الصناعات الدفاعية البحرية لإيران والحرس الثوري) مرتضى رضوي، ومدير سجن رجائي شهر غلام رضا ضيائي، وشي يوهونا وجو يو جان من الصين، وشركة بوتشو أنج الموجود في شانغهاي، وشركة اتصالات الموجة الخضراء الموجودة في كوالالمبور، وصناعات الطيران الإيراني، وشركة تجديد ودعم الهليكوبتر الإيراني، ومنظمة الدفاع الإلكتروني التابعة لقوّات الحرس الثوري الإيراني، والمركز الوطني للفضاء الإلكتروني، وشركة معالجة النظم، وسجن رجائي شهر، والمجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني[3].

ووفقًا لتقرير وكالة أنباء إيرنا، فقد تمت محاولة عرقلة صادرات النفط لحرمان إيران من عوائده وممارسة مزيد من الضغوط على الحكومة الإيرانية[4]، كما وجهت محكمة أمريكية تهمًا إلى بنك تركي بدعوى خرق العقوبات الاقتصادية ضد إيران[5]، وقد حذر مساعد وزير الخزانة الأمريكية في شؤون الإرهاب والجرائم المالية من التجارة مع إيران، وذلك استكمالًا لسياسات واشنطن لعزل إيران وحرمانها من كسب مزيد من الاستثمارات ووقف اندفاع بعض الشركات والدول للاستثمار في إيران، إذ أعلن أن الشركات التي تتعامل مع إيران تجاريًا سوف تتعرض لخطر كبير سواء في التعامل مع إيران أو الشركات التابعة لها[6].

وبعد عام من رئاسة ترامب أظهرت مؤشرات التبادل التجاري تراجعًا هائلًا في حجم التجارة بين البلدين، فبناءً على أحدث تقرير لإدارة الإحصاء الأمريكية الذي نُشر في 7 فبراير 2017 فإن الصادرات الأمريكية تراجعت بنحو 25% مقارنة بعام 2016، وتراجعت صادرات إيران بنحو 39% مقارنة بعام 2016. وفي السياق ذاته نشر موقع الجمارك الإيرانية يوم 4 فبراير 2017 تفاصيل المؤتمر الصحفي لرئيس الجمارك الإيرانية، فرود عسكري، إذ أعلن أن ذروة الواردات الإيرانية كانت

(1) روزنامه وطن امروز: بر مشكلات أساسى مردم متمركز شويد. goo.gl/TmTxHX
(2) خبرگزارى دانشجويان ايران – ايسنا: آمريكا 5 نهاد ايرانى را به فهرست تحريم‌هاى خود اضافه كرد. http://cutt.us/iCoWK
(3) خبرگزارى دانشجويان ايران – ايسنا: وزارت خزانه‌دارى آمريكا 14 شخص ونهاد ايرانى را تحريم كرد. http://cutt.us/lZfQY
(4) ابرار: ارمغان برجام؛بازگشت سريع ايران به بازار نفت، 1396دى24، ص4.goo.gl/3vxGuW
(5) راديو فردا: دادگاه آمريكا مقام بانكى تركيه را در پرونده دور زدن تحريم هاى ايران مجرم شناخت، 14/دى/1396. goo.gl/TK3o47
(6) خبرگزارى مهر: خزانه‌دارى آمريكا درباره تجارت با ايران هشدار داد، 27 دى 1396. http://cutt.us/SBwtf

خلال الأشهر الـ10 الماضية. وصرح عسكري: «خلال تلك الفترة كان حجم التجارة الخارجية الإيرانية نحو 80 مليار دولار». وأردف: «صدرت إيران نحو 37 مليار دولار من الصادرات غير النفطية (بما في ذلك مكثفات الغاز والغازات الهيدروكربونية) خلال الأشهر الـ10 الماضية، بزيادة بلغت 1,7% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وارتفعت واردات إيران بنحو 22% لتصل إلى 42 مليارًا و800 مليون دولار[1]، ما يعني أنه وإن قلّت معدلات التبادل التجاري بين إيران والولايات المتحدة لكن الأولى لم تتأثر كثيرًا بالعقوبات الأمريكية المفروضة عليها لأن الاتّفاق النووي قد فتح نوافذ متعدّدة لعَلاقات إيران التجارية مع العالم».

ومن جانبها عدّت إيران أن استمرار سيناريو العقوبات الأمريكية ضد إيران هو انتهاك للاتّفاق النووي الذي نص على رفع العقوبات، وعدّت إيران أن الذرائع التي تقف خلف هذه العقوبات ليست صحيحة، إذ إنّ القدرة الصاروخية كأحد مسوغات العقوبات هي وسيلة ردع لمواجهة التهديدات، وأنها لو لم تمتلك إيران قدرة صاروخية كعامل ردع فإنها كانت ستواجه تهديدات وفقًا لتجربتها خلال السنوات الثماني من الحرب الإيرانية-العراقية[2].

كما استمرت الدعوات بضرورة تبني اقتصاد المقاومة الذي حدّده المرشد الأعلى ليكون أهمّ استراتيجية للنظام من أجل التعامل مع العقوبات، بحيث يتحول إلى برنامج عمل للحكومة يجب تنفيذه من أجل إحداث طفرة في الإنتاج المحلي وعدم الاعتماد على الواردات الخارجية، وجعله ضمانًا للاقتصاد الوطني من أي تهديد أو صدمة من شأنها الإضرار به[3].

وإلى جوار ذلك تحاول إيران فتح قنوات تجارية وتعاون مع الصين، الغريم الاقتصادي الرئيسي للولايات المتحدة، وقد تجاوزت بالفعل المعاملات التجارية بين إيران والصين حدود 40 مليار دولار خلال العام الماضي، هذا إلى جانب التوسع في العَلاقات التجارية مع دول أخرى مثل تركيا وباكستان والهند الذين يعملون على الحصول على حصة أكبر من التعاون التجاري مع طهران[4]. ومما يساعد هذه العَلاقة على النمو أن هذه الدول تسمح بوجود تعاملات مالية خارج نطاق الحظر المصرفي المفروض على إيران، كما تحاول إيران الاستفادة من بعض الدول الأوروبية الطامحة إلى تعزيز فرص استثمارها في إيران كفرنسا التي فتحت ائتمانًا باليورو للمشترين الإيرانيين من أجل التغلب على مشكلات استخدام النظام المصرفي الأمريكي. وقد أعلن رئيس البنك الحكومي (بي بي اي فرنسا) نيكولاس دو فورك تخصيص ائتمان مالي بقيمة مليار ونصف مليار يورو لمساعدة المصدّرين الفرنسيين المتعاملين مع إيران[5].

خامسًا: مستقبل العَلاقات على ضوء استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2018

بدايةً.. أسفرت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2018 التي أُعلِنَ عنها في 18 ديسمبر 2017، عن وجود ثلاثة أنواع من التحديات، ما يهمّنا منها التحدي الثاني وهو «الأنظمة المارقة»، مثل كوريا الشمالية وإيران. والواقع أن مكانة إيران في هذه الاستراتيجية هي تجسيد للتحول الذي أحدثه الرئيس ترامب في موقف الولايات المتحدة من إيران وإعلان فشل سياسة أوباما ذات الطابع الاحتوائي، وقد هاجمت الاستراتيجية الأمريكية دولة إيران بشكل عنيف، ورأت أنها أكثر

(1) راديو فردا: «افت چشمگير» تجارت بين ايران وآمريكا در نخستين سال دولت ترامپ، 18/بهمن/1396. http://cutt.us/Ks8dl
(2) آفتاب پايگاه خبرى: بروجردي: ايران سرسوزنى از برنامه موشكى خود عقب‌نشينى نمى‌كند/ترامپ منفورترين رييس‌جمهور تاريخ آمريكاست، 22 دى 1396. http://cutt.us/2ZKA0
(3) وكالة أنباء خانه ملت: جاسمي: اما وا گرهاى ترامپ براى تمديد تعليق تحريم ها / برجام بر لغو تحريم تاكيد دارد نه تعليق آن، 7 بهمن 1396. http://cutt.us/r8dRy
(4) خبر گزارى تسنيم: عسگراولادى: غربى‌ها به تجارت ايران وچين حسادت مى‌كنند، 30 دى 1396. http://cutt.us/hnv46
(5) موقع بي بي سي فارسي: نه دلار ونه آمريكايى؛ راه‌حل فرانسه براى تجارت با ايران، 12 بهمن 1396. http://cutt.us/vTzXw

دولة تمثل تهديدًا لمصالح أمريكا في الشرق الأوسط، كما أن الوثيقة ذكرت أن الاتِّفاق النووي مع إيران لم يردعها عن ممارسة بعض الأعمال العدائية داخل الإقليم[1]. وتُعَدّ هذه الوثيقة بمثابة دليل استرشادي لمؤسسات الدولة الأمريكية التي بلا شك ستتبنى مزيدًا من السياسات التي تضغط على إيران وتحدّ من دورها وتهديداتها.

ويدعم موقع إيران في هذه الرؤية الاستراتيجية أحدث تقارير جهاز المخابرات الأمريكية (سي آي إيه) الذي عدّ «إيران من أكبر التهديدات لأمريكا ومصالحها وحلفائها، وتبقى أكبر دولة راعية للإرهاب، إذ تقدم الدعم المالي والأسلحة إلى الجماعات الإرهابية في كل أنحاء الشرق الأوسط، كما أنها هي التي تضع الخطط لهذه الجماعات وتوجّه تحركاتها وعملياتها. وتتوقع أجهزة المخابرات أن إيران سوف تسعى في الفترة القادمة، أي في خلال عام من الآن، إلى توسيع نفوذها في العراق، وسوريا، واليمن، حيث تعدّ أن هذه الصراعات تتجه في صالح طهران، وسوف تستغلّ الحرب ضد داعش لتقوية وتعزيز مكاسبها، وترجمتها في شكل اتِّفاقيات تحقق لها مكاسب سياسية وأمنية واقتصادية». ويشير هذا التقرير إلى أن دعم إيران لميليشيات الحشد الشعبي الشيعية في العراق سيظل التهديد الأول للقوّات الأمريكية. وفي تقدير أجهزة المخابرات أن هذا التهديد سوف يتصاعد بعد تراجع نفوذ داعش. وفي سوريا، فإن إيران تقيم قواعد عسكرية دائمة، وأنها ترتب أيضًا لأن تقيم شبكة من المقاتلين الأجانب، بهدف مواجهة أي تهديدات مستقبلية لإيران، كما أنها تدعم الحوثيين في اليمن بما يفاقم الصراع، ويشكل تهديدًا للولايات المتحدة وشركائها في المنطقة، وأن استمرار إيران في إمداد الحوثيين بالأسلحة يشكل تهديدًا للملاحة في باب المندب، وللسعودية، كما حدث بإطلاق صواريخ تستهدف مناطق داخل السعودية. ويتوقع قيام إيران بتطوير قدراتها العسكرية بما يمكنها من تهديد القوّات الأمريكية وحلفاء أمريكا في المنطقة، ويتوقع خصوصًا في الفترة القادمة تصاعد التهديدات للملاحة في الخليج[2].

وفي ظل هذه المكانة التي تحتلها إيران في العقل الاستراتيجي الأمريكي، فلا شك أن إيران سوف تواجه سيناريوهات أمريكية أقلها سيكون مؤثرًا على النظام الإيراني وعلى دورها الإقليمي، وقد يكون الانسحاب الأمريكي من الاتِّفاق النووي هو الباب الذي سيفتح منه الرئيس المواجهة الشاملة مع إيران من أجل إجبارها على تغيير سلوكها داخليًا وإقليميًا، إذ إنّ إعلان الرئيس ترامب أن تمديد العمل بالاتِّفاق النووي سيكون الأخير وتحذيره للكونغرس ولشركائه الأوروبيين يبدو أنه سيكون جديًا في ذلك، وإلا ستكون شعبية ومصداقية ترامب أمام تحدٍّ حقيقي.

ورغم أن إيران تبدي موقفًا متصلبًا من مراجعة الاتِّفاق الذي تحاول الولايات المتحدة أن تجعله رافعة من أجل معالجة كل القضايا الخلافية مع إيران وترفض كذلك الشروط الأمريكية، وأهمها الدور الإقليمي وكذلك وقف تطوير البرنامج الصاروخي والتأكد من عدم السعي لامتلاك السلاح النووي، لكنها عند مرحلة ما عندما تستشعر حجم التحدي والجدية في التهديدات الأمريكية، ومنه الانسحاب من الاتِّفاق والعودة لتبني سياسة العزلة والعقوبات، فإنها قد تدخل في مسار تفاوض حول تلك المَلَفّات بوساطة أوروبية كما حدث خلال مرحلة سابقة في عام 2005، وذلك من أجل تفادي مواجهة حقيقية قد لا تبقي النظام الذي يعاني من مشكلات داخلية صعبة، قد لا يتحمل العودة بالعَلاقة إلى المربع الأول.

---

(1) سمير رمزي: الشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2 يناير 2018. goo.gl/8pUv49

(2) السيد زهرة: المخابرات الأمريكية ومستقبل التهديد الإيراني، أخبار الخليج، 27 فبراير 2017. goo.gl/wUWqc8

تطوُّرات العَلاقات الروسية-الإيرانية

شهدت العَلاقات الروسية-الإيرانية خلال شهرَي يناير وفبراير من عام 2018 عددًا من التطوّرات الرئيسية على الجوانب السياسية والاقتصادية، إذ يظل هناك عدد من القضايا والمِلَفّات التي تستحوذ على النصيب الأكبر من التفاعلات المشتركة بين البلدين، أهمها المِلَفّ السوري والمِلَفّ النووي ومِلَفّ العَلاقات الاقتصادية والعسكرية، وهي المِلَفّات التي سنرصد من خلالها تطوّر العَلاقات واتجاهاتها، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: المِلَفّ النووي

يبقى المِلَفّ النووي الإيراني واحدًا من المِلَفّات المهمّة في تحديد طبيعة العَلاقة بين روسيا وإيران، وقد أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بيانًا في 12 يناير 2018 بشأن الاتفاق النووي، وضع فيه شروطًا من أجل بقاء الولايات المتحدة في الاتفاق، كما دعا فيه الدول الأوروبية إلى تصحيح الاتفاق النووي، وحدّد 12 مايو 2018 على أنه الموعد النهائي لإحداث التغييرات في الاتفاق النووي وإلا فإن الولايات المتحدة سوف تنسحب منه[1]. وقدا انتقدت روسيا المساعي الأمريكية لتعديل الاتفاق النووي الإيراني، وحذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن بلاده لن تؤيد الطلب الأمريكي بإدخال تعديلات على الاتفاق النووي، لا سيّما أن كل الأطراف الدولية تؤكد التزام إيران بتعهداتها، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2].

وتعوّل إيران على أهمية الموقف الروسي في استمرار الاتفاق، إذ إنّ بقاءه مصلحة حيوية لإيران، كما أن بقاءه له أهمية بالنسبة إلى روسيا التي اتجهت بعد توقيع الاتفاق لتعزيز التعاون مع إيران محاولة الاستفادة اقتصاديًا من الفرص التي أتاحها الاتفاق كما سنشير في الجانب الاقتصادي للعَلاقات.

وفي إطار التنسيق المشترك بين البلدين في ما يخص الاتفاق النووي، فقد أطلعت إيران روسيا على خططها للتعامل مع هذا المِلَفّ إذا ما انتهى الأمر إلى تقويض الاتفاق النووي، إذ أعلن السفير الإيراني في روسيا الاتحادية مهدي سنائي أن «مسؤولي طهران قد أطلعوا الجانب الروسي على هذه السيناريوهات المحتملة»، مؤكدًا أن إيران تشيد بشركائها الروس بسبب مواقفهم العادلة إزاء

(1) راديو فردا: روسيه مى‌گويد با خروج آمريكا از توافق هسته‌اى، برجام پابرجا نخواهد ماند، 29/دى/1396. http://cutt.us/n3UA5
(2) الجزيرة نت: لافروف يحذر من انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، 19 يناير 2017. goo.gl/CNCXtU

الاتفاق النووي»[1]. ويوضح ذلك أهمية الدور الروسي بالنسبة إلى إيران في ما يخص هذا المِلَفّ، الذي يبدو من المتوقع أن يشهد تطوّرات مؤثرة في الفترة المقبلة، وترغب إيران في أن يكون لروسيا دور رئيسي إلى جانب طهران في مواجهة الموقف الأمريكي وربما الأوروبي كذلك بحيث لا تعود الأمور إلى مربع الأزمة، وبالتالي عودة العقوبات والعزلة. ومن زاوية أخرى تتطلع إيران في حال تقويض الاتفاق بالعودة إلى استكمال برنامجها النووي، وهي تعوّل على روسيا في ذلك، لذا ثار الحديث مؤخرًا عن ضرورة الإسراع باستكمال مشروع إنشاء المرحلة الثانية من محطة بوشهر للطاقة النووية التي تتم بمشاركة روسيا[2].

ثانيًا: المواقف من الأزمات الإقليمية

يبلغ التنسيق الروسي-الإيراني ذروته في الصراع الدائر في سوريا، إذ نجح الطرفان في تثبيت النظام السوري، وإعادة إنتاج دور بشار الأسد، لكن رغم التنسيق العسكري وتقاسم الأدوار على الساحة الروسية لكن لم تخلُ العَلاقة بين البلدين من بعض التنافس والاختلاف يصل إلى حد وجود خلاف في الرؤية الاستراتيجية لأهداف كل منهما وأدوات تدخّله في سوريا، لعل أهمها أن روسيا تجتهد من أجل سرعة الانتقال إلى مرحلة من الاستقرار تؤكد فيها نجاحها، في حين أن الفوضى بيئة تراها طهران أنسب لبقاء دورها على الساحة السورية.

لكن إجمالًا تعمل كل من روسيا وإيران من أجل تحقيق أهدافهما الاستراتيجية من التدخّل عن طريق الحفاظ على بقاء النظام وتأكيد سيطرته على جغرافيا مفيدة بالنسبة إليهما، لهذا على سبيل المثال قامت كل من القوّات الروسية والإيرانية بدعم النظام السوري في عمليته جنوب شرق إدلب، وهي المنطقة التي تخضع لسيطرة عدد كبير من جماعات المعارضة وموطن 2,6 مليون شخص وأكثر من مليون مشرّد بسبب النزاع. وبفضل هذا الدعم الروسي والإيراني تمكّنت قوّات الأسد من السيطرة على نحو 100 قرية في الإقليم، ويسعى الجيش السوري خلال المرحلة الراهنة للسيطرة على الطريق الذي يربط دمشق بحلب، فضلًا عن قاعدة أبو الدهور، التي تسيطر عليها المعارضة[3].

ونتيجة لعدم نجاح روسيا وإيران في ترجمة نجاحاتهما العسكرية على الأراضي السورية إلى نجاحات سياسية من خلال مسارات أستانا وسوتشي، فقد عاد البلدان لمحاولة تعزيز الوجود العسكري على الأرض بالتعاون مع النظام، وقد جاءت معركة الغوطة الشرقية في هذا السياق. ومعركة الغوطة رغم أنها تعكس طبيعة التنافس بين محور روسيا-إيران وبين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وأنها تأتي في سياق مساعي كل طرف لتعزيز نفوذه على الأرض لكن لا تخلو المعركة من تصعيد روسي يستهدف قطع الطريق على إيران في هذه المنطقة، وذلك ضمن الصراع المضمر بين البلدين في سوريا[4].

وفي ظل الغيوم التي تحيط بأفق الحل السياسي في سوريا والبحث عن بدائل للتسوية، أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الإيراني حسن روحاني مكالمة هاتفية عبّرا فيها عن استعدادهما لمواصلة العمل على تطوير صيغة أستانا للتسوية في سوريا، وقد تشاور الطرفان بشأن مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في سوتشي في 30 يناير 2018[5]. ويعكس ذلك مدى

---

(1) خبر گزارى تسنيم: سنائى: تهران، مسكو را در جريان پاسخ خود به لغو برجام قرار داده است، 18 بهمن 1396. goo.gl/jYL7Jq

(2) خبرگزارى جمهورى إسلامى: سفير ايران در مسكو: برخى با سياست مستقل جمهورى إسلامى مشكل دارند. http://cutt.us/F1LjB

(3) خبر گزارى تسنيم: تركيه سفراى ايران وروسيه را احضار كرد، 19 دى 1396. http://cutt.us/2jS6z

(4) حسين عبد العزيز: الغوطة الشرقية تنهي اتفاق خفض التوتر، عربي21، 3 مارس 2018. goo.gl/63Akpd

(5) أحمد باديان: بوتين وروحاني يسعيان لتطوير صيغة أستانا بشأن سوريا، موقع روسيا اليوم، 6 فبراير 2017. goo.gl/z2smNY

التنسيق المشترك بين روسيا وإيران وأنه يتم من خلال أعلى القنوات الدبلوماسية، وهذا بدوره يعني مدى أهمية سوريا بالنسبة إلى البلدين.

ويُعَدّ ملَفّ إعمار سوريا من الملَفّات التي تعكس التنافس الروسي-الإيراني في سوريا، وفي هذا السياق شهدت الساحة السياسَية الإيرانية جدلًا حول حصة إيران من إعادة إعمار سوريا، إذ أفادت معلومات إلى اتجاه النظام السوري لمنح العقود والاستثمارات الخاصة بإعادة الإعمار إلى الروس مع غلّ يد إيران عن هذا القطاع، وهو ما كان مصدر قلق بين المسؤولين الإيرانيين[1]. يؤكد ذلك ما أشار إليه مساعد رئيس البرلمان الإيراني في الشؤون الدولية حسين أمير عبد اللهيان من أن هناك بعض الدول التي تريد أن تقوم سوريا بإعادة إعمار نفسها بنفسها، ولكن هذا الأمر صعب لأن سوريا تحتاج إلى الدعم الدولي والمساعدات الواسعة لتعود إلى سابق عهدها[2]، ويؤكد ذلك أيضًا ما قاله يحيى رحيم صفوي، مستشار المرشد الإيراني، إذ أشار إلى قيام روسيا «بتوقيع عقود طويلة الأجل مدة بعضها 49 عامًا، فضلًا عن اتفاقات بإنشاء قواعد عسكرية، وكذلك امتيازات اقتصادية وسياسية، بينما لا تزال إيران لم تصل إلى تلك المرحلة»[3].

وفي ما يخص اليمن، أوقف الفيتو الروسي في 26 فبراير 2018 مشروع قرار أعدّته بريطانيا في مجلس الأمن يدين إيران لعدم التزامها بالعقوبات الدولية المفروضة على اليمن، بينما نجحت في تمرير قرار آخر بالإجماع لكنه لم يُشِر من بعيد أو قريب إلى إيران، ويدعو إلى تسوية الأزمة في اليمن عبر عملية انتقال سياسي[4]. وقد عدّت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي الفيتو الروسي «تستُّرًا روسيًّا» على ممارسات إيران[5]، كما اتهمت روسيا صراحة بحماية «النظام الإيراني الراعي للإرهاب»[6]، بينما رحبت إيران بهذا الموقف الروسي الذي كان بمثابة غطاء حماها من العقوبات والإدانة، كما أنها رحبت بمشروع القرار الروسي لأنه لم يُشِر إلى دورها، لهذا قال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف على هامش منتدى فالداي الدولي الذي عقد في موسكو في 19-20 فبراير 2018 إن «روسيا قد قدمت خطة لحل الأزمة اليمنية»[7].

ثالثًا: العَلاقات الاقتصادية

تطوّرت العَلاقات الاقتصادية الروسية-الإيرانية خلال السنوات الأخيرة بصورة لافتة، فعلى سبيل المثال من بين ما يزيد على 30 مذكرة تفاهم خاصة بتطوير 30 حقلًا من بين حقول النفط والغاز، حازت الشركات الروسية على النصيب الأكبر من بين تلك الاتفاقيات[8]، وهو ما يعني تصاعد التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وفي سياق دعم العَلاقات الاقتصادية أعلن وزير الاقتصاد الإيراني مسعود كرباسيان عن إنشاء خط ائتمان بين إيران وروسيا عن طريق ثلاثة بنوك روسية، وذلك لتوظيفه في مشاريع استثمارية، إذ ستغطي أرصدة إيران في روسيا عمليات المقايضة وإنعاش الصادرات الإيرانية، وذلك دون قيود،

---

(1) عادل السلمي: صحيفة إيرانية تتحدث عن «صراع حصص» مع روسيا في سوريا، الشرق الأوسط، 19 يناير 2018. goo.gl/b3Xr6i

(2) خبرگزارى دانشجويان ايران – ايسنا: همكارى تهران - مسكو درخصوص سوريه به حل ديگر مشكلات منطقه كمك مى‌كند. http://cutt.us/fkRCg

(3) خبرگزارى دانشجويان ايران – ايسنا: خبر آنلاين: رحيم صفوى: سوريه وعراق محل رقابت‌هاى ژئواستراتژيكى امريكا وروسيه بوده وخواهد بود. http://cutt.us/AZrxr

(4) عبد الحميد صيام: مجلس الأمن يفشل في إدانة خرق إيران للعقوبات على اليمن بسبب الفيتو الروسي.. والمشروع الروسي يُعتمد بالإجماع، القدس، 26 فبراير 2017. http://www.alquds.co.uk/?p=887668

(5) القبس الإلكتروني: أمريكا تهدد بالتحرك ضد إيران بعد الفيتو الروسي بمجلس الأمن . http://alqabas.com/506431/

(6) العربية نت: روسيا تجهض إدانة إيران.. وأميركا تندد «تحمون الإرهاب»، 27 فبراير 2018. goo.gl/nCJKZ7

(7) خبرگزارى دانشجويان ايران – ايسنا: ظريف در ديدار لاوروف +فيلم.. روابط دوجانبه ايران وروسيه گسترش يافته است http://cutt.us/axsH9

(8) ابرار اقتصادي: روسيه بزرگترين شريک نفتى ايران در پسا برجام، 1396 بهمن 30 ص4. goo.gl/MhJLi5

وهذه المؤسسات سوف تخدم القطاع الخاص الإيراني. كما كشف الوزير عن دراسة لإعفاء قطاعات الإنتاج الصناعي من التعرفة الجمركية لتحفيزها للإنتاج ومواصلة نشاطاتها، فضلًا عن إعفاء كل الآلات والمعدات التي تستخدم في الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية[1].

كما بحث وزير الاقتصاد الإيراني مع السفير الروسي في طهران القضايا المشتركة المتعلقة بتوفير التمويل المالي والجمارك والضرائب والشؤون المصرفية واستخدام عملات البلدين في المعاملات الاقتصادية وتطوير مشاريع محطات الطاقة من أجل دعم التعاون الاقتصادي بين البلدين. ومن جانبه أعلن السفير الروسي في طهران لافان جاكاريان استعداد بلاده لعقد اللجنة الرابعة عشرة المشتركة بين إيران وروسيا، وقال: «إنّ روسيا تطالب بتنمية العَلاقات التجارية والاقتصادية في قطاع النقل»[2]، بينما أعرب رئيس الوزراء الروسي خلال لقائه بنظيره الأرميني أن روسيا مستعدّة للمشاركة في أعمال تطوير منطقة التجارة الحرة الواقعة على الحدود بين إيران وأرمينيا[3]. وكل هذه التطوّرات تصبّ في تعزيز العَلاقات الاقتصادية وفي متانة العَلاقات برمّتها بين البلدين.

كما تتطلع كل من روسيا وإيران لتطوير العَلاقات الاقتصادية من خلال عدد من المشروعات المشتركة، ومنها التطلع لتوقيع اتفاقية التعاون بين الشركة الوطنية الإيرانية للنفط وشركة «غازبروم» الروسية في النصف الأول من عام 2018[4]، في حين وقعت هيئة تنمية وتطوير الصناعات الإيرانية مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الفولاذ والمعادن والنفط والغاز مع المجلس الروسي التنمية الاقتصادية[5]، كما يجري إنشاء أربعة مجمعات من محطة بندر عباس للطاقة الكهرومائية، ومن المتوقع أن يتم تمويل هذا المشروع خلال العام الجاري[6].

وتحدّد إيران مجالات التعاون ذات الجدوى الاقتصادية والتي يمكن أن تدعم العَلاقة الاستراتيجية بين البلدين، وأهمها قطاعا الطاقة والزراعة. وفي هذا السياق يرى المسؤولون الإيرانيون أهمية تطوير اللجان والاجتماعات المشتركة، مع إزالة الحواجز المصرفية وتسهيل التفاعلات الاقتصادية بين القطاعين الخاصين بالبلدين ورفع حجم التجارة بين البلدين، ومن جانبها تعدّ روسيا بحسب السفير الروسي في إيران أن تنمية الاتصالات التجارية والاستثمارات المشتركة في البترول والغاز وبناء السكة الحديد والبنية التحتية للموانئ تتيح الفرصة لتعميق العَلاقات والاستفادة من إمكانيات كلا البلدين[7]، بينما تظل قضية إصدار التأشيرات والأنظمة

---

(1) ابرار اقتصادي: وزير اقتصاد خبر داد: برقرارى خط اعتبارى ايران با روسيه از طريق 3 بانک، 1396 دى 14، (ص2). goo.gl/617AyT

(2) خبرگزارى مهر: آمادگى روسيه وسوئيس براى توسعه روابط اقتصادى با ايران، 20 دى 1396. http://cutt.us/SZoLz

(3) ابرار اقتصادي: نائب رئيس كميسيون كشاورزى اتاق بازرگانى ايران: روسيه در منطقه آزاد تجارى در مرز ايران وارمنستان، 1396 اسفند 7، (ص6). goo.gl/LUcY6Y

(4) خبر گزارى تسنيم: سنائى: تهران، مسكو را در جريان پاسخ خود به لغو برجام قرار داده است، 18 بهمن 1396. http://cutt.us/8WaCg

(5) ابرار اقتصادي: در مراسم امضاء قرارداد 2 مليار دلارى طهران – مسكو..تسهيل حضور إيرانى هادر بازار روسيه، 30 بهمن1396، ص7. goo.gl/SYU6fH

(6) خبرگزارى جمهورى إسلامى: سفير ايران در مسكو: برخى با سياست مستقل جمهورى إسلامى مشكل دارند. http://cutt.us/F1LjB

(7) باشگاه خبرنگاران جوان: مبارزه با تروريسم نمونه‌اى موفق از همكارى‌هاى امنيتى واطلاعاتى ايران وروسيه است، 17 بهمن 1396. http://cutt.us/sM9Zi

البنكية التي ما زالت قيد الحل أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه الجانبين[1].

وتدرك إيران أهمية روسيا كشريك اقتصادي رئيسي، لا سيّما في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليها، ومن ثَمّ تعمل على توطيد العَلاقات الاقتصادية معها، وذلك بوصفها رافعة لعَلاقات متطوّرة على الجانب السياسي والاستراتيجي يصبّ في صالح طهران ويعضد موقفها في مواجهة المعسكر الغربي، لهذا أشاد لاريجاني رئيس مجلس الشوري بالتعاون الاقتصادي مع روسيا، قائلًا: «إنّ العَلاقات الاقتصادية الإيرانية من شأنها أن تحقق نموًّا ملحوظًا بسبب وجود مجالات العمل المتنوعة». كما دعا إلى تعزيز اتفاقيات التعاون المتفق عليها بين الحكومة الروسية وإيران، معربًا عن استعداد إيران لتهيئة البنية التحتية اللازمة لتحقيق التطلعات الاقتصادية المشتركة[2].

في المقابل، رغم هذا التعاون الاقتصادي المتبادل وتطلُّع إيران إلى رفعه لأعلى المستويات، لكن تنظر إيران بريبة إلى منافسة روسيا لها اقتصاديًّا في بعض الدول التي لهما فيها نفوذ اقتصادي أو سياسي مشترك، كما هو الحال في سوريا، إذ يتنافس البلدان على الشراكة الاقتصادية والاستحواذ على عقود إعادة الإعمار كما سبقت الإشارة، فضلًا عن التنافس على الساحة العراقية. والمزعج لإيران أن روسيا مطلوبة كشريك على الساحتين العراقية والسورية أكثر من إيران، فبحسب رئيس الغرفة التجارية الإيرانية العراقية بطهران يحيى آل اسحق فإن «إيران تصدر السلع الرئيسية إلى العراق ولا تستورد منه، وأنه لا يمكن الاحتفاظ بالسوق العراقية بالمجان»[3].

رابعًا: التعاون العسكري والأمني

تمثل إيران إحدى أهمّ أسواق السلاح الروسي في منطقة الشرق الأوسط، وبعد عامين من المفاوضات لبيع مقاتلات روسية إلى إيران، أعلنت بعض المصادر الصحفية الإيرانية عن الانتهاء من هذه الصفقة وتعهّد حكومة روسيا بتنفيذ الاتفاق، بعد إدخال تعديلات على العقد، أهمها حصول إيران على مقاتلات «ميغ31» و«ميغ35» المتطوّرة بدلًا من «سوخوي» التي سعت طهران إلى شرائها في السابق[4].

وتمثل روسيا مصدر دعم فني وعسكري قوي لإيران في ظل العقوبات الأمريكية الجديدة التي تستهدف بالأساس قوّاتها المسلحة وشركاءها الدوليين في المجال العسكري من شركات وأفراد ودول، ولهذا أعلن السفير الروسي في طهران لافان جاكاريان أن العقوبات الأمريكية الجديدة لن تؤثر على أوجه التعاون بين البلدين، خصوصًا في مجالات التعاون الفني والعسكري[5].

وفي إطار التعاون على المستوى الأمني صرّح قائد قوّات الأمن الداخلية لطهران حسين رحيمي أن شرطة موسكو تستطيع الاستفادة من شرطة إيران بشأن تأمين ألعاب كأس العالم المقبلة، وهناك مشاورات بشأن ذلك لكن لم يحسم أي شيء إلى الآن[6].

---

(1) ابرار اقتصادي: در مراسم امضاء قرارداد 2 مليار دلارى طهران – مسكو..تسهيل حضور إيرانى هادر بازار روسيه، 30 بهمن1396، ص7. goo.gl/SYU6fH

(2) خبرگزارى صدا وسيما: نتايج مثبتى همكارى‌هاى مشترک ايران وروسيه در منطقه، 17 بهمن 1396. http://cutt.us/dT8kU

(3) خبرگزارى فارس: طرح‌هاى روسيه وعربستان براى تصاحب بازار عراق/ بدهى‌هاى عراق را به شرط واگذارى پروژه‌هاى عمرانى مى‌بخشند، 16 اسفند 1396. http://cutt.us/0oMuv

(4) صحيفة وطن امروز: بر أساس گزارش منابع خبرى، روسيه متعهد به فروش 500 جنگنده ميگ 31 وميگ 35 به ايران شد ميگ‌ها در راهند؟، 15 بهمن1396. goo.gl/wW3Z8a

(5) خبرگزارى مهر: سفير روسيه در ايران: تحريم هاى آمريكا تاثيرى بر رابطه ايران وروسيه ندارد، 16 بهمن 1396. http://cutt.us/sEYU2

(6) خبرگزارى جمهورى إسلامى: سردار رحيمى: تبادل اطلاعات باعث توانمندى پليس دو كشور ايران وروسيه مى شود. goo.gl/SJwGvF

ورغم هذا التعاون الأمني تتعرض بعض المواقع لهجمات إلكترونية مصدرها روسيا، إذ شنّت هجمات مركزها مدينة بطرسبورغ بعد اختراقات استهدفت موقعَي صحيفتَي «آرمان أمروز» و«قانون»، وموقع «إنصاف نيوز»[1].

خاتمة

يمكن القول من متابعة تطوّرات العَلاقات الروسية-الإيرانية خلال شهرَي يناير وفبراير من عام 2018 بوجود تطوّرات مهمّة أبرزها تصدي روسيا لمحاولة فرض عقوبات على إيران لانتهاكها قرار مجلس الأمن رقم 2216 لعام 2015 الذي يحظر على الدول تصدير الأسلحة لبعض أطراف الصراع الداخلي في اليمن، ويعد هذا الفيتو الروسي على قدر كبير من الأهمية بالنسبة إلى تطوّرات المِلَفّ الإيراني على الساحة الدولية، ولا يمكن بحال من الأحوال عزله عن الانخراط الروسي فيَ أزمات المنطقة بصورة كبيرة واستخدام روسيا الفيتو لإحدى عشرة مرة لحماية النظام السوري. وهي تطوّرات تقوي التحالف الاستراتيجي الروسي-الإيراني في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين والإقليميين.

لكن رغم ذلك لا تزال هناك بعض الشكوك في حقيقة تحوّل العَلاقة إلى تحالف استراتيجي بين البلدين، نتيجة تراجع تأثير المنظور الآيديولوجي المحافظ على الخيارات السياسية الخارجية لتصبّ في صالح البراغماتية التي تهيمن على توجّهات السياسة الخارجية الروسية في المرحلة الراهنة، والتي اتضحت ملامحها في سوريا على سبيل المثال وكذلك في أفغانستان.

وبخلاف ذلك تبقى العَلاقات إجمالاً تحتكم إلى قاعدتين رئيسيتين تتفقان مع الطبيعة البراغماتية للنظامين الإيراني والروسي اللذين يتبنيان مفهوم المصلحة ومواجهة التهديدات المشتركة كأسس للعَلاقة، لكن لا يمكن إنكار حقيقة ثابتة هي أن العَلاقات خلال السنوات الأخيرة تعكس تقاربًا تم خلاله التجاوز عن إرث عميق من الخلاف والعداء والتنافس ظلّ متحكمًا في العَلاقات لفترات بعيدة.

(1) انصاف نيوز: تلاش براى هک انصاف نيوز از روسيه!. https://goo.gl/QbMREj

النتائج

الشأن الداخلي

» شكَّلَت الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في الأسبوع الأخير من عام 2017م نقطة انطلاق لمطالبات الأقلِّيَّات الدينية في إيران.

» حدَّدَت الأقلية السُّنِّيَّة مطلبها الإصلاحي في الدعوة إلى تعديل الدستور الإيرانيّ وإلغاء أو تعديل البنود التي تميز بين المواطنين على أساس الاعتقاد.

» لم تصدر عن المرشد الإيرانيّ على خامنئي استجابة واضحة لمطلب الأقلية السُّنِّيَّة.

» ارتفع مستوى النقد الموجه إلى خامنئي علانية وحمَّلَه مهدي كروبي في رسالة علنية مسؤولية تَرَدِّي الأوضاع في إيران.

» طالب روحاني بإجراء استفتاء عام بالاستناد إلى المادة 59 التي تخوِّل إلى رئيس السُّلْطة التنفيذية الدعوة للاستفتاء العامّ.

» رفض التيَّار المحافظ دعوة روحاني واعتبرها من قبيل معاداة الثورة.

» طالب أحمدي نجاد بإجراء انتخابات مبكرة على المستويين الرئاسي والبرلماني، مع إقالة رئيس السُّلْطة القضائيَّة، إذ يعتبره سببًا مباشرًا في الاعتقالات السياسية وحالة الكبت الموجودة في المجتمع الإيرانيّ.

» أدَّت الاحتجاجات الشعبية إلى تراجع الحكومة عن قرارات رفع أسعار الطاقة في خطة الموازنة الجديدة مع بقاء القرار الخاصّ بحذف ملايين من قوائم الدعم النقدي لتقليص عجز الموازنة الذي اضطرَّها إلى السحب من صندوق احتياطي صندوق التنمية الوطني بعد موافقة المرشد، وذهب أكثر من ثلثي المبلغ المسحوب إلى التسلُّح والدفاع، والباقي للمؤسَّسات الثقافية والدينية ولأغراض التنمية، ومن ناحية أخرى خصصت الحكومة مبلغًا ماليًّا أملًا في حلّ أزمة البطالة التي تسببت في الاحتجاجات.

» لا يزال الفساد من أهمّ المشكلات الهيكلية المهدِّدة للاقتصاد الإيرانيّ. يؤكّد هذا الترتيب المتدني للغاية لإيران في مؤشّر الفساد العالَمي الصادر في فبراير 2018 لتحتلّ الترتيب 130 بين 180 دولة على مستوى العالَم. وعلى الرغم من تحقيق الميزان التجاري فائضًا بالمليارات فإن تراجع العملة الإيرانيَّة مستمرّ، لتفقد خلال الأشهُر الثلاثة الماضية فقط 12% من قيمتها تأثُّرًا بالاضطرابات الداخلية والخارجية والنزاعات الإقليمية التي تكلّف إيران مليارات كل عام، بالإضافة إلى حرمان الاقتصاد والشعب من خدمات ومنتجات دولية هو في أمسّ الحاجة إليها.

الشأن العربي

من المرجح في ضوء التحولات في المواقف الدولية تجاه الدور الإيرانيّ في اليمن رغم الفيتو الروسي أن يشهد الدور الإيرانيّ انحسارًا في اليمن، بالنظر إلى التصريحات الأمريكيَّة بتحرُّك أحادي الجانب، والموقفين البريطاني والفرنسي المنسجمين مع الموقف الأمريكي، فضلًا عن تدافع القوى في سوريا لتحجيم الدور الإيرانيّ، مما قد ينعكس بدوره على الدور الإيرانيّ في اليمن، ولكن يتبقى أمام الولايات المتَّحدة دور أكبر لتقليص الدور الإيرانيّ في اليمن من خلال تفعيل آلية محاصرة شحنات التسليح الإيرانيَّة المتجهة للحوثيين في البحر.

أهمّ النتائج على صعيد الملف السوري:

1- **انهيار المسار السياسي وصعود المسار العسكري:** تَرتَّب على دخول سوريا مرحلة تدافع القوى تَعثُّر المسار السياسي المتبع منذ بداية 2017 في أستانة وفي سوتشي لإنهاء الأزمة السورية، وكان ذلك أمرًا متوقعًا في ظلّ التحركات الإقليمية، بخاصَّة من إيران وتركيا، والدولية من الولايات المتَّحدة وروسيا، على الأراضي السورية، كل لتأمين وتوسيع مناطق نفوذه في سوريا الجديدة.

2- **دخول الدور الإيرانيّ مرحلة الانحسار:** رغم توسيع إيران مناطق نفوذها بالاستيلاء على المناطق المستَرَدَّة من داعش خلال عام 2017، إلا أن منحنى الدور الإيرانيّ خلال عام 2018 يبدأ في الانحسار، فالفواعل الإقليمية والدولية في الأزمة السورية يبدو أنها كانت شبه متفقة على القضاء على داعش أولًا، وبما أن الهدف تَحقَّق، فإن الجميع ينتظر نصيبه من الكعكة السورية، ومن ثَمَّ تدخلت تركيا عسكريًا، واستهدفت إسرائيلُ والولاياتُ المتَّحدة عسكريًا أهدافًا إيرانيَّة، وهذا يُنبِئ عن انحسار الدور الإيرانيّ في سوريا حيث يتحرك الجميع نحو مناطق نفوذه وتوسيعها وتأمينها، وهذا بالطبع سيقلِّص الدور الإيرانيّ في سوريا.

الشأن الدولي

من أهمّ النتائج التي تكشف تطورات العلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة، استمرار ترامب في تبني سياسة تصعيدية تجاه إيران، أهمّ ملامحها ربط الاتِّفاق النووي بقضايا الخلافات الرئيسية المتمثلة في الدور الإقليمي لإيران، وتعزيز البرنامج الصاروخي، وتطوير القدرات النووية، إذ يبدو أن الرئيس ترامب أمام تَحَدٍّ حقيقي في ما يتعلق بوفائه بوعوده التي قطعها على نفسه بشأن الاتِّفاق النووي. ومن الواضح أن إيران لديها تخوفات تجاه الأوروبيين، إذ لا تعوِّل على وجود موقف أوروبيّ حاسم إلى جانب الاتِّفاق، لا سيما بعد أن تَبنَّت فرنسا على سبيل المثال وضع اقتراحات للتفاوض حول تعديل الاتِّفاق.

كذلك من أهمّ النتائج التي تعبِّر عن تَطوُّرات العلاقات الروسية-الإيرانيَّة، أن العلاقة باتت تتَّسم بالثبات والعمق مع الوقت، وأن التعاون في ما يتعلق بالأزمة السورية يستحوذ على نصيب كبير من مُجمَل العلاقات، لا سيما في ظلّ التنسيق العسكري والسياسي بين البلدين الملاحظ بالأزمة، كما أن الملّف الاقتصادي هو ركيزة أساسية في العلاقات، إذ إن السوق الإيرانيَّة مُهِمَّة لروسيا، لا سيما قطاعي الطاقة السلاح، وتزداد أهمِّيَّة ذلك في ظلّ عودة الولايات المتَّحدة لتفعيل العقوبات التي تخصّ هذين الجانبين، بل واحتمال العودة إلى العقوبات على الصادرات النِّفْطية الإيرانيَّة، كما أن إيران لمواجهة الرغبة الأمريكيَّة الملحَّة لمراجعة الاتِّفاق النووي تحاول أن تستغلّ الموقف الروسي للتصدي للرغبة الأمريكيَّة، لأن هذا الاتِّفاق يُعَدّ ترياق حياة للنظام الإيرانيّ الذى يعاني أزمات داخلية تهدِّد شرعيته.

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

يناير-فبراير 2018

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies